الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر
في ظروف سياسية متغيّرة

(وقائع ورشة عمل، ٤ - ٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)

تحرير: حسن خضر

مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (**حيفا**)

مواطـــن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (**رام الله**)

٢٠١٢

Towards Bridging the Divide:
Palestinians on Both Sides of the Green Line

Proceedings of the Muwatin - Mada Workshop
4th-5th March 2011, Ramallah

Edited by

Hassan Khader

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box 1845 Ramallah, Palestine
2012

ISBN 978-9950-312-70-8

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Ford Foundation - Cairo

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢ ٩٧٢+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢ ٩٧٢+

البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١٢

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد– القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٢ – ٢٩٦ ٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

تقديم مشترك لمؤسستي مواطن ومدى الكرمل

تأتي المبادرة لهذه الورشة من أجل التشاور حول الوضع الفلسطيني العام، خاصة على ضوء التطورات الأخيرة والحلول المطروحة، وعلى ضوء ديمومة المأزق الفلسطيني، وتجذّر الانقسامات السياسية والتجزئة الجغرافية. تركّز الورشة، بشكل خاص، على الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين الفلسطينيين على جانبيّ الخط الأخضر، وتحديداً:

- حالة العلاقة بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر: واقعها، محدوديتها، وآفاق تطويرها.
- مكانة الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- التصور الفلسطيني لمكانة الفلسطينيين في إسرائيل في حال نجاح المفاوضات حول حل الدولتين، والعلاقة بين الفلسطينيين في الدولتين.
- تأثير إمكانية انهيار حل الدولتين، واستمرار الوضع القائم على العلاقة بين الفلسطينيين.
- على أن يتم فحص إمكانيات توسيع دائرة النقاش لتشمل أجزاء الشعب الفلسطيني الأخرى مستقبلاً.

المحتويات

برنامج الورشة	٧
تقديم	١٣
الجلسة الأولى: عرض ونقاش أهداف الورشة	١٧
الجلسة الثانية: حالة العلاقة بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر: واقعها، محدوديتها، وآفاق تطويرها.	٢٣
الجلسة الثالثة: مكانة الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.	٥٥
الجلسة الرابعة: التصورات لمكانة الفلسطينيين في إسرائيل في حال نجاح المفاوضات حول حل الدولتين، وللعلاقة بين الفلسطينيين في الدولتين.	٨٣
الجلسة الخامسة: تأثير إمكانية انهيار حل الدولتين أو استمرار الوضع القائم على العلاقة بين الفلسطينيين.	١١٩
الجلسة السادسة: تلخيص وتوصيات.	١٣٧

برنامج الورشة

الجمعة ٤ آذار ٢٠١١

الجلسة الأولى:
عرض ونقاش أهداف الورشة

- جورج جقمان: المدير العام لمؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وعضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت
- نديم روحانا: مدير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل (حيفا)

الجلسة الثانية:
حالة العلاقة بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر: واقعها، محدوديتها، وآفاق تطويرها.

- هنيدة غانم: مدير المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار (رام الله)
- سهى البرغوثي: عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وعضو مجلس ادارة مؤسسة الضمير لرعاية الاسرى وحقوق الانسان

الجلسة الثالثة:
مكانة الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

- نديم روحانا
- هاني المصري: مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (رام الله).

السبت ٥ آذار ٢٠١١

الجلسة الرابعة:
التصورات لمكانة الفلسطينيين في إسرائيل في حال نجاح المفاوضات حول حل الدولتين، وللعلاقة بين الفلسطينيين في الدولتين.

- ثابت أبو راس: محاضر في قسم الجغرافيا والدراسات البيئية في جامعة بن غوريون في النقب.
- عزمي الشعيبي: مفوض مكافحة الفساد في الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان (رام الله).

الجلسة الخامسة:
تأثير إمكانية انهيار حل الدولتين، أو استمرار الوضع القائم، على العلاقة بين الفلسطينيين.

- محمد دحلة: محامي (القدس)

الجلسة السادسة:
تلخيص وتوصيات.

المشـاركـون

أريج صباغ	زميلة بحث في مدى الكرمل، وطالبة دكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الانسان في جامعة تل ابيب
أمال بشارة	استاذة مساعدة في قسم علوم الانسان في جامعة تافتس في الولايات المتحدة.
آيات حمدان	باحثة – مركز بيسان للبحوث والانماء
إيناس عودة–حاج	المديرة المشاركة، مدى الكرمل
باسم زبيدي	عضو هيئة تدريسية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت
بشير بشير	باحث في معهد فان لير في القدس
ثابت ابو الراس	محاضر في قسم الجغرافيا والدراسات البيئية في جامعة بن غوريون في النقب
جميل هلال	كاتب وباحث في علم الاجتماع (رام الله)
جورج جقمان	المدير العام لمؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وعضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت
حسن خضر	كاتب ورئيس تحرير مجلة الكرمل
خليل شاهين	مدير البحوث في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (رام الله)

خليل نخلة	كاتب وباحث مستقل (رام الله)
سامي أبو شحادة	طالب دكتوراة في مدرسة التاريخ، جامعة تل ابيب
سلمى واكيم	محامية
سلمان ناطور	أديب ومسرحيّ، كاتب وباحث مستقل (دالية الكرمل)
سهى البرغوثي	عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وعضو مجلس ادارة مؤسسة الضمير لرعاية الاسرى وحقوق الانسان
عادل مناع	مؤرخ مختص في تاريخ فلسطين الحديث وباحث كبير في معهد فان لير في القدس
عبد الكريم برغوثي	مدير معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية وعضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية – جامعة بير زيت
عزمي شعيبي	مفوض مكافحة الفساد في الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان (رام الله)
لمى حوراني	ناشطة نسوية، ومنسقة مشاريع في مؤسسة هينرش بل
ليزا تراكي	عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بير زيت

مجدي المالكي	عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بير زيت، عضو مجلس أمناء مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
مجيد شحادة	عضو هيئة تدريسية في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية– جامعة بير زيت
محمد دحلة	محامي (القدس)
مطانس شحادة	زميل بحث في مركز مدى الكرمل وطالب دكتوراة في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية القدس
مي جيوسي	المديرة التنفيذية لمؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
نديم روحانا	مدير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل (حيفا)
هاني المصري	مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (رام الله)
هدا العريان	المسؤولة المالية والادارية في مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، وعضو هيئة تدريسية في كلية الاعمال والاقتصاد–جامعة بير زيت
هنيدة غانم	مدير المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار (رام الله)
وديع عواودة	كاتب صحفي

تقديم

-١-

على الرغم من حقيقة اختلاف الآراء والاجتهادات الواردة في ورشة العمل هذه، إلا أن نقاطاً للتقاطع والالتقاء بين كافة المشاركين يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً، غياب المشروع الوطني المُوّحَد والمُوحِد للفلسطينيين في فلسطين بحدودها الانتدابية وخارجها. يتفق جميع المشاركين في هذا الشأن، ويجمعون على ضرورة بلورة مشروع كهذا، لكن تختلف الآراء حول آفاقه، ومرجعياته، وسبل تحقيقه.

ثانياً، النظر بطريقة سلبية إلى أشكال التفاعل القائمة بين مختلف التجمعات الفلسطينية في فلسطين الانتدابية وخارجها على كافة المستويات، وخاصة بين الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر". وسواء أطلق المشاركون على هذا التفاعل تسمية التواصل، أو التنسيق، أو اللقاء، أو تبادل المصالح، فإن الناظم المشترك لكل تلك التسميات يتمثل في نقد الوضع القائم باعتباره لا يجسّد وحدة الشعب من ناحية، ودون مستوى المخاطر التي تجابه الفلسطينيين، في الوقت الحاضر، كشعب وقضية من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد تتعدد الاجتهادات بشأن أفضل السُبل الكفيلة بتحقيق هذا الأمر.

ثالثاً، يتفق المشاركون حول انسداد أفق الحل السياسي القائم على اتفاقات أوسلو، في الوقت الراهن، وإن تعددت تأويلات وأسباب الوصول إلى هذه النتيجة، أو وسائل الخروج منها. بيد أن انسداد هذا الأفق بقدر ما

يرسم صورة قاتمة للوضع الراهن، إلا أنه يفتح في نظر البعض آفاقاً جديدة، خاصة وأن الحل السياسي المذكور لم يحظ بقبول أقسام كبيرة من الفلسطينيين، على اختلاف أماكن تواجدهم، لم تر فيه حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، ولعموم الشعب الفلسطيني.

رابعاً، في معرض تشخيص الواقع الراهن للشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية وخارجها، يلتقي المشاركون حول فكرة وجود خصوصيات لكتل ديمغرافية ومجتمعات فلسطينية كبرى، نشأت بعد النكبة، وأسهمت في تعميقها العوائق الجغرافية، التي خلقت الانفصال على مدار عقود طويلة، والعوائق السياسية التي نشأت بحكمها هموم واهتمامات وبرامج محلية تخص هذه الكتلة أو تلك، وتستجيب لحاجاتها الوجودية، والاجتماعية، والسياسية، بطريق مختلفة. ومع ذلك تتعدد الآراء والاجتهادات بشأن مدى مركزية ومناعة تلك الخصوصيات في حال توّفر المشروع الوطني المُوّحَد والمُوحِد، بل ويصل البعض إلى حد القول إن غياب هذا المشروع أسهم ويُسهم في تكريسها.

-٢-

وعلى الرغم من حقيقة أن الأفكار والاجتهادات المطروحة في هذه الورشة تصدر عن مثقفين وعاملين في الحقل العام، يعبّرون عن وجهات نظر فردية، وغير مُتحزبة، إلا أنها تمثل مرآة عاكسة لما يطرحه الفلسطينيون في مختلف أماكن تواجدهم من أسئلة، وما ينتابهم من قلق في الوقت الحاضر. وبهذا المعنى تكتسب أهمية فائقة لا من جانب طاقتها التمثيلية الواسعة وحسب، ولكن من جانب إسهامها في تحريض التفكير السياسي الفلسطيني على الخوض في ومجابهة مسائل إشكالية وشائكة أيضاً.

ولكن الملاحظ، وعلى الرغم من نقد مستوى التفاعل بين الفلسطينيين، واعتباره دون المطلوب، واقتراح وسائل وبدائل تسهم في تعزيزه، إلا أن الغالبية العظمى من المداخلات لم تعتمد على معطيات دقيقة، وعلى دراسات حالة، يمكن أن تعزز وجهة النظر في هذا الجانب أو ذاك.

ويمكن التعامل مع أمر كهذا بالمعنى الإيجابي والسلبي في آن. فوجهات النظر الشخصية خاصة إذا صدرت عن أفراد يعيشون الواقع، الذي يتكلمون عنه، تعكس خبرة وانطباعات مباشرة، وتُعتبر شهادات حيّة. ولكن السلبي في الأمر يتمثل في حقيقة أن ما لا تدعمه دراسات الحالة يظل قابلاً للتأثر بمحدودية التجربة من ناحية، وبالتحيّزات الأيديولوجية أو السياسية للأفراد من ناحية أخرى.

وقد أعترف معظم المشاركين بنقص المعطيات في مجالات كثيرة، وطرحوا حلولاً مختلفة، لعل الأبرز من بينها عدم التعامل مع هذه الورشة كمحاولة أولى وأخيرة لمعالجة العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر"، بل النظر إليها كفاتحة لسلسلة متكاملة من الأنشطة الفكرية والحوارية، التي يمكن من خلالها سد النقص في المعطيات من ناحية، وتطوير النقاش والتفاعل الفكري والسياسي، من ناحية أخرى.

وإذا تحقق هذا، أو جانب منه، ستجد الكثير من الأفكار والاجتهادات الشجاعة والإشكالية الواردة في هذه الورشة طريقها إلى الحقل السياسي العام، ولن يقتصر تأثيرها على المشاركين فيها.

حسن خضر

الجلسة الأولى

عرض ونقاش أهداف الورشة

جورج جقمان:

اسمحوا لي، بداية، الترحيب بكم. تربطنا علاقة قديمة بمؤسسة مدى. تعاونّا في أكثر من جانب، ونأمل أن تكون ورشة العمل، اليوم ويوم غد، فاتحة لمتابعة الموضوع بأشكاله المختلفة، خاصة في ظل أجواء متغيرة نوعًا ما على أكثر من صعيد.

كما رأيتم كانت الفكرة أن نجري النقاش حول موضوع العلاقة بين أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، على أرض الوطن، في أكثر من سيناريو. وهذا لأسباب واضحة: فلا أحد يعرف إلى أين ستؤول الأمور، خاصة في الوقت الحاضر، بعد الأحداث الكبيرة، والهائلة، في العديد من الدول العربية.

من ناحية سياسية، قد يحدث تغيير استراتيجي في المنطقة، سواء أكان تدريجياً، أم على مراحل. لا أحد يعرف تمامًا إلى أين تتجه المنطقة، وأعتقد أنه لا يجب المغالاة في التفاؤل، ولكن من الواضح أننا أمام حدث كبير سيترك أثراً على المنطقة من ناحية سياسية. توجد حالياً تسع دول من المحيط إلى الخليج في حالة غليان داخلي، حتى وإن اختلفت المطالب.

على سبيل المثال، لو نظرنا إلى المغرب، والأردن، والبحرين، والكويت، المطالب في الأساس إصلاحية، بيد أنها من منظور تلك النظم جذرية. في

أماكن أخرى، كما تعرفون، ثمة مطالب أكثر جذرية لتغيير النظام. من غير الواضح، مثلاً، أن مصر ستعود إلى ما كانت عليه سابقًا. أعتقد أن هذا أمر مفروغ منه، ولكن إلى أين ستذهب مصر، ومعها إلى أين سيذهب العالم العربي؟

هذا أمر ما يزال غير معروف. ولكن، إذا لاحظتم في الكثير من الكتابات حول الموضوع ثمة خشية حقيقية، ليس فقط في إسرائيل، وإنما بالنسبة للولايات المتحدة، من تأثير ما يحدث على سياستها في المنطقة. الحكومات لا تتحدث كثيراً حول الموضوع، ولكن إذا نظرتم إلى مراكز الأبحاث، وما يكتب هناك، نعثر على إحساس بأن تغييراً كبيراً سيحدث.

الآن، ما هو هذا التأثير، وما أثر ما يحدث في المنطقة علينا كفلسطينيين؟ هذا سؤال ما يزال مفتوحاً. الواقع الفلسطيني، كما تعرفون، هو واقع التجزئة، بفعل النكبة ثمة أكثر من واقع فلسطيني: واقع فلسطيني داخل دولة إسرائيل، وواقع فلسطيني في الضفة، وللأسف الشديد واقع فلسطيني آخر في غزة، وواقع فلسطيني في الأردن، وفي لبنان، وفي أوروبا، وفي الولايات المتحدة، وفي دول أخرى.

لكل واقع خصوصيته، ولكن كما لاحظتم، أيضًا، ربما وبفعل التغييرات الحاصلة، نجد نشاطاً غير معهود على الإنترنت، بمعنى مطالبات. مطالبات بإعادة انتخاب مجلس وطني جديد يمثل جميع الفلسطينيين على اختلاف أماكن سكناهم، ومن أجل إعادة الوحدة للجسم السياسي الفلسطيني. هذه أمور ما زالت مفتوحة أمامنا، ولكن نحن سنبدأ بطريقة متواضعة نوعًا ما ورشة العمل هذه، لعلها تكون نوعاً من العصف الفكري، والنقاش، لرؤية ما يمكن البناء عليه في المستقبل، كمشروع لا يتوقف فقط عند هذه الندوة إنما يمكن متابعته. أرحب بكم مرة أخرى.

نديم روحانا:

هذا اللقاء مهم للأسباب التي ذكرها الأستاذ جورج، ولأسباب أخرى، يجوز أن العنوان: العلاقة بين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، عنوان موفق أكثر من الخط الأخضر. ولكن السؤال ليس هنا. المسألة هي الحاجة للتشاور، وأكثر من التشاور، في وضع فلسطيني يتّسم بالتجزئة، وبلورة استجابة تمثل تحدياً لهذه التجزئة.

عندما فكرنا بعنوان للندوة، كتبنا الظروف السياسية المتغيرة. والصحيح، فلسطينيًا، أن الظروف السياسية المتغيرة تتفق مع الكثير من الحالات. ولكن في الوقت الحاضر كانت ملائمة جدًا، للأسباب التي تعرفونها، والتي تحدث عنها جورج. نشعر بضرورة التشاور بشأن الوضع الفلسطيني العام، إذا كنا بصدد معالجة هذا الموضوع في عدد من الندوات، ينبغي أن نأخذ في الحسبان حقيقة أننا شعب واحد، وأن هذا الشعب، بجميع أجزائه، يجب أن يكون صاحب دور في التفكير، وفي القرار السياسي بشكل أو آخر.

سأقول أمراً ربما يتحداني بشأنه بعض الزملاء والزميلات. لا أعرفُ أنه حدث اجتماع كهذا منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم. أعرف أن قسماً منّا، هنا، الذين يسمّون بفلسطينيي ال٤٨ علّموا في جامعات فلسطينية. أنا علّمت في جامعة النجاح. الأستاذ عادل [منّاع] علّم في جامعة النجاح، وفي جامعة بير زيت. الأستاذ خليل [نخلة] يسكن في رام الله. صحيح، يوجد نوع من التواصل الثقافي، ونوع من التفاعل الأكاديمي، ولكنني لا أعرف عن مجموعة من الفلسطينيين جلست لتدارس الوضع الفلسطيني، الوطني، وقضية العلاقة الوطنية العامة بين الفلسطينيين، لا قبل الانتفاضة الثانية، وإغلاق الحدود، ولا بعدها.

لذا، أرى في هذا الاجتماع بداية مهمة، لتحدي واقع التجزئة، ويجوز أن ترونه أيضًا جزءاً من محاولة سنسمع عنها أكثر، ومفادها أن الفلسطينيين في إسرائيل ينظرون إلى أنفسهم أكثر فأكثر ليس كأصحاب هوية فلسطينية وحسب. هذه المسألة حسمت منذ زمن. وإنما كجزء من الشعب الفلسطيني أيضاً، بمعنى أننا يجب أن نكون جزءاً من عملية التشاور، واتخاذ القرار، والتفكير المشترك.

وإذا كان المطروح حل الدولة أو الدولتين، فإن لهذا الحل تداعيات مباشرة علينا، ويكون من الواجب حتى إن لم نكن شركاء في اتخاذ القرار، أن نعرف عن بعضنا أكثر مما نعرف الآن، وربما أكثر من ذلك. فهذه هي الأمور التي أرى أهمية تداولها، والحديث عنها، في هذا اللقاء. التشاور بشأن الوضع الفلسطيني العام، الذي نحن جزء منه.

لذلك، فكرنا، كما قال الأستاذ جورج، بداية أن نتحدث عن العلاقة بين الفلسطينيين، وبعد ذلك نتحدث عن الفلسطينيين في سيناريوهات مختلفة: مكانة الفلسطينيين في المفاوضات موضوع مثير ومهم.. نعرف عنه القليل. الأوراق التي تسرّبت [وثائق المفاوضات] كشفت أكثر بعض الشيء، وبعد ذلك نفكّر في التصور الفلسطيني لمكانة الفلسطينيين في حال نجاح المفاوضات. في حال نجاح المفاوضات في التوصل إلى حل دولتين، كيف ستكون العلاقة بين الفلسطينيين، عبر الخط الأخضر، وما هو تصورنا لها؟ كيف ترون الأمور؟

هل سنكون مبادرين لنوع معين من العلاقة، أم سنترك الأمور إلى ما يُنتج حل الدولتين؟ وصل عدد كبير من الحاضرين، حسب ما أعرف، إلى نتيجة مفادها أن هذا الحل أصبح صعب المنال، وصعب التحقيق. في حالة انهيار حل الدولتين سيزداد وضع الفلسطينيين في إسرائيل أهمية.

يقول بعض الزملاء عن الفلسطينيين في إسرائيل، اليوم، إن المجتمعات الفلسطينية تنظر إليهم وكأن ثمة زيادة لأهميتهم السياسية وتفكيرهم السياسي، خاصة في حالة انهيار حل الدولتين، هذا الموضوع الذي يجب التحدث عنه.

أخيراً، من المهم أن نفحص إذا كان ثمة ما يكفي من الاهتمام، ليكون هذا اللقاء بداية، وربما نواة لمشروع يتجلى في بنية مؤسساتية، منظمة وواعية، لتفكير مشترك بين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية. نعرف عن اجتماعات تُعقد في الخارج. من المهم أن يذهب ويشارك فلسطينيون من هنا وهناك. ولكن هذا اللقاء في فلسطين التاريخية يكتسي في نظري أهمية فائقة.

وأرجو أن نصل إلى بعض التصورات حول كيفية ذلك. البرنامج يقوم على أربعة محاور رئيسة ذكرناها، تبدأ بمحاولات تسعى لطرح الأسئلة، وفتح النقاش حول هذه الموضوعات. ولكن من المهم في المرحلة الأولى سماع تغطية شاملة للموضوعات ليتسنى فتح النقاش، ومشاركة الجميع، وفي الجلسة الأخيرة سنرى إذا كان في الإمكان تطوير هذا الأمر إلى مشروع مستقبلي.

الجلسة الثانية

حالة العلاقة بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر: واقعها، محدودياتها، وآفاق تطويرها.

هنيدة غانم:

من أين أنتِ؟ عاده ما يوجه إليّ هذا السؤال في كل مرة أقابل فيها شخصاً جديداً، إذ أن الفضول والرغبة في معرفة الاسم الدقيق للقرية أو المدينة التي جئت منها سيوفر للسائل كماً من العلامات التي تسهل عليه فك شفرة انتمائي ووضعي في خارطته العقلية–الثقافية، اذ يكفي أن أقول له إني من باقة الغربية، أو رام الله، ليفترض مجموعة من الصفات التي ستتوسط موقفه مني. هكذا هي حال البشر ، خاصة في الحالات التي ترسم حدود السياسة مخيالنا الجغرافي والثقافي. وإلا لماذا نرفع حاجبنا تعجباً عند سماع اسم الناصرة أو المرجه في رام الله، أو الخليل في حيفا؟

سذاجة السؤال البادية تربكني، ليس لأني لا اعرف من أين أنا بل لأني اعرف أن الاجابات الساذجة، في واقع أقل ما يقال عنه أنه معقد ومركب قد تورطني في شروحات وأجوبة مذيله ب: ولدتُ هناك، وأعيش هنا، لكني اعمل في مكان آخر، وأعمل هناك وأكون هنا في بعض الأيام، وفي أيام أخرى هناك.

كما أن الإجابة تتعلق أيضا بعاملَيْن حاسمين هما: مَنْ ولماذا، أي مَنْ السائل ولماذا يسأل. إذ لا يمكن أن تكونَ إجابتي للجندي الواقف على حاجز قلنديا،

أو لموظف مكتب إسرائيلي حكومي كإجابتي لبائع الخضار في رام الله، أو في سوق القدس العتيقة، فالأول يسأل بدافع استخباراتي (بالمعنى الواسع) كي يحدد إن كنت أخالف القانون أم لا، والثاني يسأل بدافع فضولي، ومن أجل أن يموضعني في خارطته الثقافية والاجتماعية: هل أنا أشبهه أم لا؟ كيف غيرتني إسرائيل أو لم تغيرني.

كما تتعلق الإجابة، إلى حد ما، بموعد ولحظة السؤال. إذ عادة ما سأجيب إن سئلت خلال أيام الأسبوع أني من القدس ، وسأجيب (واشعر تماماً) في نهاية الأسبوع أني من رام الله، غير أني سأكون في القدس من "الداخل" وفي "الداخل" من المثلث، وفي المثلث من المرجة، لأعود وأصير في المرجة من رام الله، أو القدس تبعا للسائل وهدف السؤال!

للوهلة الأولى، لا يبدو في الأمر ما يستحق الالتفات، بل يمكن القول إن تعدد الأمكنة وانفتاح الانتماء يشعرني بالراحة، إذ أقول في نفسي وليكن، أنا من أمكنه عديدة لا أنتمي إلى حفرة ولا إلى خيمة، بل إلى بلاد قيل فيها: "كانت تسمى فلسطين، وصارت تسمى فلسطين".

ولكني اعرف أن هذه الإجابة تصبح في الواقع الوطني المتشظى، والجغرافيا السياسية القائمة، لغواً مكابراً جاء لينكر ثقل الواقع، وعمق الشق الذي قسم الوطن عام ١٩٤٨ إلى نصفين، ونثر الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة. لقد تحول عام ١٩٤٨ إلى نقطة حاسمة وحدث مؤسس لهويتنا (هوياتنا)، فصبغ لغتنا وتعابيرنا وتصوراتنا وشكل ما يسميه بورديو "هابيتوس" الفلسطيني الجمعي، الذي صرنا لا نفكر إلا من خلاله، ولا نبني هوياتنا إلا بالعلاقة معه ،حتى حين نريد أن نعرف أنفسنا أو حين نرغب في موقعة ذواتنا في خارطة الوطنية، أوليس الهدف من السؤال الساذج: "من أين أنت؟" على الأغلب هو موضعة المجيب في خارطة الوطنية، وليس الوطن، سواء كان الأمر منوطاً بإعجاب في صمود مفترض أو حتى خيانة متخيله.

إذاً، يلغي خبث الواقع وتركيبته المعقدة سذاجة السؤال، وتتحول الإجابة إلى نوع من المناورة والمفاوضات، فأنا شخصياً لن أخفي على أحد أني سأفكر بتأنٍ ماذا سأقول، وسأختار إجابتي بحذر شديد، لأني سأستفزُ إذا

ما حرك رأسه السائل بثقة وقال: إذاً أنتِ من عرب إسرائيل، فهذا بالتأكيد سيستفزني لأنه يعني بشكل غير مباشرٍ، أو حتى مباشر، (أنت لم تعودي حقاً جزءا من القبيلة).

ولكن، وبصراحة، لن "أقبض" تماماً من سيقول لي بنوع من الحنكة المفتعلة: آه أنت من ال ٤٨ (ففي الأمر على الأقل، في بعض الأحيان، مقايضة لغويَة لتطرية وتخفيف وقع الحقيقة الأخرى الحاضرة في لغته، وإن غابت "عرب إسرائيل" ومحاولة الالتفاف عليها)، وإن تمايز وقع التعريف الأول عن التعريف الثاني، واختلفت المعاني والرغبات المنوطة بهما ، إلا أن الحالتين تنمّان عن محاولة لإخفاء شيء ما، لا يُراد أن يصرح به. لذا مهما كانت الإجابة، يبدو أن لمسة من السوريالية ستظلل السائل والمسئول، وتقف لهما بالمرصاد.

في سياق الجغرافيا السياسية الاستعمارية التي تستميت في سبيل رسم دروب الهويات واتجاهاتها، لا بد أن نتوقف عند السؤال ليس لأخذ الجواب المباشر بالطبع كأن أقول أنا من نابلس، بل من أجل أن نحاول استكشاف "ما نريد" من خلال السؤال، وأن نرفع إلى سطح اللغة، ما يعيق الإجابة ويربكها، أي ما لا يُحكى ولا يدخل اللغة إلا متخفياً. إذ أن اللامحكي في حالة الفلسطيني هو مشاعر وخبرات وتخيلات تكونت بفعل النكبة، وفي ظل الاحتلال، وتكثفت وتداخلت مع الواقع الوطني المأزوم، واشتبكت معه وفيه، وصارت الحاضر الدائم الذي يظلل أسئلتنا وأجوبتنا.

لأجيب عن السؤال من أين أنت؟ في وطن مقسم ومفتت، يعني، إذاً، أن أفكر بما أريد، وبما لا أريدَ، إذ أني ولدت في المرجة داخل "الخط الأخضر"، على مقربة من طولكرم، التي يعيش فيها أقاربي، تعلمتُ وعشتُ في القدس ما يكفي من السنين لأصبح مقدسية، ثم تزوجت وانتقلت إلى رام الله وعشت فيها، أيضاً، فترة كافية من الوقت لأشعر بأني جزء منها، وإن كنت على هامشها، قبل أن أعود وانتقل إلى القدس على اثر الانتفاضة الثانية. بمعنى ما: عشتُ في جغرافيا فلسطين ما قبل النكبة، وان كانت جغرافيا كسيرة ومثقلة ورمادية،

لكنها كانت تحمل بين ثناياها بريق "الماضي" الذي أريده مثلما أراده إميل حبيبي "مستقبلاً" يزهر من جديد.

من أين أنت؟ يعني أن أعيد قراءة علاقتي بالحدود التي صرنا تبعا لها عرب داخل وخارج، وعرب ٤٨ و٦٧. يعني أن أضع التاريخ العائلي أمام ناظري، أن أصيغ إجابتي تبعا لسيرة ذاتيه تشكلت في خبرة الحدود، حين كانت العائلة مقسومة إلى نصفين ما بين ١٩٤٨–١٩٦٧ ولم تكن تقدر على الالتئام إلا من خلال "التسلل" والمخاطرة بحياتها إلى حد الموت.

فالحد، أو الحدود التي شقت الوطن،لم تعلِّم حدود مكانين متمايزين، بل قَسَمت مكانا وحيزا وجسدا مشتركا. الحد فعل ذلك، بالمعنى الحرفي للكلمة، فكان مؤلما وموجعا ومنهكا كالجرح في الجسد، لكنه صار في الواقع المستحدث، وبشكل متناقض، حيز الالتئام والحياة، الذي بعبوره، ومن خلاله، ورغم ما يحمله من خطر الموت المسلك الذي لا بد من اجتيازه لكي تلتئم عائلات مقسومة، وبيوت مشتته.

شخصياً، حتى العام ١٩٤٩ كانت عائلتي، التي تسكن قرية المرجة، التي تتبع تاريخياً لدير الغصون، موجودة في الجهة الشرقية من "الحدود". بعد اتفاق رودس تم ضمنا إلى إسرائيل حيث انقسمت العائلة إلى قسمين، كان جدي وأولاده في جهة، وإخوته وأمه في دير الغصون في الجهة المقابلة، فيما كان جد أبي في المرجة، وزوجته وابنه في الجهة المقابلة من الحدود في شويكة.

لم يكن من الممكن أن تتواصل العائلة مع بعضها إلا من خلال ما كانت تسميه إسرائيل "التسلل"، طبعًا، في البداية كان الذهاب والإياب سهلاً. إذ أن مسألة الحدود كانت تبدو سخيفة جدًا لهم، ولم يتم التعامل معها بجدية، بل كانت مسألة تقنية، وأنا الآن أتخيل الجد يقول: سأقطع الحدود لأرى الزوجة والولد، ثم أعود إلى عائلتي الثانية، وهكذا دواليك.

ولكن عندما تطوّرت الرقابة على الحدود، بدأت ملاحقة من يجتازها، وأصبح معرّضاً للاعتقال والقتل. وفي غضون سنوات تحولت زيارة الأم لابنها، أو

زيارة الابن لأمه، مغامرة محفوفة بالمخاطر، ومرتبطة بالتهديد بالموت، وقد تحوّل الحد بالفعل من مجرد علامة تشير إلى خطوط وقف النار، إلى حيز مرعب من الممكن أن يضع حداً لحياة الإنسان. ولكن من جهة ثانية، وهذه هي النقطة التي أحاول التعبير عنها بالمعنى النظري والعملي، أصبح حيز الموت هذا بمثابة المكان الوحيد الذي يمكن يُعاش الطبيعي من خلاله.

بمعنى آخر، لكي أكون طبيعياً، أصبح مضطراً لعبور هذا الحد، ولالتئام الجرح ينبغي أن أعبر الحد، أي أن أعيش هذا الخوف والألم، طالما أن البحث عن طريقة أخرى يعني الانفصال. فإذا أردت العيش في أمان، ولكن بشكل غير طبيعي، لا أجتاز الحد، وإذا أردت العيش بطريقة طبيعية، سأجد نفسي مضطرا للمجازفة، واجتياز الحدود.

سهى البرغوثي:

أعتقد أن هذه هي الجلسة الأولى لإجراء نقاش فكري يؤسس للمستقبل. وقد حضرت للكلام عن مسألة الدولة الواحدة، على أساس أن الورشة ستُعقد غداً، ولكن لا بأس، الموضوعان يتقاطعان، من حيث الهدف المشترك، والبرنامج، والطرح السياسي.

قبل فترة طويلة جرت ندوة حوارية في التلفزيون. شاركت فيها نساء: امرأة من الداخل [٤٨] وامرأة من غزة، وامرأة من العائدين [فلسطينيون عادوا بعد توقيع اتفاق أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية] ورابعة من الضفة الغربية.

كان النقاش حول مسائل ومشاكل تخصهن كنساء. والصحيح، على الرغم من محاولة إضفاء طابع الوحدة: وحدة الشعب، والقضية، والهدف، إلا أن كل واحدة منهن عبّرت عن واقع تعيشه، في اللاوعي كان ثمة رغبة بتصوير هذا الوضع أو ذاك على اعتبار أنه الأصعب.

المرأة من الضفة الغربية تقول: كنّا في السجون، والمعاناة، والقمع، والانتفاضة، والقصف..الخ. والعائدة، القادمة من المخيمات في لبنان، تتكلم عن مصاعب التهجير، والتشرّد، والانتقال من الأردن إلى لبنان.

والمرأة القادمة من ال٤٨ تتكلّم عن الأسرلة، ومواجهة المخططات، والتمسك بالهوية. بمعنى آخر، نلحظ حضوراً للخصوصية. ولهذا، كما أعتقد، دلالة.

عُقدت يوم أمس ندوة شبابية في رام الله. وقد طرح الشباب فكرة فائقة الأهمية. قالوا: نحن نخرج في مظاهرة إلى "المنارة" للمطالبة بإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أي نتحدث عن مسألة جزئية، ماذا عن ال٤٨ وال٦٧. وهذا السؤال يبرر الكلام عن ضرورة طرح مسألة العودة. ما أود قوله إن ثمة حاجة ملحة للعودة إلى الشعار السياسي الناظم في رؤيتنا السياسية. هذا هو المفتاح لتحقيق تلاحمنا كشعب: حق العودة، والدولة الفلسطينية.

يتفق الجميع على أهمية تنظيم شبكة علاقات بين مناطق ٦٧ و٤٨. يواجه التجمعان الفلسطينيان في المنطقتين العدو العنصري الإقصائي نفسه. وقد ازدادت أهمية هذا الأمر، في الوقت الحاضر، حيث تُطرح مسألة إسرائيل كدولة يهودية. هذا الطرح يهدد التجمع الفلسطيني في ٤٨، ويهدد حق العودة. وهذا يترافق، أيضاً، مع تصعيد حملة القمع الإسرائيلية في الضفة: اقتلاع، جدار، تدمير للبيوت، وتهويد للقدس. وهذه مسألة فائقة الأهمية.

وعلى الرغم من اتفاقنا، بشكل عام، على أن الشعب الفلسطيني واحد، والهوية الوطنية واحدة، إلا أننا نُواجَه بخصوصيات. ولا ينبغي للخصوصية أن تمس الشعار الأساسي والجوهري. ولكن، أعتقد، أن الخصوصية مسّت بالشعار الأساسي. نحن نضرب هذا الشعار عندما نتغنى بوحدة الشعب الفلسطيني، وعندما تأتي النقاشات وبرامج العمل، نعود إلى الخصوصية.

في الوقت الحاضر، ثمة خصوصية لغزة، وخصوصية للضفة، وخصوصية لمنطقة ٤٨، وللفلسطينيين في الأردن، وفي أميركا..الخ، وإذا تركنا لهذه الخصوصيات حرية التحكم ببرامجنا وتوجهاتنا السياسية، نضرب الشعار الأساسي، الذي يصبح شكلياً، وبلا مضمون في الواقع.

نتفق على أن الشعب مقسوم إلى نصفين. نصف في الخارج وآخر في الداخل. الداخل مقسوم إلى ٢,٥ مليون نسمة في الضفة الغربية، و١,٥

مليون نسمة في قطاع غزة، و١,٤ مليون نسمة في ال٤٨. على مدار سنوات طويلة مُورست سياسة منهجية للأسرلة، وشطب الهوية، على الفلسطينيين في ال٤٨، وقد نجحت إلى حد ما في جوانب بعينها وفشلت في أخرى. ومصيرها الفشل الذريع في المدى البعيد.

يشكّل أبناء شعبنا في ال٤٨ نسبة ٢٠٪ من السكان، لكنهم يملكون ٣٪ من الأرض فقط، ويستهلكون ٢٪ من المياه، ونسبتهم في الجامعات ٤٪.. يبلغ أجر العربي الفلسطيني ٧٠٪ في أحسن الأحوال، وفي معظم الحالات، ٥٠٪ من أجر اليهودي الإسرائيلي، بينما نسبة الفلسطينيين هناك في المهن الأكاديمية والعلمية تشكل ٢٪، السلطات المحلية العربية تحصل على ٤٪ من الموازنات، فقط لا غير، وترفض السلطات الإسرائيلية اعتبار الوسط العربي منطقة تطوير اقتصادي.. تطوير درجة أ، لذلك لا توجد إمكانية لاستثمارات اقتصادية متطورة وهذا يتسبب في حصار خانق.

يمكن القول إن الفلسطينيين في ال٤٨ انقسموا إلى ثلاث مناطق جيو - ثقافية، وهي الجليل والنقب والمثلث. وقد فُرضت عزلة كاملة على هذه المناطق ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. طبعًا لم تكن تكنولوجيا الاتصالات متوفرة ومتطوّرة بالقدر الموجود حالياً.

انكسر طوق العزلة بعد العام ١٩٦٧، بدأ الناس في إنشاء صلات، اجتماعية تحديداً، وبطريقة غير منظمة، وغير مرتبطة ببرنامج أو رؤية سياسية توّثق لعلاقة من هذا النوع. كانت الصلات عفوية إلى حد بعيد. تخللتها برامج للعمل التطوعي.. ورحلات.. الخ. وفي الغالب اقتصرت على الشأن الاجتماعي المحدود.

القوى السياسية في ال٤٨ هي الجبهة الديمقراطية، بقيادة راكاح، والحركة الإسلامية، وثقلها الأساسي في المثلث، وكان شعارها "الإسلام هو الحل"، وتيارها الأساسي يرفض المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية.

كانت حركة أبناء البلد، حركة محدودة، لا تعترف بإسرائيل، ولا تشارك في انتخابات الكنيست. والتجمع الوطني الديمقراطي كان خليطاً من الفكر القومي

واليساري، يُمثل في الكنيست من ٣–٤ مقاعد. والحركة التقدمية للسلام خليط من عناصر عربية ويهودية، ممثلة في الكنيست، وقريبة في طروحاتها من الحزب الشيوعي. وهناك الاتحاد القطري للطلاب العرب، ولجنة الدفاع عن الأراضي، التي تشكلت في العام ١٩٧٥، وتعاظم دورها بعد يوم الأرض في العام ١٩٧٦. وهناك لجنة المبادرة الدرزية، واللجنة القطرية للمتابعة.

لم ترتبط هذه القوى بالقوى السياسية في الضفة والقطاع، بشكل قوي وممنهج. كانت العلاقة، للأسف، حتى بعد أوسلو، بين قياديي الضفة، وقياديي ال٤٨، استخدامية. بمعنى آخر، لم تكن نابعة من هدف ونضال مشتركين، كانت فقط استخدامية. الفلسطينيون في ال٤٨ يعرفون العبرية، لذا يُستفاد من هذا الأمر في جوانب معيّنة، بعض الأعضاء الفلسطينيين في الكنيست يمكنهم إثارة قضايا معيّنة..الخ.

وأنا أفترض أن العلاقات السابقة لم تكن مبنية على أساس شعب له قضية، وينخرط في صراع. التفاعل والتكامل بين الشعب في مختلف مناطق تواجده مهم، ولكن العلاقة مع منطقة ال٤٨ كانت فوقية إلى حد ما، واستخدامية، من جانب قوى وقيادات في الضفة وغزة والخارج.

مقابل تلك القوى في ال٤٨ توجد في الضفة قوى موازية. فتح وحماس. حسب القائمة النسبية في انتخابات ٢٠٠٦، حصلت حماس على نسبة ٤٤٪ من الأصوات، وحصلت فتح على ٤٢٪. وعلى الرغم من أننا لا نملك وسيلة أخرى للتحقق من اتجاهات التصويت في السنوات الثلاث الماضية، إلا أن خارطة القوى السياسية الفلسطينية، في صورتها الراهنة، لا تحظى إلا بتأييد ما بين ٤٥–٤٦٪ من الفلسطينيين، حسب استطلاعات للرأي.

فتح، طبعًا، كان نهجها تفاوضياً، ضمن خيار أوسلو، ما أدى، حتى اللحظة، إلى مأزق سياسي واضح، نتيجة خيار ثبت، باعتراف المفاوضين أنفسهم، عدم جدواه.. حماس ترفض شروط الرباعية، وأوسلو، وبرنامجها منحاز للمقاومة، بصرف النظر عن التطبيق العملي لهذا الموقف. القوى اليسارية محدودة. وما تبقى ينقسم إلى: اتجاه قريب من السلطة في الضفة، واتجاه على خلاف إلى حد ما مع السلطة. هذه هي الخارطة السياسية.

وعلى الرغم من قناعة كل الأطراف، ورفع كل الأطراف لشعار وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، يُستخدم هذا الشعار على نطاق واسع جداً، ولكن عند التطبيق السياسي العملي نرى تراجعاً، ربما بدأ منذ طرح البرنامج المرحلي.

عندما طُرح البرنامج المرحلي حصل هنا انقسام، تُرك فلسطينيو ال٤٨ ليحملوا صليبهم بأيديهم. هذا هو الواقع العملي، بصرف النظر عن الشعار الكامل، ومسألة وحدة الشعب الفلسطيني. وفي السياق نفسه جاءت عملية أوسلو، فكانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير، وعمّقت الانقسام الوجداني عمليًا.. أنا لا أتحدث عن السياسي، أتحدث عن الانقسام الوجداني، والدليل:

السؤال الذي كنت أود طرحه في البداية، هل الإجراءات القمعية للاحتلال، الرامية إلى عزل ال٦٧ عن ال٤٨ أسفرت عن خفوت، أو تموج العلاقة، ومحدوديتها بين الطرفين في أحسن الأحوال. أعتقد أن القمع الإسرائيلي ليس هو السبب.

صحيح هناك الحواجز، والمنع، ومحاولة الاحتلال عرقلة تطوير العلاقة بين الطرفين. في وقت ما اعتقلوا كل فرقة الفنون لأننا أردنا أن نعرض في الجامعة العبرية.. عمليًا، كانت إجراءات الاحتلال شديدة جدًا، في عملية القمع. ومع ذلك، انتقال منظمة التحرير إلى البرنامج المرحلي هو الذي جذّر أو رسم في الوجدان والضمير مسألة الالتصاق بالخصوصية. خصوصية كل منطقة بمفردها.

يشغلنا في الوقت الحاضر شعار إنهاء الانقسام وتُرفع شعارات توحي بمزيد من الخصوصية. أعتقد أن المشكلة تكمن في ضرب وحدة الشعب. وهذا ما يجب أن يُناقش. الآن: كيف نخرج من إطار الانغماس في الخصوصية؟

في ال٤٨ يناقش موضوع تهويد الدولة، وأين هم من الحل السياسي، وأين هم من شعار حل الدولتين، وماذا سيحصل للجماهير الفلسطينية في ٤٨.

نحن نعرف أننا نريد دولة في حدود ال٦٧، نناقش مسألة الانقسام بين غزة وبين الضفة، ونناقش أمر منظمة التحرير الفلسطينية، ماذا نريد من تجديد المنظمة، هل المنظمة تعبّر عن الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؟

هل نطرح شعار إعادة تجديد منظمة التحرير، بحيث تتسع من دائرة الفصائلية، إلى دائرة قبول الاتحادات الشعبية الأخرى، والمجتمع المدني.. الخ. منظمة التحرير لا تمثل فصائل محددة، بل تمثل الشعب الفلسطيني. وأين ال٤٨ من منظمة التحرير، من ناحية عملية؟ إذا كنا نقول إن منظمة التحرير، هي الممثل الشرعي، والوحيد، لكل الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، أين ال٤٨ من هذا الواقع، عمليًا؟

هل القمع الإسرائيلي يمنع أن تُمثّل جماهير ال٤٨ في منظمة التحرير، أم الفكر السياسي والموقف الوجداني؟ هذا هو السؤال.

عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.. كان سكّان الضفة محرومين، كان الاحتلال يمنعهم أن يكونوا في منظمة التحرير، وكان يحاكم، ويعتقل، ومع ذلك كنا نعتبر، ضميريًا، أننا جزء من منظمة التحرير الفلسطينية.

إذن الموضوع ليس، فقط، في العامل الخارجي الذي هو التهديد الإسرائيلي. الموضوع هو إعادة الاعتبار للشعار المشترك.. للشعار الوحدوي الذي يجمعنا.. هل هو شعار عودة اللاجئين؟ هل هو شعار الدولة الواحدة التي توحد الهدف السياسي، وتوحد الهدف البرنامجي، وفعلاً تجبرنا على إعادة العلاقة بشكل طبيعي، وهي أننا شعب فلسطيني واحد.

قرأتُ "وثيقة حيفا"، وأقول إن تطور الوضع في الداخل إزاء الهوية الفلسطينية، تُوِّجَ بالوثائق الثلاث، وهي "وثيقة حيفا"، و"وثيقة رؤية مستقبلية"، و"وثيقة الدستور الديمقراطي". قرأت تقريراً "لهيومان رايتس ووتش" عن تعليم الفلسطينيين في الداخل، قالوا في المقابلات إن ٧٠٪ عرّفوا أنفسهم كفلسطينيين. بينما قبل خمس سنوات من التقرير، ٢٧٪ فقط من الجماهير العربية، في ال٤٨، قالوا إنهم فلسطينيون. التقرير كان في العام٢٠٠٧.

مع العلم أننا نقول أنه توجد محطات تعاظمت فيها بلورة الهوية، وتعاظمت فيها العلاقة، ونرى أن وقت المد السياسي، النضالي، كان أساساً قوياً جدًا لتطوير العلاقة في الانتفاضة، في "هبة الأقصى"، في الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠.

صحيح أن هذه المحطات هي التي أدت إلى تطوير العلاقة بين منطقتي ال٤٨ وال٦٧. بعض القضايا جديرة بإعادة النظر أكثر مما حدث في الماضي. في وثيقة "مدى الكرمل"، طُرح تشكيل المنتدى الفلسطيني، الذي سيناقش هذا الأمر في محاور: القضايا الاجتماعية، قضايا الهوية الفلسطينية، العلاقة مع الإسرائيلي.

أنا أقول لماذا لا يكون هناك المنتدى الفلسطيني بين الضفة وال٤٨، ما المانع في تشكيل هذا المنتدى؟ علينا في المستقبل القريب تطوير التواصل الثقافي عبر اللقاءات المباشرة. وطبعًا، الوضع الآن أسهل مما كان عليه في السابق. يوجد الإنترنت والفيس بوك، توجد الإمكانيات.

الأدب مهم جدًا، إعادة إحياء التواصل الأدبي والثقافي. توجد إمكانيات للتواصل التجاري، وللبحث عن صيغ عمل مشتركة، وأعتقد، بداية، أن هذه الأشياء يمكن أن تُتوج بنقاش جدي لإمكانية تشكيل المنتدى الفلسطيني المشترك، لمناقشة كافة الموضوعات. يمكن لموضوع هام جداً أن يشكل بداية لتفاعل في نضال مشترك، أعني مخاطر تهويد القدس. هذا الموضوع عنوان هام جدًا، وممكن أن يكون ناظماً لعلاقات نضالية بين منطقتي ال٤٨ وبين ال٦٧.

نقاش وتعقيب

عادل منّاع:

بدأت هنيدة حديثها بشكل شخصي، شاعري، ومثير. وبعد ذلك، طرحت سهى بعض الأسئلة والمعلومات. لتعميق النقاش في هذا الموضوع، وفي

سياق الوقت القصير المُتاح، سأحاول التعمّق بعض الشيء في بعض الأسئلة والقضايا المطروحة.

مثلاً، من ناحية استغربت هنيدة أن الفلسطينيين في المثلث، في غالبيتهم العظمى، تقبلوا اقتراح الدولة الفلسطينية، لكنهم رفضوا الانضمام إلى الدولة الفلسطينية، إذا أقيمت، ومن ناحية أخرى سمعنا من الأخت سهى أن موضوع الأسرلة فشل فشلاً ذريعاً.

هاتان المقولتان لا تتطابقان. أعتقد أن مشروع الأسرلة لم يفشل، إذا كنا سنقول إن موضوع الأسرلة قد فشل، فنحن نضحك على أنفسنا. توجد هناك مستويات مختلفة لموضوع الأسرلة. ونسبة ال ٧٠٪ التي ذكرتها سهى، أضع عليها علامة استفهام كبيرة. كيف تصل النسبة إلى ٧٠٪ أو ٥٠٪ وكيف يُطرح السؤال، وكيف يجيب عليه الناس؟

وكما قالت هنيدة، أنا أقول كذا هنا، وأقول شيئاً مغايراً هناك. المسألة تتعلّق بمن يطرح السؤال، وماذا يتوقع منك، وماذا تتوقع أنت منه..الخ. لذلك، موضوع الأسرلة موضوع هام جدًا، يمكن طرحه على مستويات مختلفة، ولكن لا يوجد لدينا ما يكفي من الوقت في هذه الجلسة لمناقشة تفصيلية.

المهم التذكير أن موضوع الأسرلة لم يفشل، ومهم جدًا أن نكون قريبين من جمهورنا، بعض الشيء، في أحيان كثيرة يلتقي بعضنا بأناس معينين، ويظن أن كل الناس مثله، فعندما يصل الواحد إلى مجال معيّن، ويشتغل مع الناس، مثلما أفعل، أنا، في الفترة الأخيرة في المثلث، حيث طلابي والأساتذة كلهم، تقريباً، من قرى المثلث، أرى كيف يتحدث الشباب والصبايا، تصيبنا حالة اكتئاب من موضوع هويتهم، أتكلم عن أناس أنهوا الثانوية، ويتعلمون الآن في كلية، ولا أتكلم عن واحد أو اثنين: هويتهم مزعزعة، غير واضحة، بها أسرلة كبيرة، وعلى مستويات مختلفة..

وبالنسبة لما ذكرته هنيدة، أنا لا أستغرب كثيرًا من ردة فعل الناس، وحقيقة أنهم لا يريدون ضمهم إلى الدولة الفلسطينية. عندما يُطرح عليهم سؤال يثير الارتياب، فمن الواضح ما هي تبعاته وانعكاساته. لذلك، حتى أعضاء

الكنيست، وقياداتنا، يجيب أغلبهم، عادة، كبقية الناس، ولا يفسرون مواقفهم. لماذا يقولون لا، لا نريد أن يضمونا إلى الضفة الغربية، ويعطون إجابات غير مقنعة؟

هذا موضوع قائم بذاته، مرتبط بموضوعنا، ومرتبط بموضوع مدى فشل، أو نجاح، الأسرلة. وهو، فعلاً، ليس مجرّد قضية ضغط، وقمع، إسرائيليين. كان في الماضي موضوعاً لقمع إسرائيلي، ليس بمعنى القمع المباشر، ولكن إذا أيّد شخص ما منظمة التحرير، أُعتُبر التأييد خرقاً للقانون، كانوا يستطيعون سجنه. عندنا نماذج في الفترة الأخيرة، أمير مخول وغيره، إذا تعديت، أو كان عليك ممسك قانوني، يمكن أن تدخل السجن. هذا يختلف عمّا يكون عليه الحال، عندما تكون في الضفة الغربية، أو في دولة عربية.

من ناحية أخرى، عندما تحاول محو الهوية الفلسطينية، جرت محاولات بأشكال مختلفة، ومناطق مختلفة، بعد العام ١٩٤٨ جرت محاولة لأردنة الفلسطينيين. ونحن، كفلسطينيين، سواء كنّا فلسطينيين في الأردن، أو فلسطينيين في إسرائيل، فقد ذوّتنا بشكل أو آخر، في ظل ظروف قاهرة، ولأسباب معيشية يومية وغيرها، بعض السياسات التي فرضت علينا.

المهم مناقشة هذه الأشياء بقدر كبير من الشجاعة. ومنها نصل إلى السؤال بالنسبة للمستقبل. المهم أن نأخذ البعد التاريخي في الاعتبار، وربما لأنني مؤرخ فهذا شيء طبيعي، أن أضع البعد التاريخي في الاعتبار. خاصة، وأنا أكتب عن الفترة من النكبة حتى العام ١٩٥٨، حيث اشتغل على كتابين، واحد مع شريك إسرائيلي، والثاني بمفردي. اعمل الآن على هذه الفترة، وكنت أظن أنني أعرف عن هذه السنوات العشر، بحكم مهنتي، ولكنني أكتشف الآن، في سياق البحث والكتابة، بأنني لم أكن أعرف الكثير عن تلك الفترة.

بالنسبة للمستقبل، هل ثمة إمكانية لحل الدولتين؟ ولنتذكر بأننا لسنا صنّاع القرار، ومَنْ يقرر حل الدولة أو الدولتين في نهاية الأمر. ولكن يمكن أن نقول رأينا، وأن نفكّر. أصحاب القرار هم القيادات السياسية. ولكن سنأخذ بعين الاعتبار: إذا وافقت قيادتنا الفلسطينية على حل لدولتين، وإذا حدث شيء كهذا، ما تبعاته وانعكاساته علينا؟

وإذا لم يحدث، إذا استمر نظام الأبارتهايد القائم، وأنا أسميه نظام أبارتهايد منذ سنوات، يقوم عندنا نظام أبارتهايد في فلسطين التاريخية ـ لا حاجة للتوسع في الكلام عنه في هذه الجلسة ـ إذا استمر هذا الوضع، ربما يسهّل علينا في موضوع العلاقة.

ولكن، حتى هذا غير مضمون، فالعديد من الجالسين حول هذه الطاولة، اليوم، لا يستطيعون الوصول إلى القدس، اتخذ قرار إسرائيلي أنت لا تستطيع دخول القدس من رام الله، رغم أنها كانت جزءاً من الضفة الغربية، إلا بتصريح إسرائيلي. ونحن، اليوم، الذين أتينا من منطقة ال٤٨، نجلس حول الطاولة في رام الله لأن إسرائيل ما تزال تسمح لنا بالوصول إلى رام الله، ولا تُصعّب علينا كثيرًا. ولكن، ربما بعد سنة، مثلا، تقرر أن تبني جداراً حول رام الله، وتمنعنا من التواصل، ومن عمل هذه الندوة، ومن الجلوس والتحاور مع بضعنا.

حسن خضر:

ما نحصل عليه من إجابات يصدر عن طبيعة الأسئلة المطروحة للنقاش في موضوع ما. إذا كنّا بصدد الحصول على أجوبة، تتسم بالأهمية والغنى، فمن المهم صياغة أسئلة أكثر تعقيداً. مثلا، يختلف الأمر كثيراً عندما نتحدث عن مستقبل، أو مستقبلات، للفلسطينيين. وكذلك الأمر إذا تكلمنا عن حاضر، أو حواضر مختلفة، يعيشه أو يعيشها الفلسطينيون في الوقت الحالي.

طريقتنا في صياغة سؤال ما هي التي تحكم ما ينجم عنه من مروحة واسعة لإجابات مختلفة. ونظراً لأهمية الموضوع لماذا لا نفكر، مثلاً، في برنامج للدراسات، أو في مؤتمر يعقد سنوياً، ويستمر لعدة سنوات. سيكون الجهد الفكري الناتج عن أشياء كهذه مفيداً جداً، بالمعنى السياسي، سواء أكان المعنى الكبير لكلمة سياسي، أم المعنى الصغير للكلمة نفسها، وبالمعنى الثقافي العام أيضاً.

ينبغي أن يكون للفلسطينيين أسهامهم الفكري. نحن نستفيد في الواقع مِنْ، ونتداول أفكاراً، أنتجها غيرنا بشأن المسألة الفلسطينية. ماذا عن الفكر

السياسي الفلسطيني؟ علينا التفكير بطريقة أعلى من أسئلة مبتذلة من نوع: أنت مع فتح أم حماس، كيف نُنهي الانقسام..الخ. لذلك، من المفيد والمُلح التفكير في مؤتمر سنوي، أو برنامج للدراسات الفلسطينية في إحدى الجامعات.

يُقال إن الشعوب كالمادة لا تفنى، ولا تخلق من عدم. والصحيح أن الشعوب، وإن كانت لا تُخلق من عدم، إلا أنها تفنى. أتكلّم، هنا، عن سيرورات تاريخية. وإذا تعرّضت شعوب إلى عمليات تفتيت على نطاق واسع، يمكن أن تتحوّل إلى شيء آخر، وأن تفنى. لا خلود في التاريخ لجماعات بشرية قومية أو إثنية، فهي تتغيّر، دائماً.

بالنسبة للشعب الفلسطيني، كانت بطولة من الفلسطينيين. وإلى هذه الفكرة أشار أيضا إدوارد سعيد، في كتابه عن المسألة الفلسطينية. أنهم تمكنوا من البقاء، على الرغم مما أصابهم، وتمكنوا من الصعود إلى قاطرة التاريخ، بعدما كان الزوال مصيرهم كشعب.

نحن شعب يتكون في الغالب من الفلاّحين والقرويين، شطبتنا قبل ستة عقود من التاريخ والجغرافيا قوّة عاتية، لم يكن من مفر سوى أن تنتصر علينا: الحداثة الأوروبية، الاستعمار البريطاني، وفي ركابه المشروع الكولونيالي الصهيوني. البلد سُحبت من تحت أقدامنا، شُطب اسمها، وأصبحت الغالبية العظمى من مواطنيها في المنافي القريبة والبعيدة. في النهاية انتصرت الحداثة الأوروبية الغربية على عالم عربي يعاني من التخلّف. لم تكن الأمور قبل ستة عقود كما هي الآن.

ما بين العام ١٩٤٨ وأواسط الستينيات كان صوت الفلسطينيين خافتاً. ومع ذلك، منذ أواسط الستينيات، وعلى الأرجح منذ أواخرها، عاد الفلسطينيون بقوّة إلى الواجهة. في الوقت الحاضر يوجد فلسطينيون في أماكن مختلفة من العالم. وقد مرت مياه كثيرة منذ أواخر الستينيات وحتى الآن.

مَنْ هم الفلسطينيون؟ وما الذي يجعل منك فلسطينياً؟ ذاكرة النكبة تقوم بدور العامل المُوّحِد بالنسبة للفلسطينيين على اختلاف أماكن تواجدهم. بيد

أن التعريف الذاتي للهوية ليس بالعامل الوحيد في صياغتها. توجد عوامل أخرى من بينها موقف الآخرين منك، ووضعك القانوني.

في أماكن معيّنة يمكن أن تحصل على مساواة، وعدالة، في الحقوق المدنية والسياسية، وعلى جنسية الدولة التي تقيم فيها، وفي أماكن أخرى تُحرم من هذه الأشياء كلها. لذلك، الفلسطيني المقيم في سان فرانسيسكو، ليس بالضرورة الفلسطيني نفسه المقيم في مخيم للاجئين في لبنان، ولا هو الفلسطيني المقيم في الجليل، في ظل الدولة الإسرائيلية، أو الخاضع للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. للخصوصية هنا خلفيات ومسوّغات اجتماعية، وقانونية، وسياسية. وهذه الأشياء لا يمكن تجاهلها.

ثمة مسألة أخرى، تدخل في باب الأخطاء الشائعة. يُقال إن الإسرائيليين عندهم مشروع للأسرلة، أي أنهم أرادوا، أو يريدون، تحويل الأقلية الفلسطينية التي بقيت في بلادها إلى إسرائيليين. وعلى هذا القول تُبنى فرضيات تُستمد من علامات مُفترضة للفشل أو النجاح.

هذا غير صحيح في الواقع، فالهوية اليهودية الإسرائيلية لا تحتمل آخرين، وهي أضيق من أن تكون هوية مُوّحِدة لإثنيات متعددة ومختلفة. يمكن وصفها بالمريضة والمأزومة. ولكن هذه مسألة لا يتسع المجال للخوض فيها.كان المطلوب في الواقع تجريد الفلسطينيين من الذاكرة والهوية، دون بذل جهود جدية لاقتراح هوية بديلة ومُقنعة.

ومن حسن الحظ، بالنسبة للفلسطينيين، أن عددا كبيراً من صنّاع هويتهم الوطنية الحديثة كشعب واحد وموّحد، جاءوا من الجليل، أي من ذلك المكان الذي كان مطلوباً من سكّانه أن يفقدوا الذاكرة. نتكلّم عن محمود درويش، وتوفيق زيّاد، وإميل حبيبي، وسميح القاسم.

مطانس شحادة:

من المفاجئ اكتشاف كم هي قليلة العلاقات الاقتصادية، على جانبي الخط الأخضر بين منطقتي ال٦٧ وال ٤٨. وإذا أردنا قياس العلاقات السياسية،

الثقافية، والاجتماعية، ستكون ضئيلة للغاية. بيد أن هذا لا يمنع أننا كفلسطينيين، حتى دون أن نصف الأمور، نشعر ونعرف بأننا نوجد تحت منظومة سيطرة واحدة، حتى بالنسبة للاجئين، والشتات، والمخيمات في سوريا ولبنان والأردن.

الشعب الفلسطيني كله يوجد تحت منظومة سيطرة واحدة، تتمثل في دولة إسرائيل، هي عمليًا من يحدد مصير، وحاضر، ومستقبل، الشعب الفلسطيني، أينما وجد. وعلى الرغم من غياب العلاقة السياسية المباشرة، أو التنظيمية، لا يمكن القول بعدم وجود علاقة قوية جدًا بين مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني أينما وجد.

هذا موضوع فائق الأهمية في نظري. كيف أثرت اتفاقات أوسلو على الهوية الفلسطينية في الداخل، أو على الأبعاد السياسية للهوية الفلسطينية؟ بالتسييس، بمعنى تسييس الهوية الفلسطينية، وتحويلها إلى برنامج سياسي. عندما شعرنا بأننا سنفقد الهوية الفلسطينية، بعد أوسلو، أصبحنا ندافع عنها سياسيًا، ونمارس هذا الدفاع ببرنامج سياسي، لم يعد هذا مجرد شعار. آن الأوان لكي ندافع، نحن في الداخل، عن هويتنا.

مع بوادر إقامة دولة فلسطينية، أصبحنا نسال أنفسنا: ماذا مع هويتنا، إلى أين نحن ذاهبون؟ بسبب فك الارتباط بين مركبات الشعب الفلسطيني، ارتفعت أهمية الهوية الفلسطينية، بالتصرف السياسي عند الفلسطينيين في الداخل. يمكن الادعاء أن الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ أعادت مصير الشعب الفلسطيني، أو توحيد مصير الشعب الفلسطيني، على طرفي الخط الأخضر. هذا الادعاء بحاجة لدراسة وتعميق.

لكن نحن في ذلك العام، للمرّة الأولى يخرج المجتمع الفلسطيني في الداخل، بشكل جدي، ليدافع عن الحق في قول مقولة سياسية، في التواصل، وفي إعلان أننا جزء من الشعب الفلسطيني، وعلى استعداد أن نضحي للحفاظ على هذا التواصل. وقد اتضح للفلسطينيين في الداخل، على إثر ذلك، أن الدولة تتعامل معهم كأعداء، بمعنى أن وهم المواطنة هدم أيضاً،كُسر وهم المواطنة في تعاملنا مع الدولة.

لكن في السابق، إذا عدنا إلى الموضوع السياسي، أو المنظمات، أو الأحزاب السياسية الفلسطينية في الداخل، والمنظمات في ال٦٧، كان الهدف المشترك الأساسي، بين الطرفين، يتمثل في إنهاء الاحتلال. كنا نعتقد أن إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة، يغيّر عمليًا، أو ينهي، معاناة الشعب الفلسطينية في مناطق ال٤٨، و٦٧، والشتات.

وهذا الاعتقاد يتآكل اليوم، ثمة بدايات للتفكير بطريقة مختلفة. القضية ليست، فقط، إنهاء الاحتلال. اليوم، القضية هي طبيعة دولة إسرائيل: ما هي هذه الدولة التي تسيطر علينا كلنا؟ ويهودية الدولة لا تعني فقط سيادة يهودية في دولة إسرائيل، يهودية الدولة مشروع اقتصادي، وسياسي، وثقافي، واجتماعي، وهوية، وما إلى ذلك.

المسألة ليست فقط من يحكم في هذه الدولة. وإذا تغير تعاملنا مع القضية، تغير واقع النظام. كسر منظومة السيطرة التي تسيطر على مركبات الشعب الفلسطيني. ومعنى ذلك استعادة الهدف المشترك للشعب الفلسطيني كله. هذا، كما أعتقد، جانب مهم، لتحديد أهداف، ورؤية واضحة، في موضوع: أين نذهب في المستقبل؟

عزمي الشعيبي:

لا أريد تكرار التأكيد على جدوى النقاش في هذا الموضوع. نقطة الانطلاق: هناك شيء لا نريده وهو الشتات، ولكن هذا لا يجيب، بالضبط، عن الشق الآخر، الذي يمثل تحدياً أكبر، فمن السهل تحديد ما لا نريد، ولكن من غير الواضح ماذا نريد. وربما يساعد في هذا الجانب، كمدخل، التفكير في ثلاث قضايا.

أوّل قضية: أرى ضرورة أن تُقرأ التجربة الفلسطينية بخصوصياتها المتنوعة. تجربة الكفاح الفلسطيني في الخارج، من الستينيات فصاعداً، والتي وصلت إلى صيغة أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه التجربة بحاجة لأن تدرس من زاوية: أين النتائج السلبية التي ترتبت على هذه التجربة في نطاق العلاقة مع التجمعات الفلسطينية ككل؟ ، أصبحنا نتكلم

عن ضفة، وغزة، وبرنامج مرحلي، وفي نهاية المطاف، حتى في نطاق هذا الجهد والطموح المتواضع، لم يتحقق شيء. هذه التجربة بحاجة لتسليط الضوء.

الأمر الثاني: ما هي القدرة الفلسطينية المتاحة، فعلاً، في ظل المحددات المختلفة، والقاسية، والتبعثر القائم؟ وهنا من الضروري أن نُميّز بين ما نريد، وما نرغب، وما نتمنى، وما المُتاح من الناحية الفعلية، سواء من ناحية سياسية، تنظيمية، قانونية، وحرية حركة، ومبادرة، وتجميع، وتعبئة..الخ. هنا، سنصطدم بشبكة غير متجانسة من العوائق، التي برأيي يجب التفكير فيها.

أنهي بمسألة: ما الذي نريده حقاً، ومن هو المبادر لتحقيق ذلك؟ وعندما أتساءل ما الذي نريده يرد إلى ذهني مثال، لتسليط الضوء على هذه الإشكالية. هناك إسلام سياسي في العالم العربي، وهذا له علاقة بفهم الهوية، والتعاطي معها، وصناعتها.

أذكر أن رائد صلاح هو بطل المشهد منذ سنتين، أو ثلاث سنوات، على شاشات الفضائيات العربية. الإسلام السياسي صاحب رواية، وحضور مقنع جدًا للكثيرين، وهذا يتجاوز حدود الفلسطينية الضيقة. لديه شيء آخر. هذا العامل مهم جدًا، وعلينا الانتباه، فهو على ما يبدو عامل موجود وسيظل لفترة من الزمن. من الضروري أن يكون حاضراً في النقاش، عندما نتكلم عن إعادة تجميع الشتات الفلسطيني.

سلمان ناطور:

سأفصل بين المسألة السياسية، فيما يتعلق بعلاقة الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده، والمسائل السياسية والجغرافية. في تصوري لا يوجد نقاش إلا إذا كان مفتعلاً حول وحدة الثقافة الفلسطينية. هذا الشيء، فقط، من أجل افتعال النقاش والتفكير. يطرح سؤال: الثقافة الفلسطينية واحدة أم متعددة؟

الثقافة الفلسطينية واحدة، سواء في الجليل، أو الضفة، أو الشتات. لذا، عندما أتكلم عن لقاء ثقافي، لا أتكلم عن "تواصل ثقافي"، وإنما أتكلم عن

وحدة ثقافية. إذا كان هناك مشروع ثقافي نحن كلنا سنعمل عليه، وفي إطاره، كشعب فلسطيني.

من الضروري التأكيد على وحدة الثقافة الفلسطينية، وليس التواصل الثقافي الفلسطيني. سياسياً، يوجد واقع سياسي نعيشه منذ ستين سنة، وهذا يخلق أموراً لا نستطيع تجاهلها، ونضطر للتعامل معها، وهي تخلق ذهنيات، ونفسيات، وتخلق وعياً مشوهاً.

وما هي معركتنا؟ أسوأ شيء بالنسبة لنا، نحن في الداخل، أن نضطر للوقوف كل يوم، صباحاً ومساءً، ونؤكد أننا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. هذه ثقافة منفى. المنفيون في بلادهم، وعن تاريخهم، يرددون هذا الكلام. لمن أؤكد هذا؟ إذا سألتُ إسرائيلياً، وحاول أن ينفي حقيقة أننا جزء من الشعب الفلسطيني، أقيم الدنيا ولا أقعدها. بيد أننا نحاول تأكيد ذلك للشعب الفلسطيني، والعالم العربي. لماذا؟ لماذا نضع أنفسنا في موضع من يطرح سؤالاً لا يجوز، مبدئياً، أن يُطرح؟

كانت ثمة حاجة قبل ٤٠ سنة. محمود درويش يقف ويقول: "سجل أنا عربي، ورقم بطاقتي خمسون ألف". أحد الأمور المطروحة أمامنا، في الداخل، أن نخلص نفسنا من سؤال: أنت فلسطيني، أم غير فلسطيني. وحتى الذين يعملون استطلاعات يتكلمون فيها عن هذه النسبة أو تلك في تعريف الهوية، غالباً ما تغيب عنهم أشياء أساسية.

أنا ولدتُ في فلسطين، وأبي وُلد في فلسطين، وقد أكون صاحب وعي بفلسطينيتي يختلف عن شخص آخر، في الجليل، أو النقب. ربما يختلف الوعي بالهوية، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أنني فلسطيني، حتى لو كان هذا الشخص أو ذاك مع الدولة، مع الحكومة، أو يخدم في الجيش، أو يعمل جاسوساً مع الموساد، كل هذه الأشياء لن تغيّر من شهادة الميلاد والنسب، وهذا هو الشيء الأساسي. ولكن، هل وعيه فلسطيني؟ هذا هو السؤال، وأعتقد أن من واجب المؤسسات الفكرية، والسياسية، والجامعات، ومؤسسات منظمة التحرير، أن تعمل على بلورة الوعي الفلسطيني.

إذا كان التفاوض على دولتين لشعبين، يوجد خطأ ما في التفاوض. أنظر إلى ما حل بهذه البلاد، في الداخل وفي كل مكان. أنظر إليها من ناحية تاريخ، وحدود، ومن يسكن فيها. يقيم فيها ٦ ملايين يهودي، جاءوا خلال ٦٠ سنة. وفي ظل الظروف القائمة في العالم، وفي العالم العربي، في الوقت الحاضر، نأتي ونطرح فكرة تقسيم البلاد.

على ماذا سأفاوض؟ هذه البلاد لا تستطيع تقسيمها. تستطيع التفاوض على دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وغزة، ولكن هذا تخليد للصراع، وليس حلاً له. وحتى قبل أن يحدث ذلك، نناقش اليوم دولة إسرائيل، هل هي دولة لليهود، ستصبح عندنا مشكلة أوروبا في القرن الثامن عشر، وستة ملايين يهودي، ماذا ستفعل بهم؟

هم موجودون، ومُغلقون على أنفسهم، ومعترفون بحقك، وأنت تقيم دولة، لديك مؤسسات، وسفارات، وكل شيء. ولكن ماذا ستفعل بهم، ما دام يعيش في هذا الغيتو، لن يقبل بالانفتاح عليك، ولكن إذا أقنعته بأن هذا ليس الغيتو الذي يجب أن تعيش فيه، فالعالم لك، كما هو لي، عندئذ سيختلف الوضع والنقاش، ولن نجد أنفسنا في مشكلة.

قصتنا فُضحت في أوسلو. في أوسلو كانوا مضطرين لأخذ هذا الموقف، أي أن نصبح شأناً إسرائيليا. ليس لأنك ضغطت على حكومة إسرائيل، لا بل لأن هذا ما جرى فقط. ما دمت قبلت هذا، وعندك مليون فلسطيني يعيشون هناك، وقبلت هذه الحدود، ورسمت هذه الخارطة.. أما ما دمت موجوداً في الصراع، فالصراع يتطلب معالجة أسئلة غير واضحة، ولكي تجيب يكون هدف الصراع توضيح الأسئلة، وتستطيع أن تحل المسائل المعلقة. ما دام الصراع مستمراً، لا توجد مسائل معلقة. إما أن تحل الصراع، وتُبقي مشكلة معلقة، فأنت لا تفعل سوى تأجيل الصدام.

آمل أن تكون هذه آخر مرة لقاء حول تقسيم خط أخضر، أو غيره. ثمة ضرورة لوجود إطار لطرح القضية الفلسطينية بشكل عام. توجد أمور فلسطينية عامة، منها مفاوضات، ومنها أمور لم آت إليها، لأنني أتيت بوجهة نظر من الداخل، وكذلك بالنسبة لمن جاء من الضفة أو غزة أو الشتات.

يجب أن نرى الأمور بطريقة مغايرة. أتيتُ من الداخل، وسأطرح ما يجري في الضفة، وما يجري في غزة والشتات.. الخ. أعتقد هكذا ممكن، أن تنشئ ذهنية ترى وحدة الشعب الفلسطيني عكس ما كانت عليه حتى اليوم.

عزمي الشعيبي:

النقاش لا يدور حول موضوع نظري. نحن نناقش هذا الوضع في وقت توجد فيه على الأقل أربعة تجمعات فلسطينية، مميزة، على الأرض، تطورت تاريخيًا، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، في الأردن وسوريا ولبنان، وفي دولة إسرائيل.كما يوجد فلسطينيون كأفراد، ومجموعات صغيرة، في مختلف أنحاء العالم. ولكن نتكلم، الآن، عن مجموعات رئيسة، قد تكون لديها احتياجات، وحياة جماعية.

هذا الواقع، الذي تطور تاريخيًا، خلق على الأرض، احتياجات خاصة بهذه المجموعات. لذا، في إطار البحث عن احتياجاتها الخاصة، وحتى إذا استخدمت، تجاوزاً، تعبيراً غير دقيق، فإننا نبحث عن تقرير مصير لهذه التجمعات، في إطار البحث عن تقرير مصير للشعب الفلسطيني ككل. بمعنى آخر، وكأنك تبحث عن تقرير مصير جزئي، في إطار تقرير مصير كلي.

أعتقد يجب أن نميز موضوع الدولة، التي فرضت كحل، لأحد أشكال التسوية، في دولة. هذه ليست تقرير مصير للفلسطينيين، بل تقرير مصير للفلسطينيين في الضفة الغربية، وتجاوزًا أيضًا ممكن أن تكون لقطاع غزة. ولكنها في الأساس لهذه المجموعة، وليست للقاطنين في الأردن، ولا في الداخل. أقول: ربما عقّد شارون الأمر بفصل الضفة عن قطاع غزة، وقال إن هذه المجموعة، أيضا، يجب أن تنفصل وحدها، يجب أن يكون لها خيارها الخاص.

الآن: كيف نصوغ شيئاً مشتركاً، يسمح لهذه المجموعات الفلسطينية بتقرير مصيرها المحلي الخاص، وفقًا لاحتياجاتها، وبرنامجها، دون أن نضعف فكرة تقرير المصير للفلسطينيين ككل، الذي من وجهة نظري، في المدى المباشر، غير موجود. هذا الموضوع يبدو كأنه مؤجل حالياً .

فما نستطيع عمله: احترام حق تقرير المصير المحلي للمجموعات، وماذا تريد للمحافظة على بقائها شريطة أن نصوغ علاقات بين هذه تحترم هذه الاحتياجات، وتُنشئ صيغة تضامنية بينها، وتؤسس لشيء يمكن أن يكون مُرتكزاً على عنصر النكبة، ويمكن أن يكون مرتكزاً على العنصر الثقافي، ويمكن أن يكون مرتكزاً على جوانب البعض يقول إنها وجدانية، والبعض يقول إنها الهوية القومية.

إنه حق تقرير المصير الشامل، لكل المجموعات، فلا يوجد، اليوم، كما أعتقد، وضوح عند أي طرف من الأطراف الفلسطينية كيف نوفق بين المصالح المحلية للمجموعات الفلسطينية والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني؟ والسبب أن انشغال كل مجموعة، على حده، باحتياجاتها المباشرة، خلق أولويات مختلفة.

فمثلا: العلاقة بين المواطنين الفلسطينيين في الضفة والمواطنين الفلسطينيين في داخل ٤٨ حيث توجد خصوصية، فنحن لا نعمل في هذا المجال وحدنا، بل توجد أطراف أخرى تلعب أيضا معنا، وبالصدفة هذه المجموعة تأتي من قلب إسرائيل مما يكسبها أهمية إستراتيجية في الصراع مع اسرائيل، التي هي الطرف الأقوى في المرحلة الراهنة .

لذلك ثمة خصوصية، وأهمية أيضاً، فما في الداخل ليس في قطاع غزة، ولا الأردن، ثمة أهمية لأنهم يعيشون في قلب المشروع الإسرائيلي، لذا يجب التعامل معهم بحساسية عالية جدًا.

في الضفة الغربية يصارع الفلسطينيون الاحتلال والمستوطنات، ولكن السكان الأصليين لفلسطين، الذين بقوا بعد إنشاء دولة إسرائيل، هم الفلسطينيون في الداخل، هؤلاء سكان أصليون في دولة أصبحوا فيها أقلية. دولة موجودة على الأرض. أعني أن نصوغ العلاقة بيننا وبينهم على ضوء أن لهم احتياجات خاصة، كأقلية من السكان الأصليين، في دولة قوية، ذات أغلبية يهودية، تملك عناصر القوة. وهذا الوضع يختلف عن وضع الفلسطينيين في أماكن أخرى. وهذا يعني وضع اهتماماتهم واحتياجاتهم بعين الاعتبار في اطار صياغة الاستراتيجية الشاملة للشعب الفلسطيني.

نديم روحانا:

أود لفت النظر إلى النقطة التي ذكرها الأستاذ عزمي، السؤال الكبير:
هل يمكن إتباع حق تقرير المصير، أو حقوق تقرير المصير، للمجموعات الأربع التي ذكرها، دون إطار الحفاظ على الحق الشامل لتقرير المصير؟ هذا سؤال كبير جدًا، هل يمكن أن يحدث شيء كهذا، أي تقرير المصير الجزئي، دون المس بجوهر حق تقرير المصير الفلسطيني، والهوية الفلسطينية. هذا السؤال مهم جداً.

أريج صباغ:

أبدأ بملاحظة الدكتور عزمي عن قضية التعامل مع الفلسطينيين في الداخل. خلافاً لما تقول، الفلسطينيون في إسرائيل أقوياء. وإذا كانت ثمة مجموعة تستطيع، أسوة بما يحدث في العالم العربي، أن تقول "الشعب يريد إسقاط النظام"، فمن الواضح أن الفلسطينيين في إسرائيل يمكنهم القول: نحن لا نريد الدولة اليهودية، ولن نقبلها، حتى لو قامت دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أود أيضا الرجوع إلى ملاحظة نديم عن اللقاء الأول بين فلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر". أول لقاء كان لي مع فلسطينيين في رام الله كان عمري ١٩ سنة، في إطار لقاء بين طلاّب فلسطينيين من الداخل وومن المناطق التي أحتلت في العام ٦٧.

وما زلت أذكر انفعالي في هذه اللقاء ، بمعنى أن هذه اللقاءات كانت قبل التواصل بين الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر" نوعاً من التعارف قبل الحديث أصلاً عن التواصل. وأظن أنني كنت أمثل آنذاك مجموعة كبيرة من الجيل الشاب في مناطق الـ ١٩٤٨،. ولكن الشيء الأساسي الذي يرافقني هو أهمية اللقاء والتواصل بالذات في إطار مجموعات أكاديمية تضم باحثين ومثقفين وناشطين سياسيين. وهناك أحزاب تنظم لقاءات تواصل. وهناك لقاءات تواصل ضمن مؤسسات ثقافية. لكن يوجد شعور

أن التواصل من خلال هذه اللقاءات غير قائم بصورة ممنهجة، لأن المشروع السياسي الفلسطيني، الذي تحدثنا عنه هو مشروع منقسم. وأقترح نشر وقائع هذه الجلسة، وضرورة أن تضم لقاءات قادمة سياسيين من منطقتي ال٤٨ و٦٧.

إيناس حاج:

عندي عدة نقاط سأحاول اختصارها في برقيات:

الشيء الأول، نتفق كلنا أن عنوان الجلسة: حالة العلاقة بين الفلسطينيين، أي أنها تفترض وجود علاقة بين الفلسطينيين، وعلينا تشخيص حالتها، ومستقبلها، وربما محدوديتها. توجد علاقة وجدانية بين الفلسطينيين في كافة أماكن تجمعاتهم. العلاقة بين الفلسطينيين غير خاضعة لنوعية الحل الذي سيكون، يعني يوجد حل دولتين، لا يوجد حل دولتين، أو توجد دولة واحدة.

إذا صار حل الدولتين، أنا كمواطنة أعيش داخل إسرائيل (مواطنة إسرائيلية) هل يعني أنني لم أعد مواطنة فلسطينية. أنا أبقى فلسطينية، وحتى إن صار حل الدولتين، فإن لقاءات من هذا النوع لا تكون لقاءات "دو كيوم" (تعايش)، بل لقاءات بين الشعب الواحد. وعندما تكون عندنا مواطنة إسرائيلية نحن نطالب، صحيح نحن نطالب أن تكون مواطنة متساوية، ولكن نحن نطالب بمواطنة متساوية بين مختلفين.

نرى أنفسنا، وسنبقى فلسطينيين. وبالنسبة لما طرحته السيدة سهى (أين ال٤٨ من منظمة التحرير) برأيي السؤال يجب أن يكون معكوسًا (أين منظمة التحرير من ال٤٨) حيث في العام ١٩٩٣، في أوسلو، قالت المنظمة إن ال٤٨ شأن إسرائيلي داخلي.

أستاذ عزمي أنا أوافق، طبعًا، أن عندنا خصوصيات. كل محل له خصوصياته، وبالنسبة لنا لا يجب أن نثقل على ال٤٨ ولكن أيضًا ال٤٨ عندهم احتياجات. نحن نرى أن امتدادنا الطبيعي هو الشعب العربي الفلسطيني. كنا كل الوقت

مواطنين إسرائيليين، وعلى الرغم من ذلك، كنّا نرى أن منظمة التحرير، تتكلم باسمنا كفلسطينيين. ما جرى في العام ١٩٩٣ أنهم تنازلوا عنا تمامًا، ومن وقتها أصبحت هناك محاولة في الداخل للدفاع عن الهوية.

حتى لو كنّا مواطنين إسرائيليين، نحن جزء من الشعب الفلسطيني، وليس بالصدفة كل سنة يجري ما يسمى مسيرة إحياء يوم النكبة، تشارك فيها أعداد متزايدة، وهذا أيضًا دليل على أن مشروع الأسرلة بدأ بعد أوسلو، ليس لأن الهوية صارت مهددة، بل لأننا كنّا نظن أن هناك من يدافع عنّا، ونتكل عليه، لأنه حامل الراية، عندما وجدنا أنفسنا لوحدنا صارت الحاجة أكبر ل "نحن نريد الدفاع عن هذه الهوية" أي أن قوانا الذاتية توّجت هذا الأمر.

ما جرى من أحداث في العام ٢٠٠٠، فهي وحدت مصيرنا في أمرين: من ناحيتنا نحن كمواطنين إسرائيليين لم نخرج للتظاهر على أساس مطلبي، نحن خرجنا بحدود المواطنة، وخرجنا بحدود السياسة، كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى، في تعاملها معنا الدولة هي التي كسرت، عملياً، ما تبقى من مواطنة. وقالت بالنسبة لي: سواء كنتم مواطنين، أو غير مواطنين، أنتم فلسطينيون، وبالتالي التعامل كان مع أعداء، وليس مع مواطنين.

فمن هنا، في رأيي، توجد نوعية علاقة. لا أعرف إذا كانت كلمة نوعية هي الصحيحة، توّجت هذه العلاقة، وخرجت بشكل واضح في انتفاضة العام ٢٠٠٠، وللأسف لم تُستغل كما يجب.

لا أعرف إن كان يجب أن أقول لكم كيف كان يجب أن تُستغل، لكن أحد الأمور التي كانت تنقصني أن في عنوان الجلسة سؤال عن العلاقة (آفاق تطويرها). ولكن ماذا مع المستقبل، كيف نرى إمكانية أن نطوّر، إذا كنا معنيين بعلاقة، والتي أدعي أنها غير خاضعة لطبيعة الحل الذي سيكون. فكيف يمكن أن نسعى إلى تطويرها في المستقبل؟

خليل شاهين:

موضوع العلاقة تتداخل فيه المشاعر، والإرادة، والمتاح، ولذلك هو موضوع إشكالي، وربما أنا غير موفق في استخدام تعبير أو مصطلح العلاقة. والعلاقة هنا ليست في اتجاه واحد، لأنني ألاحظ أننا نبحث مكانة الفلسطينيين في الداخل مع الآخرين. لماذا ينبغي أن يكون الأمر، بالضرورة، هكذا؟ علاقة كأنها في اتجاه واحد. أنا واحد من ٩ ملايين لاجئ. ولي علاقة مع الداخل. لذلك قلت هذا الموضوع تدخل فيه مشاعر.. الخ. مع أن هذا ليس الموضوع ولكن هذا وجداني.

أنا في رام الله منذ ١٦ سنة، أبي توفي وهو يرفض الحضور إلى هنا للزيارة، مجرد زيارة، وأمي تموت وهي في آخر مراحل السرطان. هم يقيمون في الأردن. أمي ترفض أن تأتي تمامًا، لأن العلاقة لا تنحصر فقط في وحدة الشعب الفلسطيني، بل توجد علاقة بالمكان، هناك حيز للناس ينتمون إليه. أمي كانت ترد دائمًا عندما أقول لها تعالي إلى فلسطين، قائلة هذه ليست فلسطين، هذه الضفة. ووالدي، أيضاً، كان يقول لي فلسطين هي الساحل، بدون ساحل لا توجد فلسطين. وبالتالي رفض الحضور، وتوفي، والوالدة ترفض ولن تأتي.

أنا شخصيًا منذ ١٦ سنة في البلد، ذهبت إلى بيسان، والقدس، والى أماكن عديدة، ما عدا مكان واحد لا أستطيع، ولا أريد، أن أزوره هو يافا. بالتالي، أنا مشتت المشاعر. أنا موجود في رام الله، ولكني لا أشعر بانتماء صراحة لرام الله. وأنا من عائلة من يافا. فلماذا لا تبحث علاقة ثمانية أو تسعة ملايين فلسطيني بفلسطين. أقول إن موضوع العلاقة، واتجاهات وأطراف العلاقة، يجب أن يطرح بشكل أكثر شمولية. أخشى أنه عندما نبحث العلاقة، بهذه الطريقة، يتحول النقاش ونحن جلوس، هنا، كما لو كنّا وفدين عربيين. أتخيل أن نفس المصطلحات يمكن أن تستخدم. بدل أن نتكلم عن الهوية الفلسطينية، نتكلم عن الهوية العربية، وباعتبار أننا شعب عربي واحد، ونبحث آليات التواصل، وتطوير العلاقة..الخ

لا أنكر أن هناك خصوصيات، كتلك التي تكلم عنها الدكتور عزمي، ولكن يجب أن يكون الأفق أوسع أكثر، لبحث موضوع ما يسمى العلاقة بين الفلسطينيين. أميل لما قاله الأخ سلمان في هذا السياق، وأعتقد أنه لا يجب أن نربط كل شيء في سياق ما يبدو، وكأنه ردود فعل، على ما هو قادم، في سياق السيناريوهات، أي أن نبحث دائمًا مكانة الفلسطينيين في الداخل من خلال العلاقة طبعًا بالمركز؛ وفي هذه الحالة المركز هو الضفة الغربية، والى حد ما غزة، إذا وصلوا لحل دولتين، أو إذا فشل حل الدولتين.

وأستطيع إضافة سيناريو آخر: ما هي العلاقة في حال فرض حل دولة ضمن الحدود المؤقتة؟ هل سنبحث وقتها العلاقة ما بين الفلسطينيين في الدولة المؤقتة، مع الفلسطينيين ما بين الدولة المؤقتة والخط الأخضر، مع الفلسطينيين في الداخل، مع الفلسطينيين في الشتات؟ لذلك أرى أن الموضوع إشكالي. باختصار، لا يجب أن ننتظر السيناريوهات، يجب أن نبادر الآن لأن غيرنا بادر. اذهبوا إلى الفيسبوك وانظروا، وقد كنا نتكلم قبل قليل، أنا وامطانس، عن حملة التمثيل الوطني، فهم شرعوا في حملة التمثيل الوطني، وها هم يحملون الشعارات، بغض النظر إن كان هذا صحيحا أم لا، وأيضًا يطرح آخرون من الخارج هذا النقاش.

علينا أن نناقش ماذا نفعل الآن، وليس إذا انهار حل الدولتين، يستلزم هذا الموضوع التوصل إلى تصورات ما، وأن نتفق الآن على وجود نظام سيطرة واستبداد واحد، يفرض وينتج ويعيد إنتاج آليات لسيطرته على مختلف التجمعات الفلسطينية في نطاق فلسطين التاريخية، كما يريد، يجب أن نبدأ من هذا الموضوع.

بمعنى آخر أن نبدأ بالتفكير كيف نصيغ مشروعًا وطنيًا واحدًا، وعندما نتكلم عن مشروع وطني واحد يجب أن نفكر بالحامل الوطني والاقتصادي والاجتماعي الواحد. أي هل عندنا إرادة أم أن علينا الاستسلام والتكيف على مقاس نتائج المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني؟ أعتقد أن هناك عملية تكيّف تجري في الواقع الذي نعيشه، وفق آليات يفرزها النظام الاستعماري العنصري القائم. هذا الأمر يحتاج إلى تغيير، وعدم الاستسلام له، ويتطلب التفكير بشكل مغاير.

ماذا سنفعل من هذه اللحظة، كأن نقول: لماذا لا يكون هناك، مثلاً، حل الدولة الواحدة، لماذا لم يكن موجوداً؟ نحن شعب واحد علينا أن نصيغ مشروعاً واحداً، وهناك آليات للدفاع والنضال حسب الخصائص الخاصة بكل تجمع فلسطيني. هذا لا يلغيها بالعكس يمكن أن يعززها.

هنيدة غانم:

أطرح، هنا، ملاحظتين: إسرائيل، واضح تمامًا ماذا تريد. قرروا أنهم يريدون دولة يهودية. هذا واضح. ماذا نريد نحن، نريد دولتين، ولكن نريد دولة المواطنين في الداخل؟ واضح تمامًا بالنسبة لهم ما هو المشروع، وماذا يريدون في المقابل. عندما يقولون نحن نريد دولة يهودية، يريدون أن تعترف بالدولة اليهودية. ٩٠٪ يريدون دولة يهودية، دعونا نقول على أساس حل دولتين.

الآن المشكلة أن التشتت موجود عندنا. إذا صار حل دولتين، وجئنا نحن نطالب بدولة لمواطنيها، هذا أمر في رأيي فيه نوع من تسفيه للإسرائيلي. نتعامل معه على أنه تافه، وسيقبل أن تكون دولة في الضفة، وأن نأتي نحن لنتكلم عن الدولة، دولة المواطنين، وأن يستوعب هذا الكلام. هذا كلام فارغ.

عندهم فكر يقوم على أساس دولة يهودية، ودولة فلسطينية. أي يوجد تذويت لهذه الفكرة لدرجة لا نستطيع حتى أن نستوعبها. دعونا نتكلم عن وجود رؤيتين، مع أني لا أحب الأبيض أو الأسود. توجد رؤية تنطلق من أفكار الدولة الإسرائيلية، ويوجد فكر يمكن أن ينطلق من المكان، من الوطن. عندما أتكلم عن جدي، وعن جدتي، وعن خالتي، وعن عمتي، ليس لأنني أتكلم عن مشاعر، ولكن لأقول لك كم أن الموضوع يمتهن إنسانيتنا، ويمتهن وجودنا. هدفي أن أصل لإطار يحمي عندي حقوق الإنسان البسيطة الأساسية. أن أستطيع التواصل مع أمي، وجدتي، وعمتي، وخالتي، معناه كل الحلول الأخرى بالنسبة لي، ما لم يتحقق هذا التواصل، كلام فارغ.

وديع عواودة:

السؤال: كيف حال هذه العلاقة؟ سؤال كبير، ولكن مفتوح كثيرًا، وممكن أن تستنبط منه الكثير من الأسئلة. أقترح بما أن هذا إطلاق الشرارة، بين قوسين، لمسلسل أو مشروع متسلسل، يشمل لقاءات واجتهادات ومشاريع، تكليف أحدى المؤسستين [مدى ومواطن] بعمل تشخيص لهذه العلاقة، في أبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية..الخ، لأن هذا سؤال كبير وبحاجة لفحص.

كل واحد، هنا، قدم اجتهاداته، ولكن يبقى الموضوع كالرقص في العتمة، رغم أنه توجد اجتهادات قريبة من الواقع، أنا، مثلاً، أزعم وباختصار شديد أنه أصبح هناك انتكاس من ال٦٧ حتى اليوم بعد أن ساعدنا في العلاقة والتأثير المتبادل الإيجابي.

الملاحظة الأخيرة: لو أن الخطابات السياسية مختلفة وحسب، لكانت مشكلتنا بهذا المعنى كبيرة. ولكن وضعنا أصعب من هذا، وأتفق مع ما قاله عادل، وحسن، أن الشعوب كائن حي ويفنى، والمعركة على الوعي، وعلى الذاكرة، لم تنته بعد، وبالذات في منطقة ال٤٨، وإذا كانت هناك نظرة تاريخية، وإستراتيجية، ومستقبلية، لعملية التواصل والبحث عن الهوية، للحفاظ على النفس بالمعنى الوجودي وبالمعنى الثقافي، إلا أن ثمة اختلافات بشأن بعض الحلول حتى داخل أراضي ال٤٨. وإذا كانت ثمة خلافات بين فتح وحماس، فنحن، أيضًا، لدينا خلافات بتسميات مختلفة.

من الناحية الثقافية، أخ سلمان، نحن أيضًا في خطر، رغم الأمور الأساسية المتوفرة، ولكن هناك خطر على الثقافة، وعلى وحدة الثقافة، ولذلك أقترح وهنا أنهي: أن يتم استثمار أو التنبه لواحدة من الاستخلاصات، أو العبر، التي حملتها الثورات العربية، أي قوة الشباب، وقوة الإنترنت، والثورة المعلوماتية، في توفير هذه الفرصة للتشبيك والتواصل، وأدعو إلى تشبيك أوسع من "مواطن" و"مدى الكرمل" في هذا الجهد الكبير، بما في ذلك إدخال قطاع غزة، ربما من خلال فيديو كونفيرنس، أو بأوراق عمل معمّقة ومحددة في مواضيع مختلفة.

جميل هلال:

لماذا نسأل هذا السؤال بشأن العلاقة؟ أعتقد، توجد أسباب، وقد أشير إليها ولم يجر التركيز عليها، منها ما يتمثل في غياب المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة. بمعنى آخر، منظمة التحرير لم تعد موجودة، وهذا خلق مشكلة في العلاقة، التي كانت توفرها المنظمة بين الجماعات الفلسطينية المختلفة، عبر المؤسسات الوطنية، والمجلس الوطني، وعبر شبكة الروابط والاتحادات الشعبية والمهنية، التي ربطت غزة مع لبنان مع تشيلي..الخ، وشكلت لغة سياسية أيضًا. أعتقد هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التفكير. كيف نعيد بناء المنظمة الوطنية الجامعة، التي غابت وغابت معها جملة روابط وعلاقات وتفاعلات بين الجماعات الفلسطينية المختلفة.

الأخت سهى تحدثت، وقالت توجد خصوصيات، وأشعرتنا كأن هذا الشيء مخيف. في رأيي يجب ألا نخاف من هذه الخصوصيات، وما قاله عزمي ينسجم مع ما سأقوله: النضالات المطلوبة من التجمعات الفلسطينية الأساسية تتكامل مع ال٤٨، الحقوق القومية للأقلية الفلسطينية هناك، وفي الضفة وغزة إنهاء الاحتلال، وفي الخارج حق العودة.

كل هذه نضالات تتكامل، وطبعًا تطرح ضمنيًا حلا من نوع الدولة الواحدة، تعيد الاعتبار لفلسطين التاريخية. عندما تقول حق العودة، ماذا يعني هذا، لن يعودوا ويأخذوا جنسية إسرائيلية، وعندما تقول إنهاء الاحتلال ماذا يعني، وعندما تقول إعطاء الحقوق القومية للأقلية، ماذا يعني. عموماً يوجد جواب واضح أن الحل هو الدولة الواحدة، وأعتقد ما يزال هذا الأمر مبكرًا، لأنه يطرح كشعار ولم يتحول إلى مشروع سياسي، ولا أجد حتى في التنظيمات الفلسطينية من يجرؤ على معالجته، رغم أنه أصبح واضحاً للجميع أن مشروع الدولتين، أو دولة فلسطينية، بات مستحيلاً وانتهى.

سهى البرغوثي:

في اعتقادي لقد فشل مشروع الأسرلة، ثبتَ في العام ٢٠٠٠، أن هذا المشروع فشل، ففي لحظة مد سياسية معينة ظهرت حقيقة الطروحات السياسية، التي لم تكن مظاهرات مطلبية، لم تكن مظاهرات احتجاج على المساواة داخل الكيان، بل كانت مظاهرات سياسية بامتياز. ولو لم يفشل مشروع الأسرلة لما طُرح مشروع الدولة اليهودية بهذا القدر من القوة في الوقت الحاضر.

أتفق مع ما طرحه الأستاذ سلمان، وأرجو ألا يكون المؤتمر القادم حواراً حول العلاقة مع الداخل، بل أن يكون نقاشاً لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، من جانب كافة الشركاء، وهم أطراف القضية الفلسطينية في الداخل والخارج. لقد تم استبعاد رأي الداخل في مشروع الحل المرحلي، في حل الدولتين لشعبين، وارتضت جماهير شعبنا، في الداخل، أن تُحيّد تمامًا عن ممارسة دورها، في الموافقة أو عدم الموافقة، على هذا التوجه السياسي.

الآن، لا نستطيع أن نتحدث عن حق العودة دون دور وموقف للفلسطينيين في الخارج. وفي اعتقادي، أن أي حل سياسي قادم لا بد أن يكون لكافة جماهير الشعب الفلسطيني، في كل المواقع وتحديدًا منطقة ٤٨، والخارج، يجب أن يكون دورهم فاعلاً.

لا أعرف إذا فهمت جيدا ما ذكره الدكتور عزمي، أنا لا أعرف عن تقارير المصير، أعرف عن تقرير مصير واحد، لشعب واحد، له برنامجه وخصوصياته. أؤمن بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في دولة واحدة ديمقراطية، تحقق حق العودة للاجئين من الخارج، أن يرجعوا أو لا يرجعوا، هم أحرار، ولكن يجب أن يعطى هذا الحق لهم.

الجلسة الثالثة

مكانة الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

نديم روحانا:

الصحيح، أنا والأستاذ هاني، تحدثنا في هذا الموضوع، سابقًا، وتبادلنا بعض الآراء والمعلومات. بالتالي، لنبدأ بالمفاوضات، اسم المفاوضات. المفاوض الفلسطيني أعطى موضوع المفاوضات، والذي هو موضوع مهم جدًا، اسما سيئاً وسلبياً، حتى إذا أراد الواحد منّا أن يتكلّم عن مفاوضات أصبحت للكلمة دلالة سيئة. المفاوضات ضرورة لا بد منها. المؤتمر الوطني الأفريقي تفاوض على تحويل دولة جنوب أفريقيا إلى ما هي عليه الآن. حركات التحرير تفاوض في مرحلة معينة.

السؤال: متى يتم التفاوض، على ماذا يتم التفاوض، وما هي مرجعية التفاوض؟

في الواقع، ما حدث فلسطينيًا يحتاج لمراجعة شاملة، وأنا أعرف أناساً يعملون على هذا الموضوع. لذا، أريد التركيز على موضوع مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، في مسألة المفاوضات، وهو يتداخل مع كل القضايا التي تكلمنا عنها. معلوماتي عن هذا الموضوع تعتمد على بعض اللقاءات، مع الذين عملوا في وحدة المفاوضات، وأنا، حاليًا، أراجع كل ما صدر من "الأوراق الفلسطينية" Palestine Papers وما أفهمه أنها تمثل عملياً ١٠٪ من مجموع الوثائق.

من المفهوم ألا يكون المحامون العرب الفلسطينيون، من داخل إسرائيل، جزءاً من الطاقم المفاوض، لأن الحديث هو عن استشارة، فهم ليسوا جزءا من الطاقم المفاوض، ولا يحضرون المفاوضات. ولكن المسألة الأكبر ليست هذه المسألة التقنية التنفيذية، بيد أن هذه المسألة التقنية التنفيذية تكشف عن شيء أوسع، أنه لا يُسمح للمفاوض الفلسطيني طرح قضايا تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، هذا كان واضحاً في أوسلو وتوضح منهجيًا من خلال المفاوضات.

سأعطيكم أمثلة: الحديث هنا ليس فقط عن قضايا تتعلق ،مثلاً، بالحقوق القومية للفلسطينيين في إسرائيل، أو قضية المساواة للفلسطينيين في إسرائيل، أو قضية كيف نضمن أن تكون الدولة الأخرى، التي نفاوض لنكون بجانبها، ستضمن الحقوق والمساواة الفلسطينية في إسرائيل، مثلاً، حسب القرار ١٨١. إذا نظرنا إلى القرار ١٨١ فإن هذا القرار، ومسألة التقسيم، والضغط الدولي، هو ما فرض على إسرائيل أن تضع بعض المصطلحات في وثيقة الاستقلال المنفصمة بين دولة يهودية وبين مساواة، لقد فرض عليها أن تضع المساواة في تلك الوثيقة.

هذا الموضوع خارج الإطار. وليس هذا فقط، بل يتبين أيضا في مواضيع تتعلق جوهريًا بالقضايا الفلسطينية ولم تدخل في المفاوضات. قانون المواطنة مثلاً، يتحدث عمّا يحدث لمواطن فلسطيني من داخل إسرائيل، أو مواطنة، أراد أو أرادت الزواج من مواطن فلسطيني، أو من مواطنة فلسطينية، من خارج إسرائيل. هذا الموضوع لن يدخل في المفاوضات، وحسم أمره أنه ممنوع أن يدخل في المفاوضات. قضية المهجرين الداخليين.. ألسنا نقول إن اللاجئين هم القضية التي نريد أن نتحدث عنها؟ هل نستطيع أن نتحدث عن قضية اللاجئين بمعزل عن قضية المهجرين الداخليين؟ وهؤلاء لاجئون أيضاً.

مثال آخر هو تعويض اللاجئين. قانون أملاك الغائبين مُنع أن يدخل في المفاوضات، ليس فقط كقانون جائر، يستولي على عدد كبير من الأراضي، ويسرق الأراضي من المهجرين وغير المهجرين، لكن حتى في ما يتعلق

بقضية تعويض اللاجئين: المهجرون مستبعدون من هذه القضية تماماً. هذه القضايا، عدا عن الوضع العام، استبعدت من المفاوضات.

يمكن أن يُنظر إلى قضية المفاوضات، ومكانة الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات، لنقل على نحو متصل. على الطرف الأول من المتصل هناك استثناء شامل لسماع اسم الفلسطينيين في إسرائيل، هذا ممنوع على الطرف الآخر، وعلى الطرف الثاني من المتصل نطرح قضية الفلسطينيين في إسرائيل. ولكن هنالك عدد كبير من الإمكانيات بين هذين الطرفين.

هناك إمكانيات متعددة لكيفية طرح قضايا الفلسطينيين في إسرائيل في المفاوضات بشكل مسؤول. الاستثناء الشامل والكامل للفلسطينيين في إسرائيل هو الاختيار الفلسطيني في المفاوضات، أي أن الموقف الفلسطيني في المفاوضات كان أن قضايا الفلسطينيين في إسرائيل، لا في القليل ولا في الكثير، يجب أن لا تدخل في المفاوضات.

خذوا مثلاً عملية التبادلية التي طرحت. هذا أحد الأمثلة التي سأحكي عنها، حتى في قضية التبادلية في الأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين في حل تفاوضي، الفلسطينيون رفضوا قضية التبادلية. وكما أدركت في أكثر من مقابلة من مقابلاتي، الرفض لم يكن على المبدأ، بل على أساس أن هذه أراضي قليلة والسكان (العرب) كثر. هذا يذكرنا بالتفكير الصهيوني أيضًا. أي أن رفض التبادل كان بسبب وجود فلسطينيين على هذه الأراضي.

الآن الأسئلة الكبرى: عندما نحكي عن دولتين لشعبين، سهى قالت إن الاستثناء فرض على الفلسطينيين في إسرائيل. أعتقد أن القيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، في فترة طرح الحل المرحلي ٧٤ وبعده، كان لها دور في قبول هذا الاستثناء وترسيخه. وبالنسبة لحل الدولتين: عملياً، الفلسطينيون في إسرائيل هم المجموعة الفلسطينية الأولى، التي طرحت قضية دولتين لشعبين، قبل أن تحكي منظمة التحرير عن الموضوع وبعد ذلك. الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو صاحب مشروع دولتين لشعبين.

الآن، هل يحق لي كفلسطيني في ال٤٨ أو في مكان آخر، أن أكون صاحب رأي في الموضوع، أي هل يحق للفلسطيني، سواء كان أبو عمار، أو أبو مازن، والطاقم المفاوض، والنخب الفلسطينية، أن تقر برنامج وطني يعتمد دولتين لشعبين، دون أن تسأل الفلسطيني في ال٤٨: ما هي إسقاطات حل دولتين لشعبين علينا وعليه وما هو رأيكم في قضية دولتين لشعبين؟

هل هناك آليات للتشاور، هل نستطيع أن نطور آلية للتشاور، لندَع اتخاذ الرأي جانباً، يوجد فرق بين أن يكون لنا رأي، وبين أن نكون شركاء في اتخاذ القرار. رأيي الشخصي، حتى لا تكون مواربة في الموضوع، يجب أن نكون شركاء في إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني ككل، وحق تقرير المصير.

في القضايا التي طرحها الأستاذ عزمي أولاً يجب أن يكون واضحاً ما معنى حق تقرير المصير الشامل. لنفرض أن ثمة خلافات في هذا الموضوع. حتى وإن وجدت، ألا نستطيع أن نطوّر آليات، وأن نسأل هذا الجزء من الشعب الفلسطيني عن رأيه في الموضوع، وعمّا سيعود عليه من تداعيات.

هل نحن جزء من الشعب الفلسطيني أم لا؟ خلافاً لما ذُكر، كنا نقول نحن جزء من الشعب العربي الفلسطيني، منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني، ولكن لم نكن نستنتج الاستنتاج الواضح أن منظمة التحرير تمثلنا. كان هناك من يقول لنا منظمة التحرير لا تمثلكم بل يمثلكم أناس آخرون. كان هناك نقاش بين هؤلاء الناس وبين منظمة التحرير. الآن هل نحن جزء من الشعب الفلسطيني؟

الإجابة التي وصلتنا من النخب الفلسطينية، ومن مشروعها السياسي، أنكم أنتم لستم جزءاً من الشعب الفلسطيني. لنكن واضحين في هذا الشأن. التداعيات توحي أننا لسنا جزءًا من الشعب الفلسطيني. إذاً، الشعب الفلسطيني سيقرر أن يكون حق تقرير المصير في إقامة دولة هنا، على أساس دولتين لشعبين.

ذُكر، طبعًا، أن هذا جزء، أو حلقة فقط، لحق تقرير المصير، بمعنى أننا لسنا جزءاً من الشعب الفلسطيني، وحتى ليس من شأننا أن يكون حل دولة أو

دولتين وأنّ هذا ليس شغلنا عمليًا. لم يقل لنا أحد بشكل مباشر أن هذا ليس شغلنا، لم يقل لنا أحد بشكل مباشر أسكتوا. ولكن الرسالة كانت أن هذا ليس عملنا وأننا نحن لسنا جزءاً من الشعب الفلسطيني.

أرى أنه عندما يقرر الشعب الفلسطيني أن حق تقرير المصير يتمثل في إقامة دولة فلسطينية هنا، هذا يأتي على حساب شعب فلسطيني واحد. أعتقد أن هويته تضرب في الصميم لأن هوية الشعب الفلسطيني هي قضية حق تقرير المصير في العودة، والمقاومة، وتحقيق العدالة. هذا كله في نظري، وفي نظر عدد كبير من الفلسطينيين، يسقط عندما يقولون لي أنت لست جزءاً في حق تقرير المصير. وبعدها يقولون لي أنت جزء من الشعب الفلسطيني، يصبح المعنى عندئذ مختلفاً وغير مقنع.

تعرفون أن الرئيس أبو مازن قبل أن يصبح رئيساً، وعندما كان مسؤولاً عن ملف الفلسطينيين في إسرائيل، توجه لأحد الزعماء العرب في الداخل، ليفرض على الأستاذ محمد ميعاري أن يتحالف مع الأستاذ دراوشة، من أجل أن يقوم حزب عربي يضغط على حزب العمل لقبول التفاوض مع منظمة التحرير، أي أنهم كانوا يريدون ان يستعملونا ك"إسرائيليين". كانوا يريدون تقوية الهوية الإسرائيلية فينا، من أجل الوصول إلى هذا التفاوض.

هذا شيء خطير عندما يصدر عن قيادات فلسطينية. الآن، كيف يمكن أن نقول إن المفاوضات لا تهم الفلسطينيين في إسرائيل. لنأخذ موضوعا أو موضوعين. سآخذ موضوعا واحداً، موضوع الدولة اليهودية. يا ترى هل يمكن أن نتحدث عن الدولة اليهودية دون أن نضع قضية الفلسطينيين في إسرائيل في الاعتبار.

أنا أعلم تمامًا أن التوصية من طاقم المفاوضات كانت "أرفض كل شيء له علاقة بوطن يهودي.. دولة يهودية الخ". كله مرفوض. ومع ذلك يوجد تفاوت بين التوصيات، وبين ما يجري عملياً في المفاوضات. لسان حال المفاوض الفلسطيني كانت: أسموها ما تريدون.. أسموها دولة يهودية أو ما تريدون.

كيف يعني دولة يهودية؟ كيف يعني أسموها ما تريدون؟

عندما يسميها دولة يهودية ثمة إسقاطات للدولة اليهودية على الفلسطينيين في إسرائيل. نحن أيضًا مقصرون بعض الشيء، فنحن لا نترجم إسقاطات الدولة اليهودية على جميع المستويات. هذا معناه أنك تعيش في وطن ليس وطنك، أنت في وطن الشعب اليهودي. ماذا تظن نفسك، يكفيك هذا الإسقاط، عدا عن أنك مواطن من الدرجة الرابعة أو الخامسة، عدا عن التمييز، عدا عن القضايا الاقتصادية والسياسية. علاقتك مع الوطن صودرت تمامًا، لم يعد لك علاقة مع الوطن.

فكيف يمكن أن يقال لنا إن موضوعا كهذا لا يمكن يُطرح. هذا في جوهر علاقتنا مع الشعب الفلسطيني، أيضًا في جوهر وضعنا الجماعي في إسرائيل، في جوهر علاقتنا مع الوطن. وأعتقد أنه جوهر علاقتنا بهويتنا. إذا، الشعب الفلسطيني يعترف بالدولة اليهودية عن طريق ان يقول للإسرائيلي: أنت قرر كما تريد. أين الهوية الفلسطينية، إذا، التي ذكر بعضكم أن جوهرها هو الذاكرة والتاريخ ومقاومة المشروع الصهيوني؟ إذا، نحن اعترفنا بالمشروع الصهيوني، عندما نقول: سمها ما تريد، تستطيع أن تسميها دولة يهودية..

نحن تابعنا منذ أن بدأ كل الحديث عن الدولة اليهودية. في إحدى جلسات المفاوضات ليفني تقترح على مفاوض فلسطيني: دعونا نتكلم عن وطنين

(Palestinian homeland and Jewish homeland- two homelands)

المفاوض الفلسطيني يرى في ذلك شيئاً جديداً يستحق المحاورة. في الوقت نفسه كانت إسرائيل تحاول إسكات الأصوات الفلسطينية التي قاومت فكرة الدولة اليهودية بشدة من الداخل. أستطيع أن أصف لكم منذ متى بدأ ضرب إسرائيل لمقاومة الدولة اليهودية. المقاومة للدولة اليهودية جاءت من بعض المفكرين، ومن بعض المنظمات غير الحكومية، لسبب بسيط أن الأحزاب مرتبطة بروابط قانونية، تقول لها ممنوع أن تتحدي مكانة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. الأحزاب لا تستطيع أن تحكي بصراحة. بعضهم تكلّم. والمنظمات غير الحكومية تتعرّض لضغوطات، وتُضرب الواحدة تلو الأخرى. في الوقت الحاضر، من شروط الحصول على منح من المانحين

في العالم، أن تقبل حق تقرير المصير للشعب اليهودي في إسرائيل، أو أن تتماشى مع هذا، وإلا لن تحصل على بعض المنح.

الموضوع الأخير الذي سأحكي عنه، في هذا السياق، ولأن المجتمع المدني هو الذي قاد هذه المعارضة، فهو يتعرّض للضغط. ونحن في "مدى" مثال كبير. أصبح التفكير في مقاومة الدولة اليهودية مسألة خطيرة. واليوم في الكنيست توجد لجان للتحقيق: من أين تأتي بأموال لهذه المنظمة غير الحكومية أو تلك.

المسألة في الأساس مقاومة الدولة اليهودية، وهم يعرفون ما يلي: إن مقاومة الدولة اليهودية تأتي من مصدرين. المصدر الأول: هم اللاجئون، لا أحد يحسب حسابهم. في اعتقادي منذ العام ١٩٧٤ وحتى الآن كان التفسير العملي هو أن قضية اللاجئين لا تحق في سياق الدولتين، حتى وان لم يقل احد هذا الأمر بشكل واضح.

والمصدر الثاني: الفلسطينيون في إسرائيل. نحن أصبحنا بالنسبة لهذا الحل ما يسمى في علوم الصراع spoiler أي مفسد اللعبة، نحن أصبحنا مفسِدين لحل الدولتين. هذا الموقع غير لطيف، ومع ذلك يجب أن تقول لهم: إما أشارك في اللعب، أو أخرّب اللعبة. لا أقبل هذا الحل، حل الدولة اليهودية.

إذاً، نحن كنا فعلاً جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. لا يمكن أن تتم عملية تفاوض دوننا، وعملية التفاوض لم تكن فقط إنهاء الاحتلال، هذا موضوع طويل، بل إنهاء الصراع. كيف يمكن أن نتكلّم عن إنهاء الصراع بين الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي، وبين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية، دون أن يؤخذ الفلسطينيون في إسرائيل في الحسبان؟

لذلك، نراهن على التفاعل، وشرح المواقف، لكي يؤخذ هذا الجزء من الشعب الفلسطيني في الحسبان. لا يريد الأوروبيون، والأميركيون، والإسرائيليون ذلك. بالنسبة لكل هؤلاء نحن غير مطلوبين للحل، وبقدر ما تبيّن من طريقة إدارة الأمور في السلطة الفلسطينية كنّا أيضاً مُفسدين. والمطلوب أن نكون شركاء، في بناء مشروع مشترك، وألا نكون مفسدين.

هاني المصري:

شكرًا على تنظيم هذا اللقاء الخاص والفريد من نوعه. نبدأ الحديث بحمد الله بأنه لا توجد الآن مفاوضات. وهذا ليس استنتاج المفاوضين، وإنما استنتاج الجميع من مفاوضين وغير مفاوضين. المفاوضات فشلت، ليس بسبب المعارضة وادعاءاتها، بل فشلت باعتراف المفاوضين أنفسهم وهذا أمر مهم. هذا ليس مجرد رأي، وإنما حقيقة معطاة. يوجد الآن رأي عام مفاده أن المفاوضات فشلت، ومن الصعب جدًا أن تُستأنف.

فشل المفاوضات لا يعود لأسباب فنية أو براعة أو عدم براعة المفاوضين، بالرغم من أن هذا يجب أن يؤخذ بالحسبان، وإنما يعود إلى اختلال ميزان القوى وتعنت وتطرف إسرائيل، وعدم شعورها بأنها محتاجة، أو مضطرة، للتوصل إلى تسوية. هل هذا يعني أن من المستحيل أن تستأنف المفاوضات، لا طبعًا، لأنه في السياسة لا توجد كلمة مستحيل، والتجربة الفلسطينية أثبتت أن الخيار الأول والثاني والثالث عند القيادة الفلسطينية هو المفاوضات.

لكن استئناف المفاوضات أصبح أصعب بكثير. يوجد قرار رسمي بوقف المفاوضات، وعدم استئنافها إلا وفق الشروط المطروحة، وأصبح استئنافها أصعب الآن بعد الثورات العربية.

أنا أحد الذين كانوا يقولون يوجد احتمال جدي لأن تستأنف الانتفاضات، وأن نقبل بالدولة ذات الحدود المؤقتة قبل الثورات العربية، وهذا غير مبني على تحليل ذاتي. الرئيس أبو مازن، في الاجتماع الأخير للمجلس الثوري، لحركة فتح قال: نحن يمكن أن نقبل هذه الدولة، ذات الحدود المؤقتة، إذا كان هناك أفق سياسي وضمن حل متكامل ومترابط وجدول زمني. والمستشار السياسي لأبو مازن، نمر حمّاد، شرح "للجزيرة" ما قصده أبو مازن في حديثه إلى المجلس الثوري، أي عمّقه، ونحن كتبنا وقتها مقالة تفيد أن السلطة والقيادة انتقلت من الرفض المطلق للدولة ذات الحدود المؤقتة، إلى الرفض المشروط، وهذا إذا لم يُواجَه سينتقل مثلما حدث مع بقية الموضوعات إلى القبول غير المشروط.

مفاوضات واشنطن ركزت على التوصل إلى اتفاقية إطار، وهذه كلنا نعرفها، فهي ليست حلا نهائيا، بل هي حل انتقالي جديد، يطبّق على عدة سنوات. لكن الحديث الإسرائيلي يدور عن عشر سنوات، أو عشرين أو ثلاثين سنة.

الحمد لله، حدثت ثورات في العالم العربي، التي جعلت المواطن العربي قادرًا على التأثير، وجعلت الحاكم العربي مضطرًا لأول مرة لأخذ إرادة شعبه في الحسبان .

هذا التطور جعل استئناف المفاوضات ليس سهلاً. ولكن هل هذا يعني أن الدولة على حدود ١٩٦٧ انتهت؟ دولة حدود ٦٧ لم تنته فقط، فهي لم تكون قائمة عمليّاً في أي وقت من الأوقات. لنكن صريحين، فلكي تُفرض الدولة يجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ٦٧ ولم يكن ثمة موازين للقوى فلسطينية، ولا عربية، أو دولية، يمكنها تحقيق ذلك.

هذا يحتاج إلى موازين قوى لم تكن قائمة. من بعض الجوانب انتعشت فكرة الدولة نوعا ما بعد الثورات العربية عند العرب ولكن ليس عند إسرائيل التي ازدادت تطرفاً. انظروا الآن إلى إسرائيل، وحديث نتنياهو عن الاستيطان، يحكي الآن عن تقديم مبادرة. هذا لا يعني أن دولة ستقوم على حدود الـ٦٧، حتى لا تسيئوا فهم وجهة نظري، فأقصى ما يمكن تحقيقه دولة على البقايا، على الحدود المؤقتة على من أربعين إلى خمسين بالمائة من الأرض. هذه الدولة ليس في رأيي، فقط، مجرد احتمال، ربما أفاجئ البعض، هنا، بالقول إنها قائمة بالفعل، وأن فرصتها ازدادت، ولكن يمكن أن لا يتم التفاوض أو التوقيع عليها، بل يتم التعايش معها كما حدث مع خطوة الفصل عن قطاع غزة.

في الوقت الحاضر، لن يوقع أبو مازن، مثلما كان هذا الخطر في السابق. وأحد الأشياء التي تغيرت هي نشاطكم أنتم في الداخل الفلسطيني، أنتم ساهمتم في إفساد هذا الحل، حتى بصيغه الأفضل، بالتالي دوركم وحيويتكم ونشاطكم لعب دوراً كبيراً، فكلها أشياء تدخل في الحسابات المخفية، وغير المباشرة، إن لم تكن في صميم الحسابات المباشرة.

الآن هناك احتمال أكبر أن حكومة إسرائيل خاصة بعد تصريحات أوباما الأخيرة، التي تقول للإسرائيليين ندعمكم، ولن نسمح بنزع الشرعية عنكم..إلخ، ولكن عليكم تغيير موقفكم من عملية السلام، ربما تجد الحكومة نفسها مُطالبة بتقديم موقف. لماذا؟

لأنهم يشعرون في الوقت الحاضر بأن هذا يشكل خطراً أكبر على المصالح الأمريكية، وهذه الثورات العربية يمكن أن تتحول ضد أمريكا أكثر، إذا لم تقم إسرائيل ببعض الخطوات، وتحاول استيعاب الوضع الجديد. حدث هذا مع أمريكا نفسها في الموقف الأولي إزاء مصر وتونس. في البداية قالت إنها أنظمة صديقة ومستقرة، ثم قبلت الحلول الجزئية التي قدمها مبارك، ثم تصاعد الموقف إلى: ارحل يا مبارك.

في أحسن الأحوال، يمكن أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من بعض البؤر الاستيطانية، انسحاب من بعض المناطق، والعودة إلى حدود الثامن والعشرين من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ قبل الانتفاضة، وأن تسمي هذا دولة، ويمكن أن يصدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطينية، بل وربما تصدر الجمعية العامة قراراً يعترف بدولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، ولكنها لا تقوم في الواقع إلا على جزء من الضفة الغربية، وهنا لا ينفع كثيرًا القول بأن الدولة بعد الاعتراف بها ستكون دولة تحت الاحتلال، فالأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ لا تزال في القانون الدولي أرضاً محتلة ولم يغير هذا ما تقوم به إسرائيل من فرض حقائق احتلالية على أرض الواقع.

نقطة أخرى، سنرجع فلاش باك. بدأت العملية من الأساس خطأ، بدأت عندما وافق الفلسطينيون على القرار ٢٤٢، وهنا بدأ الخلل. فهذا القرار لا يتعامل مع القضية الفلسطينية، بل مع العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ وإزالة آثاره. وهنا أخطأ أبو عمار، والقيادة الفلسطينية في الموافقة على هذا القرار. ولكن عندما نرجع إلى وثيقة الاستقلال يجب ألا نظلمها، فهي لم تعترف بإسرائيل ولم تعلن التخلي عن فلسطين الـ ٤٨، وحدث الاعتراف والتخلي بعد ذلك.

بيد أن تصوراً معيّناً كان هناك في البداية، أننا نستطيع إقامة دولة فلسطينية على حدود العام ٦٧، بالترافق مع حق العودة. هكذا كان التصوّر. غير صحيح أن هذا التصور، من البداية، كان يعني التخلي عن حق العودة. وأنا لست كاتباً فقط، أنا مواكب للتجربة في كل مراحلها، كنا في الخارج، ودخلنا معهم، وكنا نحضر المجالس الوطنية، ونعرف ما يقولونه خارج الجلسات، وداخل الجلسات، وعلى مستويات مختلفة.

وعندما وقّع اتفاق أوسلو، كانوا يقولون هذا ليس من أجل الضفة وغزة فقط، بل من أجل قضية اللاجئين، نرد بأن هذا الكلام لا ينفع، فهو وهم وتضليل، يريد الإسرائيليون تضليلكم، ليمرروا العملية، لا تصدقوا هذا الكلام. ومع سير المفاوضات اقتنعوا بعدم إمكانية الجمع بين حق العودة والدولة الفلسطينية، فقالوا: نقبل بالمقايضة. فما جرى في المفاوضات في كامب ديفيد وطابا ومؤتمر أنابوليس وما بعده يؤكد هذا الأمر، أي ليس فقط في زمن القيادة الحالية، بل في زمن أبو عمار أيضاً: كان هناك وهم بإمكانية المقايضة بين الدولة الفلسطينية وحق العودة.

يوجد دليل على هذا الكلام، من خلال الموافقة على معايير كلينتون للتوصل إلى اتفاق. ومعايير كلينتون لا تشمل حق للعودة إلا إلى الدولة في الضفة والقطاع، والعودة إلى فلسطين الداخل لعدد رمزي محدود من الناس في إطار لم الشمل وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، وتسهيل تهجير جزء منهم إلى بلدان أخرى، والتعويض.

هذا يعني التخلي عملياً عن قضية اللاجئين، في وقت ياسر عرفات وبعده. عندما التقى أبو مازن وأولمرت، أبو مازن طالب بعودة مائة ألف، فقال أولمرت: لا أستطيع الموافقة على هذا. قال أبو مازن: أنتم في كامب ديفيد وطابا وافقتم على مائة وخمسين ألفاً من اللاجئين. فرد عليه: كان ذلك الكلام في القرن العشرين، طلب أبو مازن سيجارة، فسأل أولمرت: هل أغضبتك إلى هذا الحد؟ قال: نعم، فأجابه: إن شاء الله المرة القادمة سأرضيك.

في المرة القادمة جاء أولمرت واقترح عشرين ألفاً من اللاجئين يعودون خلال عشر سنوات. في وثائق "الجزيرة" تحدثوا مرة عن خمسة آلاف،

ومرة عن عشرة آلاف. طبعًا بعض الناس غير المتابعين خلطوا في الأمر، من سيرجع إلى الضفة، ومن سيرجع إلى أراضي الـ٤٨. ولكن كان المقصود العودة الرمزية إلى فلسطين الداخل.

الحديث يجري ليس عن حل مشكلة اللاجئين، بل عن تخريج للمشكلة، وتصفية عمليّة لقضية اللاجئين. الفرق أن أبو عمار قال كما أرى في كامب ديفيد أنه مستعد لمقايضة اللاجئين مقابل الدولة، وعندما رأى أن الدولة غير ممكنة أيضًا رفض الاستمرار في هذه المهزلة. ففي البداية قالوا له في كامب ديفيد تعال نبحث على أساس وثيقة بيلين ـ أبو مازن، فقال لا، فقالوا إذاً وثيقة ستوكهولم بين أبو علاء وشلومو بن عامي، قال: هذه وثائق أنا غير معني وغير ملتزم بها.

اكتشف أبو عمار، منذ اليوم الأول، أن المعروض عليه لا يتضمن الدولة والقدس واللاجئين وفوق الأرض وتحت الأرض في الأقصى. فقال لهم: إذا وافقت على المعروض فستمشون في جنازتي، ثم قال بعد عودته نشطب ما تم ونبدأ من جديد من الصفر. بيد أنه فكّر: ممكن لو عملنا بعض المقاومة أن نحسن شروط المفاوضات، فأخذ يدعم العمليات الاستشهاديّة سراً، حتى يحسن شروط المفاوضات، واكتشف أن المسألة لا تنفع، فقال نحن خُدعنا، وبدأ يجمع بين المقاومة وبين المفاوضات. لقد ثبت له وللجميع تقريباً أن هذه المفاوضات محكوم عليها بالفشل، وأن هناك وهمًا بإمكانية قيام دولة من خلال المفاوضات.

نديم روحانا:

سؤال للتوضيح:

رقم ١٥٠٠٠٠، هذا الرقم أول مرة أسمع به، هل هذا الرقم كان في كامب ديفيد؟ والإسرائيليون وافقوا عليه؟

هاني المصري:

نعم، كانوا مستعدين للموافقة عليه، وكان تركيز أبو عمار على الفلسطينيين في لبنان. هذا الكلام منهم مباشرة، أنا لا أنقل لك عن أناس آخرين، بل من مصادر موثوقة مطلعة على ما جرى.

أبدى المفاوض الفلسطيني استعداده للتنازل قبل أن توافق إسرائيل على مبدأ الانسحاب، وعلى أنها محتلة وعلى الهدف النهائي للمفاوضات، وعلى أي شيء، بالمقابل وافقنا نحن أن نعطيها تقسيم القدس والضفة الغربية من خلال الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة، والمناطق التي تعتبرها حيوية، وجرى النقاش على النسب؟ في كامب ديفيد كان هناك نسبة، وفي عهد أولمرت نزلت النسبة الإسرائيلية، وأصبحت ٦٪ من مساحة الضفة الغربية، ونحن ارتفعنا إلى ١,٩٪ وتوجد تسريبات تقول إن جماعتنا كانوا مستعدين لقبول ٣ ٪.

بالتالي، دخلوا في التفاصيل، ليس فقط في المبدأ. أبو مازن قال هذا الكلام علنًا، وكذلك صائب عريقات. أنا لا أتكلم عن أشياء سرية فقط، اكتشفوا الواقع عندما أتى نتنياهو وتحدث معهم عن غور الأردن. سأعطي علامة لنتنياهو، فقد تنبأ في شرم الشيخ، وفي واشنطن بما سيجري في المنطقة العربية. سألوه لماذا تريد غور الأردن؟ فهو لا يريد نسبة من الأراضي هناك، بل أن تبقى القوات الإسرائيلية في غور الأردن. قال: أخشى أن تصبح إيران على حدودنا مع الأردن ومصر. أنتم منطقة غير مستقرة. لذلك من المرجح زيادة إمكانية تعقيد الموقف الإسرائيلي وتصلبه، فمن ناحية يريد أن يعطي شيئاً ليحتفظ بزمام المبادرة، ولكن في القضايا الأساسية زاد التصلب.

ليس صحيحاً أن إسرائيل لا تريد من المفاوض الفلسطيني أن يفاوض على قضايا ال٤٨ المطلوب العكس تمامًا، إسرائيل تريد من المفاوض الفلسطيني أن يفاوض على كل شيء، ولذلك أصرت على أن منظمة التحرير هي التي يجب أن توقع الاتفاق النهائي باسم الشعب الفلسطيني كله. والاتفاق يُنتظر منه أن يكون نهاية الصراع، والكف عن المطالب.

قبل أسبوعين، لا أعرف إن كان بعضكم موجوداً، قال صائب عريقات في ندوة: ليس من الممكن أن نسمح للفلسطينيين في ال٤٨، بالمشاركة في استفتاء الحل النهائي، هذه جريمة كما قال. ولكن مسموح لنا نحن أن نفاوض عندما يتعلّق الأمر بهم، وأن نعمل استفتاء دون تدخلهم. هذا الكلام يعيدني إلى النقطة التي تكلم عنها الدكتور عزمي، بالعكس يجب أن يكون فلسطينيو الداخل شركاء في إعادة صياغة المفهوم للبرنامج الفلسطيني، والإستراتيجية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، هذا هو المطلوب، لا يعني ذلك بالضرورة أن يشاركوا كأعضاء في المجلس الوطني، فيمكن إيجاد شكل من أشكال التنسيق والتواصل..

وبالنسبة لفشل التسوية، الذي تحدث عنه جميل، فإن الطريق الجديد، إذا كنت تريد طريقاً جديداً ليس، فقط، لمنطقة ٦٧، بل للقضية الفلسطينية، أن يعبر عن الأهداف والحقوق العامة، ولا يتجاهل الخصوصيات.

يجب أن نتعلّم من تجاربنا منذ زمن بعيد أنه يوجد تفاوت في المطالب والأولويات والمواقع الجغرافية المختلفة التي تضم التجمعات الفلسطينية، فلا بد من أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار.

وبالتالي، يوجد وحدة وتنوع، يوجد شيء مشترك يضم الجميع، وخصائص تميز التجمعات المختلفة. المشترك، دعونا نقول، ليس فقط الأهداف والهوية والثقافة، بل والمصالح تضطرنا، جميعًا، لأن نعمل معًا. أنتم فلسطينيو الداخل فجأة أخرجوا لكم من الأدراج مسألة الدولة اليهودية، ولكن هذه المسألة طُرحت بشكل جدي في مؤتمر أنابوليس في نهاية ٢٠٠٧، وهي تمس قضية اللاجئين برمتها.

لو افترضنا أنه تحقق حل فسيكون على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته وعلى حسابكم أنتم في الداخل، نحن في حاجة إليكم وأنتم في حاجة لنا، ونحن اكتشفنا أنه لا توجد دولة فلسطينية، حتى نضحي بكم. بمعنى نحن، أيضاً، نحتاجكم لأسباب مصلحية. كل الأطراف تحتاج بعضها، وتكمل بعضها.

كما حدث بعد العام ١٩٨٢، خسرنا لبنان، ولم يكن هذا جيداً، حسب رأي البعض، الذي اعتبر بأننا خسرنا مكانتنا ودورنا. ومع ذلك، ما حدث أدى إلى الانتفاضة الأولى، هل هذا يعني أن كل وجودنا، وما فعلته الثورة الفلسطينية كله خطأ؟ طبعاً، لا. لا نستطيع إنكار الإنجازات التي حققتها هذه الثورة، وليس الكل متشابه، وليس الكفاح المسلح هو الذي دمرنا. الكفاح المسلح أحد الروافع الوطنية الأساسية التي رفعتنا، لكن الكفاح المسلح يجب أن يرتبط بالسياسة، ويجب أن يرتبط بالإستراتيجية، وهو ليس بديلا للسياسة.

في الوقت الحاضر، عندما نتكلم عن المقاومة الشعبية، لا يجب التكلم عن المقاومة الشعبية كأنها في مواجهة الكفاح المسلح. تعرف إسرائيل أن هذه إحدى البدائل المحتملة، وفي لحظة يمكن أن نستخدمه إذا لم نحصل على حقوقنا. نريد أن تكون حساباتنا دقيقة، أن نستخدم الأساليب المناسبة لكل مرحلة.

وبالتالي يمكن أن ننتقل إلى شكل من الأشكال ثم نعود إليه فيما بعد، ولكن هذه مسألة لا تخص فصيلاً بعينه، وإنما يجب أن يكون هناك مرجعية وطنية جامعة للبت بها. هل حديثنا عن أن الداخل جزء يعني ضرورة تمثيله في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟ ليس بالضرورة. المسألة مسألة مضمون، أكثر من أي شيء آخر. وهذا يتم الاتفاق عليه بالتباحث بين الأطراف ومختلف مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية.

نقاش وتعقيب

حسن خضر:

أود التعقيب على ما قاله الأستاذ نديم. أخطأت منظمة التحرير في مفاوضاتها مع الإسرائيليين، عندما تنازلت عن تمثيل الفلسطينيين في ال٤٨. عملية التنازل، ولا أشكك هنا في وطنية أو انتماء أحد، نجمت في جانب منها عن قدر كبير من الإعياء الفكري، وعن المستوى الفكري للمفاوضين، وهذا ما يتجلى من خلال مقارنة مع سلوك قادة الوكالة اليهودية التفاوضي، في أربعينيات القرن الماضي.

ما تزال الحركة الوطنية الفلسطينية في حالة إعياء، وربما إغماء منذ العام ١٩٩٣، وهذا ناجم في جانب منه عمّا يمكن تسميته بالوعي الشقي. لا ألوم المفاوضين رغم اتهامي لهم بضيقٍ الأفق. التجربة الفلسطينية من العام ١٩٤٨ وحتى أوسلو، خلقت وعياً شقياً، ولهذا الوعي تجليات سياسية وثقافية متنوّعة.

عادل مناع:

نديم أنت تقول إننا [في ال٤٨] مفسدون لحل الدولتين، بمعنى أننا أصحاب دور كبير في إفساد حل الدولتين. سأختلف، قليلاً، معك، فنحن في الداخل دورنا أقل بكثير، والمفسدون الحقيقيون لحل الدولتين هم المستوطنون وإسرائيل، وما فعلناه نحن مجرد دفعة إضافية.

فلو توصلت إسرائيل مع المفاوضين الفلسطينيين لاتفاق، لم نكن لنقدّم أو نؤخر كثيراً في هذا الأمر. الحقيقة أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة لأن إسرائيل غير مستعدة لتقديم الحد الأدنى، لقيام دولة فلسطينية حقيقية ومستقلة، وذات سيادة. ليس من قبيل الصدفة أننا لفترة طويلة لم نكن مفسدين، حتى لو أردنا ذلك، والسبب: تربينا على وعي سياسي يعتمد وجهتين. أولاً، بعد النكبة كان عندنا صراع بقاء، كل ما أردناه في السنوات العشر الأولى أن نتجنّب الطرد، وكنا مستعدين للتجنيد في الجيش الإسرائيلي، لا أتكلم عن الدروز وحسب، ولكن عن المسلمين والمسيحيين أيضاً، بمعنى أن صراع البقاء كان الشيء الأساسي. ثانياً، الحزب الشيوعي الذي وافق على التقسيم، وافق على القرار ٢٤٢ بعد ذلك. تبلور عندنا وعي سياسي معين، ما زلنا حتى اليوم نعاني منه، ولم نتخلص منه.

عندما نقول نحن، المقصود الشارع بشكل عام. مؤخراً، فقط، في أواخر العام ٢٠١٠، تبلور لدينا التفكير بقدرتنا على أن نكون مفسدين، وبأننا أصحاب دور، يتجاوز مسألة حقوق المواطنة.

وفي اعتقادي، حتى لو أرادت منظمة التحرير، فهي لا تستطيع التنازل عن حقوقنا. لا خوف على حقوقنا. فالتنازل أو عدمه لا يؤثر كثيراً في الواقع،

بحكم أننا نعيش كمواطنين في دولة إسرائيل. وطالما إسرائيل كدولة تحترم، رسمياً على الأقل وضعنا كمواطنين، وهذا غير مضمون في المستقبل، يبقى جانب من نضالنا في الداخل المطالبة بإعادة "الغائبين ـ الحاضرين" إلى قراهم، وتعويضهم. بهذا المعنى نصبح مفسدين، أي نفضح المشروع الصهيوني، الذي لا يقبل بنا كأناس متساويين مع هذا المشروع. إسرائيل لا تقبلنا كمواطنين متساوين داخل الدولة، ولا على المستوى الجمعي القومي كشعب عربي فلسطيني له نفس الحقوق. فهي تتعامل معنا كأنها تمن علينا.

عزمي الشعيبي:

أرى من الظلم وضع تجربة منظمة التحرير التاريخية في إطار التحليل الواقع اليوم. يجب أن نرى السياق التاريخي ككل. المنظمة لم تكن خلال كل الفترة كما نصفها أو ما آلت إليه الآن. نتحدث عن المنظمة، عن قيادة، وبرامج، وآليات عمل طويلة منذ نكبة ٤٨، وفي هذا السياق يجب أن نرى العلاقة مع شعبنا في ال٤٨.

في أواخر السبعينيات علمت، بصفة شخصية، عن وجود خلايا تضم يهودا وفلسطينيين في إسرائيل دخل معظمهم السجون الاسرائيلية. بمعنى أن المنظمة في فترة السبعينيات، كانت تعمل في كل مكان وتعرف باعتبارها ممثل لكل الشعب الفلسطيني. لم تكن ثمة مشكلة لديها.. وبالقدر نفسه فقد نشأت قيادات محلية في الداخل، أيضاً واقامت علاقات مع منظمة التحرير. يمكن انتقاد بعض جوانب تلك العلاقة، لكن قيادة المنظمة لم تكن تتعامل بآلية واحدة مع كافة التجمعات الفلسطينية، والاستخدام أحيانا مورس بأشكال مختلفة، خاصة وبعد العام ١٩٨٢ بعد ضياع دولة المنظمة في لبنان.

عندما دخلت المنظمة في مفاوضات مع إسرائيل، تراجع دور قيادات الداخل، وازداد الأمر صعوبة بعد إنشاء السلطة، ووصول قيادة منظمة التحرير إلى هنا. كنتُ وزيراً في الفترة من ١٩٩٤ـ١٩٩٦، وكنتُ أراهم يأتون إلى ياسر عرفات، والبعض منهم ينافقونه، وهو صاحب كاريزما ولا يرفض احد، وكان يستخدم بعضهم في نقل رسائل إلى حزب العمل أو غيره.

المهم أن القيادة الفلسطينية أيضا في ال٤٨ لم تستطع صياغة شكل العلاقة التي تريدها مع منظمة التحرير، عندما أصبحت المنظمة سهلة وقريبة، على الرغم من أن هذه العلاقة مشتركة، ولا يقررها طرف واحد، سواء من جهة المنظمة، أو ومن جهة الداخل لم توجد أشياء موّحدة. حاولوا عمل المؤتمر العربي المحظور في تلك الفترة. وأقول إن أبو مازن، تحديدًا، كانت عنده رغبة بأن تتحول هذه إلى قوة فلسطينية في الداخل، كان يقول: يا إخوان لا أحد يتحدث عنها، حتى لا تنفجر قبل الأوان..الخ. اليوم المنظمة بدأت تتآكل إلى حد أصبح معه من الضروري إعادة بناء المنظمة، وصياغة برنامجها الجديد. وأعتقد هذه فرصة الآن في الداخل، وعندنا، لإعادة صياغة مشروعنا الوطني من خلال الحوار.

فكرة المقاومة الشعبية يمكن أن تكون الشيء المناسب، الذي يسهم في دمجنا، وما يسهّل الأمر أنها أصبحت برنامجاً قريباً منّا، وتبدو مناسبة لكل الأطراف. هذا الأمر يحتاج إلى حوار. نحتاج لإعادة صياغة المشروع الوطني بشكل مشترك، وشكل القيادة التي نعتقد أنها الأنسب اليوم، وبما أن المنظمة لم تعد قادرة على حمل هذا المشروع، فهي تحتاج إلى إعادة صياغة، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات التي تحتاج إلى إعادة صياغة، ولكن في هذه المرّة الكل يستطيع أن يقدّم، وأن يُسهم.

سامي أبو شحادة:

أرى أن النقاش مهم جدًا في قضية كبيرة، لإعادة بناء منظمة التحرير، وتوحيد الإستراتيجية، وبناء مشروع وطني واحد، تحت عنوان التواصل، حتى إذا كان ثمة مشكلة في الكلمة بين الفلسطينيين في الخط الأخضر، والضفة الغربية. وعلى الرغم من اللغة والمصطلحات، فلنبدأ بعدد من الأمور.

أذكر كان عندنا عدة مجموعات طلابية من بير زيت، ومن الفلسطينيين في الأردن، ومن الداخل، التقينا في الأردن، ود. عزمي بشارة وقتها كان يقول بأنه لا يعرف شعبا آخر يحتاج لمشروع تواصل، وميزانيات، وعمل، وحدود، وسياسة، وتصاريح للمشاركين. كل المشاكل يواجهها هؤلاء، رغم أنهم في رقعة جغرافية صغيرة، إلى حد أنهم يمكن أن يذهبوا للقاء سيراً على الأقدام. يجب أن نحكي عن هذا الموضوع الصغير.

الموجودون، هنا، مثقفون ووطنيون وأصحاب قضية، ولكن ليس هذا هو الوضع في كل مكان. توجد حساسيات، وخصوصيات، واهتمامات مختلفة. أنا حضرت عشرات اللقاءات، وسمعت طلاّب الجامعات، وطبيعة المزايدات، والهويات الضيّقة، والتحيّزات العائلية. في مرحلة ما سابقة، عندما كنت في الجامعة كان الطلاّب يخجلون من الكلام عن الطائفية، الآن يتكلم الطلاّب في جامعة بيرزيت بشكل عادي عن الطائفية، بينما نحن نتكلّم عن بناء مشروع وطني. هذا شيء جيد، ولكن كيف نبدأ. لسنا في وضع من يعيد بناء منظمة التحرير، ولا أعتقد أن المتواجدين هنا في هذا الوضع. فلنبدأ بشيء سهل، نقدر عليه، وهذه مسألة سهلة، خاصة بالنسبة لمن يكتبون وينتجون فكراً وثقافة. نبدأ بالآراء المسبقة الموجودة لدى الطرفين عن بعضهما البعض، ونحاول عملياً كسر الأفكار المسبقة، هذه نقطة.

النقطة الثانية هي موضوع المصالح. النية الحسنة لا تكفي. الوطنيون أصحاب الهويات الواضحة واجبهم بناء مصالح مشتركة. عندنا، في الداخل، مصالح التجار في المنظومة القائمة تتناقض بشكل واضح مع المصلحة الوطنية. يعترض التجّار على كل مظاهرة، وعلى كل عمل سياسي جاد. لماذا؟ لأن معظم زبائنهم من اليهود. جزء كبير من اقتصادنا اقتصاد خدماتي، مطاعم وكراجات..الخ، والزبائن يهود. المشاريع المطروحة، هنا، والأفكار الوطنية الكبيرة، تتناقض مع مصلحة التجار.

ماذا إذا بحثنا في اقتصاد الداخل لنرى الفئة غير المرتبطة بشكل مصلحي مع إسرائيل. علينا بذل الجهد، والبحث عن هذه الشريحة. بناء للمصالح المشتركة يضم جماعات مختلفة، من مثقفين وتجّار وطلاّب جامعات. تحدد كل شريحة من هؤلاء وتبني مصالح مع مثيلاتها ليعرف الناس بعضهم.

الكل يقول إن الهوية شيء يُبنى ويتشكّل. صحيح بُنيت هويات، ولكن جزءاً منها محلي وضيّق، وتوجد آراء مسبقة وسيئة بين الطرفين. أعتقد أن وجود مجموعة تعمل على كسر الآراء المسبقة يمكن أن تُنجز الكثير، والأمر الثاني تحديد مجموعات المصالح المشتركة، بحيث يصبح المشروع الوطني مصلحة مشتركة لأناس من الطرفين.

أريج صباغ:

ذكر نديم أن الحزب الشيوعي، عمليًا، كان من أول المجموعات الفلسطينية، التي قبلت قرار التقسيم، وبناء عليه بعد ذلك حل الدولتين بعد العام ١٩٦٧ وعمليًا السلطة الفلسطينية لم تتبن القرار، ولكن تعاملت معه، وأصبح مشروع السلطة. وفي مناسبات عديدة كان الحزب الشيوعي يقول إن السلطة، أي القيادة الفلسطينية، تحمل مشروعنا في لحظات الذروة.

لماذا أقول هذا الكلام، لأن نديم يقول لم يسألنا أحد قبل العام ١٩٩٣. لم يكن لنا صوت غير مشروع الدولتين، ولكن أعتقد أننا يجب أن نتحمّل أيضًا جزءاً من المسؤولية. هناك حركات سياسية في مناطق ال ١٩٤٨ مثل "أبناء البلد" تحدثت طيلة الوقت عن دولة ديمقراطية في فلسطين وعلى أننا شعب واحد، ولكنها حركة محدودة نسبيا من حيث حجمها، ولم يتحوّلوا إلى حزب سياسي يجنّد الناس ليحملوا مشروع الدولة الواحدة. ثم جاء "التجمع" وتكلّم عن مشروع دولة المواطنين، وهذا، عمليًا، يمثل المشروع المضاد للدولة اليهودية.

جاء الوقت لنفهم أنه ليس السلطة، فقط، لم تتطرق الى مكانتنا ولم تحمل صوتنا، لكننا أيضا يجب أن نتحمل المسؤولية، لأننا لم نكن فعالين. صحيح ان هناك اسباب كثيرة ونحن في مدى نحاول أن نكتب عنها. لماذا غاب التاريخ عندنا، لماذا لم نكن جزءاً من هذا التصوّر. ولكن في نفس الوقت عندما نحكي عن إعادة صياغة المشروع الوطني الذي تحدث عنه الدكتور عزمي توجد مشاكل. نحن عندنا أحزاب في الداخل عربية - يهودية ترى عملها ضمن المشروع الاسرائيلي.

فالبعض ينادي ببناء يسار إسرائيلي، وطرح مشروع الدولة الواحدة من غير المؤكد أنه مقبول على جميع مركبات المجتمع الفلسطيني، هذا غير واضح لنا، وهذا الأمر يسري أيضا على الأطياف السياسة المختلفة في الضفة وغزة، لذلك فلنفكر مع بعضنا البعض.

لمى حوراني:

أود الكلام بصراحة، أجلس، هنا، واستمع، ولكن أشعر بأننا لسنا مع بعضنا، كأننا لسنا فلسطينيين، نحن ننسى تاريخنا. صحيح بعض الحاضرين صغار في السن، ولكن توجد قراءات للتاريخ. يوجد تاريخ تعلمناه، كيف ننساه.

كيف لم يكن للفلسطينيين في ال٤٨ دور، هذا الكلام مستفز، وغير صحيح. ما كان موجودا في الماضي من قوى سياسية فرض خطه السياسي، سواء في ال٤٨، أو في الضفة وقطاع غزة، أو في سوريا ولبنان والعراق والأردن ومصر.

هذا ما كان في الأساس، لم يكن يؤخذ قرار فلسطيني، إلا على الطريقة الفلسطينية، بمشاورات مع الجميع، منذ أن تأسست منظمة التحرير حتى اليوم. ولم يكن الشيوعيون الطرف الوحيد في ال٤٨، كانت ثمة جماعات أخرى، وحتى أعضاء عرب في حزب العمل وفي الليكود، وبعضهم ترك هذه الأحزاب بعد ذلك، وصاروا ينظّرون.

كان يجري التشاور مع الجميع. ولكن راجعوا طريقة اتخاذ القرار وستعرفونها. وإذا لم تعرفوا فهذه مشكلة. الطريقة جزء من تكوين شخصيتنا، ومن قرارنا السياسي، وما أدى إلى ما نحن عليه. لا تجوز مناقشة الأمور دون العودة إلى التاريخ والظروف التاريخية والآليات التي كانت تتخذ بها القرارات، بصرف النظر عن نتائج القرارات التي اتخذت في حينها، وما إذا كانت صحيحة أم لا. عملية اتخاذ القرار تراجعت من سيئ إلى أسوأ، حتى وصلنا إلى الحضيض.

الفلسطينيون في ال٤٨ كانوا ممثلين بقواهم في الداخل، لهم صوت في كل فترة من الفترات. يمكن لهذا الشخص أو ذاك القول إن هذا أو ذاك لا يمثلوننا، ولكن في الخارج، أيضاً، كان بعض الأشخاص يقولون إن منظمة التحرير لا تمثلنا. وسواء تعلّق الأمر بالمصالح أو غيرها، كانت ثمة أصوات.

كما يقول عزمي كان نايف حواتمة يتصل به، أبو عمار، أيضاً، اتصل بقيادات الحزب الشيوعي في الداخل، في الانتفاضة الأولى، وقال لهم غداً يجب أن

يكون إضراب، قالوا له أنتم لا تمثلونا ولا تأمرونا.

في تلك الفترة، ومن وجهة نظر كافة القوى، بما فيها الديمقراطية، والشعبية، والحزب الشيوعي، القوى التي كانت في المنظمة، وفي قيادة الانتفاضة الأولى، قالوا دور الداخل يجب أن يكون مناصراً، وداعما ومساندا للجماهير، وليس صحيحا أن الهبات وقعت فقط في الانتفاضة الثانية، كان الداخل يساند العمل في الضفة وغزة، ولكننا ننسى ونلغي أشياء. عندما نحكي عن أشياء يجب أن نحكيها ضمن سياقها التاريخي، وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية.

النقطة الثانية عندما نتكلم لا نتكلم عن علاقة، لم أسمع في حياتي عن شيءٍ اسمه علاقة الداخل ال٤٨ والضفة وغزة وسوريا وغيرها. كنا نتكلم دائماً عن دور هذا الجزء أو ذاك من الشعب في النضال الوطني العام. دور غزة، دور الضفة دور ال٤٨، وليس عن العلاقة. يوجد دور لكل جزء من أجزاء هذا الشعب الفلسطيني الموزع في الشتات.

كنا نشعر بعدم تنسيق الجهود، عندنا بوصلة ضائعة، أي لا وجود لمشروع جامع. الموضوع ليس علاقات أو تواصل. وإذا وضعنا النخب جانباً، الناس العاديون يرون بعضهم كل يوم، في يوم الخميس تمتلئ رام الله بأناس من ال٤٨ في الشوارع، والمطاعم..الخ. مشكلة الاتصال ليست في الذهاب والإياب. المشكلة في وجود برنامج جامع يوحدنا، ووجود أداة تحمل هذا البرنامج الوطني الجامع، الذي يشكل الحد الأدنى للجميع، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

مطانس شحادة:

كان مبدأ المفاوضات: أرض مقابل السلام. هذا الشعار كان مع الأردن ومصر، وحتى مع الطرف الفلسطيني. على ضوء ما يحصل اليوم في العالم العربي هل تجرؤ إسرائيل أن تعقد اتفاقيات سلام مع أنظمة عربية ليست متصالحة مع شعوب عربية في المستقبل؟ هذا يغير استراتيجيات إسرائيل كلها.

وأسألُ نديم: هل نكون نحن جزءاً من الحالة الفلسطينية الكلية، ومن منظمة التحرير، أو من برنامج وطني فلسطيني، ونفاوض إسرائيل من هذا الموقع على مكانتنا في الدولة الإسرائيلية، أم نكون جزءاً من قيادة جماعية. هذا يخلق بعض البلبلة، هل سنفاوض نحن إسرائيل؟ طبعًا هذا افتراضي. تحديد مكانتنا في إسرائيل يتم بواسطة، أو عن طريق، مشروع فلسطيني متكامل، حركة وطنية فلسطينية. وهذا تغيير جوهري في المكان، وفي المطالب السياسية، وفي الرؤية.

ومن ناحية أخرى، اليوم، إذا جاء حل الدولتين بقدرة قادر، وطُرح للتصويت في الكنيست، أعتقد أن معظم الأحزاب العربية ستصوّت لهذا الاقتراح، كما فعلت في مسألة أوسلو، لم يكن أوسلو ليمر في الكنيست دون دعم الأحزاب العربية. وهؤلاء بينهم وبين المنظمة تواصل في العام ١٩٩٣، بشأن الموقف من الاتفاقية عند طرحها للتصويت.

محمد دحلة:

بالنسبة لدور الفلسطينيين، ومشاركتهم في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة، أتفق مع ما قاله الدكتور عزمي، عن وجود نوع من المشاركة.كان ثمة مشاركة للمحامين، أنا شاركت في بعض الأشياء المهنية. وشارك بعض المحامين الآخرين. في اتفاق القاهرة، مثلاً، بحث الوفد الفلسطيني قبل توقيع الاتفاق، ووجدوا محامياً من القدس، من المركز الفلسطيني، بالصدفة في الفندق، أحضروه وطلبوا منه أن يرى الاتفاق.

بمعنى أن وجود المحامين الفلسطينيين في فترة أوسلو لم يكن متوفراً، لذلك كانت الاتفاقيات تصاغ في إسرائيل وتعطى للفلسطينيين لإبداء الملاحظات. لكن ما قيل عن الفلسطينيين أنهم كانوا دائمًا يقولون نحن نقبل هذا الوضع، هل هذا صحيح؟

استغربتُ من الأستاذ عادل أنه لم يتحدث عن الهامشية المزدوجة للفلسطينيين بالذات في ال٤٨، نحن رضينا بوضع الهامشية المزدوجة

هذا لأسباب مختلفة في الداخل الفلسطيني: أولاً مشروع الأسرلة ونجاحه إلى حد معين، وتهجين الفلسطينيين في الداخل، عبر برامج تعليم، وعبر سياسة العصا والجزرة، والاحتواء، وما إلى ذلك. نصارع من أجل البقاء، نريد فقط أن نبقى، وأن نكون موجودين، ولهذا أثر على نفسيتنا، وطموحنا، وإمكانياتنا كلما حاولنا أن نشب عن الطوق. حتى في الحيز المُتاح إلى أي حد يمكن أن نحلم، أو نطمح، كانت هناك دائما مُحددات إسرائيلية. وفي العلاقة مع الفلسطينيين الآخرين كانت هذه المسألة قائمة أيضاً، لأسباب مختلفة، عدم إمكانية التواصل، وحظر التواصل.

فلنتذكّر إلى حين إلغاء القانون، كانت بعض القوانين تمنعك حتى من زيارة شقيقك في السجن، وبالتالي كان التواصل صعباً، وهذا كله أدى إلى الهامشية المزدوجة. بالنسبة للبعض نحن نؤدي أحياناً عملاً تضامنياً، وأعمال إغاثة، وكانت الذروة في انتفاضة العام ٢٠٠٠، وحتى تلك الانتفاضة وُجهّت إليها انتقادات كثيرة، لأنها كانت هبة وتوقفت، وبعد الهبة وقع نوع من الانفصال، من ناحية هنا [في الضفة وغزة] انتفاضة، وآلاف من الشهداء والجرحى والسجناء، ونحن عرب ال٤٨ قدمنا ١٣ شهيداً وبقينا في مكاننا، ذهبنا إلى لجنة تحقيق..الخ لا زلنا نتكلم عن ١٣ أو ١٤ شهيداً، ولم ننتبه وكأن الأمر هنا يوجد ١٤ شهيداً وهناك تجد انتفاضة.

ثمة خصوصية بطبيعة الحال، لكن لأي مدى يجب أن تبقى هذه الخصوصية، ولأي مدى يجب التعامل معها، ومتى يجب أن نضيّق هذه الخصوصية، ونوسع الحيز لما له علاقة بأشياء أخرى، بما في ذلك التصور الوطني الجماعي المستقبلي، الذي يمكن أن يخفف من هذه الخصوصية، ويدخلنا في علاقة أقوى مع الشق الثاني من الفلسطينيين.

طبعًا المشاركة كانت بطرق أخرى، خرج فلسطينيون من ال٤٨ على مدى سنوات، إلى لبنان وسوريا، وانضموا إلى المنظمة، الأسماء كثيرة: محمود درويش كان في اللجنة التنفيذية لفترة طويلة، واقترحوا عليه أن يكون وزيراً الثقافة، وأسماء أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت المشاركة عبر الكنيست، يجب ألا نتجاهل ذلك عندما نصوت في الكنيست على الاتفاقيات التي تنجز في المفاوضات، على طول الخط منذ أوسلو، فقط اتفاق أنابوليس لم يجر عليه تصويت، لكن "التجمع الوطني" فقط تردد في آخر الاتفاقيات، كانوا جاهزين، وكان عندهم ضغط شديد لأن يصوتوا، ضغط داخلي من الأحزاب، وضغط فلسطيني، وانتظروا ليروا اللعبة السياسية الإسرائيلية داخل الكنيست، هل ستكون غالبية أم لا، وبناء عليه امتنعوا عندما عرفوا أن هناك غالبية.

الآن لا تستطيع أن تقول هم لم يسألونا، لن يدوروا على كل واحد في ال٤٨ ليسألوه عن رأيه. ال٤٨ أفرزت قيادات، والقيادات نتجت من الانتخابات. هل سنبقى نقول فئة الشعب الفلسطيني من ال٤٨ هم أكثر فئة من العالم العربي مارست نوعاً من أنواع الديمقراطية في العصر الحديث؟ توجد انتخابات قطرية، والانتخابات القطرية تفرز قياداتها وأحزابها، سواء من الليكود والعمل وصولاً إلى التجمع، والجبهة، والأحزاب العربية الأخرى. كل هؤلاء صوّتوا في الكنيست مع الاتفاقيات، والاتفاقيات تتطرق لكل المواضيع، بما في ذلك استثناء قضية عرب ال٤٨، فلا يمكن القول أننا لم نشارك. شاركنا.

سهى البرغوثي:

يُحكى في الموضوع وكأن مكانة ال٤٨ في المفاوضات تعني العدد الإجمالي للناس، كم منهم أعطى رأيه. الموضوع ليس عدد الأشخاص الذين استشيروا، بل مكانة ال٤٨، ومكانة ١,٤ مليون فلسطيني هناك، في المفاوضات. هذا الأمر متروك، ولا يجري التفكير فيه.

واضح أن الفلسطينيين في ال٤٨ لم يكن لهم مكان في المفاوضات، ولا دور، وبكل ما يتعلق بوضع ال٤٨، أؤكد على ما قاله الدكتور عزمي، الفرصة الآن متاحة، وقوية جدًا، لإعادة بناء منظمة التحرير، وصياغة برنامجها الجديد، وفق رؤيتنا المشتركة، التي نتحدث بها، خاصة بعد الثورة في مصر.

أشدد، هنا، على مصر، وليس تونس ولا ليبيا، لأن مصر هي البوابة، وهي المرآة، وأقول عندما بدأ الأستاذ نديم يتكلم، ضحكت وقلت نحن أيضاً لم نستشر. الشعب الفلسطيني كله لم يستشر. اقتراحي أن نعمل بجدية، حتى يكون لنا تأثير كشعب فلسطيني في القرار الفلسطيني، بفعل مباشر من كل الاتجاهات.

جميل هلال:

أعتقد، يوجد فرق في فترة ما قبل أوسلو، وما بعدها. قبل أوسلو كان هناك مركز في صنع القرار الفلسطيني. كان المركز واحداً، حيث توجد قيادة منظمة التحرير، بعد أوسلو وقع تعدد في صناعة القرار.

الحركة الصهيونية وضعت قبل أكثر من مائة عام مشروعاً، ومشت في هذا المشروع كل الوقت، رغم أن معظم اليهود في العالم، حتى ثلاثينيات القرن العشرين، بما فيهم يهود أميركا، عارضوا هذا المشروع بشدة، وكتبوا في أميركا سنة ١٩٢٠ رسالة إلى الرئيس الأمريكي مطالبين عدم الاعتراف بمشروع الصهيونية في إقامة دولة في فلسطين. ولكن حتى الآن، على الرغم من المفاوضات، ما تزال الصهيونية تواصل السير في المشروع، والمشكلة بالنسبة لنا: ما هو مشروعنا، أين المشروع الفلسطيني، ألا ينبغي أن نضع مشروعاً مقابل مشروع، لئلا تصبح المفاوضات تصريفاً للأعمال بدلا من كونها إدارة للصراع.

نديم روحانا:

موضوع مكانة الفلسطينيين، في الحركة الوطنية الفلسطينية، أعتقد هذه مسألة مهمة جدًا، لفت نظري ما قاله الأستاذ هاني عند الحديث عن دولتين، أي كان هناك اقتناع بقضية عودة اللاجئين، هذا مثير جدًا. لكن أعتقد في الأساس من ال٦٤ حتى ٧٤ عندما كان الفكر السياسي يتمحور حول شعار العودة والتحرير، كان الفلسطينيون في إسرائيل جزءاً في هذا.

إذا سنحت لنا الفرصة بالكلام لاحقًا، أحب أن أوضح، وأن أعطي دلائل أن الفلسطينيين في إسرائيل لم يكونوا جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، كانوا خارج الحركة الوطنية الفلسطينية، لم يُفكر في مصير الفلسطينيين في إسرائيل في الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا هم اعتبروا أنفسهم جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية.

التفكير الجديد لدى الفلسطينيين في إسرائيل، في السنوات الأخيرة، أنهم يرون في أنفسهم جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني. هذا وضع جديد جدًا. إذا كانت اتصالات قد جرت مع توفيق طوبي، أو ماير فلنر، أو أحمد طيبي، هذه ليست دلائل بالمرة. مع كل الاحترام والتقدير والمحبة الفائضة للفلسطينيين الذين كانوا في المنظمة من صبري جريس إلى محمود درويش، وكل الأشخاص الذين تركوا ليكونوا في الحركة الوطنية. هم تركوا كأفراد، وكانوا في الحركة الوطنية الفلسطينية كأفراد فقط.

أعطوني مثالاً واحدا لقرار للحركة الوطنية الفلسطينية كان نتيجة التشاور. نحن حتى الأمس كانت أكثريتنا تصوت للأحزاب الصهيونية. ولا يزال عندنا أعضاء في الكنيست عن الليكود، وكاديما، وغيرها. ولا يزال الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي ألمحوا إليه هنا، يرى في نفسه مشروعاً لبناء يسار إسرائيلي، يريد أن يبني يساراً إسرائيليا..!!

الجديد والمهم وجود تحركات في الداخل، ليس من شخص من أعلى، بل من وسط الناس، بسبب فشل المشروع في حق تقرير المصير في الدولة الفلسطينية، والانفتاح، وبسبب التواصل بين الشباب، توجد روح جديدة، ويوجد شيء جديد يجعل الفلسطينيين في إسرائيل يريدون أن يكونوا جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية.

هاني المصري:

فعلاً، بالنسبة لما قُدّم من تنازلات، حتى لو وصلوا إلى توقيع اتفاق مع إسرائيل، هذا لا يلزم فلسطينيي الداخل، ولا يلزم الشعب الفلسطيني، إذا لم ينل حقوقه،

خاصة وأن المكانة التمثيلية للمنظمة تراجعت كثيرًا لدرجة أنها تبعثرت الآن، وأصبح عندنا عدة مراكز لمصادر القرار الفلسطيني، لا واحد. مركز في الضفة، وآخر في غزة، ومراكز في الخارج، ومركز في فلسطين الداخل، ولكن علينا أن نلاحظ أيضًا، من باب الأمانة، بالنسبة للتنازلات حتى أبو مازن عندما وصل إلى اتفاق مع أولمرت، رفض في اللحظة الأخيرة أن يوقع.

وهذا لم يكن، فقط، باعتراف أبو مازن، بل وما كتبه أولمرت أيضاً. وصلوا إلى نتيجة، وقال أبو مازن لأولمرت غدًا سأرسل لك صائب عريقات، ليبحث مع مستشارك، في إتمام مسألة التوقيع بصفة نهائية. فاتصل المستشار بصائب في اليوم التالي، فقال له صائب أبو مازن اضطر للسفر للخارج، ولم يعد حتى الآن.

النقطة الأخيرة التي ذكرها أحد الإخوة، أن إسرائيل ستعيد النظر بعد الثورات العربية، ولكنها على الأغلب ستزداد تطرفاً. طبعًا، ستعيد النظر، أكثر طرف متفاعل مع الثورات العربية ونتائجها هو إسرائيل.

الشعوب تريد أن تأخذ دوراً، وإسرائيل ستضع في حساباتها دور الشعوب. هذه الشعوب ستدافع بالتأكيد عن مصالحها وأهدافها، ولكن ليس على طريقة الأنظمة والحكام، الذين كانوا يبيعون الغاز بربع السعر لإسرائيل، وما إلى ذلك.

الجلسة الرابعة

التصورات لمكانة الفلسطينيين في إسرائيل، في حال نجاح المفاوضات حول حل الدولتين، وللعلاقة بين الفلسطينيين في الدولتين.

ثابت أبو راس:

بالرغم أن أي تقدم نحو السلام بين إسرائيل والفلسطينيين لم يحرز منذ اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ وأن طرح حل الدولتين يضعف مع مرور الوقت بسبب تعنت الطرف الإسرائيلي إلا أن مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، القضية التي تجاهلها الطرفان، أصبحت تطفو على السطح بشكل متسارع. في العقد الأخير طرح المفاوض الإسرائيلي موضوع المواطنين العرب، ولو بشكل غير مباشر، وخاصة من خلال المطالبة بالاعتراف بماهية الدولة الإسرائيلية ويهوديتها.

الآن، الطرف الفلسطيني المفاوض ضعيف، وإذا أرادت إسرائيل أن تعتمد حل الدولتين، فهي بحاجة لتحقيق بعض المكاسب الديمغرافية. فقضية نقل المثلث إلى السلطة الفلسطينية لم تعد محصورة في اليمين. هذا التفكير أصبح يتغلغل في أوساط مختلفة، بدأ في اليمين ولكنه انتقل إلى وسط الخارطة السياسية، بل وإلى يسار الخارطة السياسية الإسرائيلية.

مكسب آخر تريد إسرائيل تحقيقه يكمن في مصادرة أراض عربية جديدة، لإفساح المجال لنقل معسكرات للجيش، ومنشآت عسكرية من المناطق

الفلسطينية إلى الداخل. حتى بعد كامب ديفيد، لمن يذكر الانسحاب من سيناء، استغلت إسرائيل الفرصة لمصادرة حوالي ٧٠٠٠٠ دونم في منطقة تل الملح من أراضي عرب النقب لإقامة مطار "نفاتيم"، مع العلم أن هناك مساحة كافية لإقامة مطارات أخرى في النقب، ولكن إسرائيل اختارت هذه المنطقة بالذات، واستغلت قضية الانسحاب لمصادرة أراض عربية أخرى. وهذا ما سيحدث، ستتم مصادرة أراض عربية من أجل "السلام" وإقامة الدولة الفلسطينية، وما إلى ذلك.

حكومة إسرائيل ستعوض شعبها، أيضًا، بقوانين أكثر عنصرية، لتحديد نشاط المواطنين العرب. واضح تماماً أن الفلسطينيين في الداخل سيُعاملون كفزّاعة لتجميع اليهود نحو هدف واحد. ثقافة الهدف الواحد، والتخويف من غير اليهود. الخوف والتخويف من العربي كانت وما تزال القوة الجامعة لليهود في إسرائيل.

إذاً، إن لم تكن إيران ذريعة التخويف فحماس، وإن لم تكن حماس فحزب الله، وإن لم يكن حزب الله فعرب الداخل، وفي اعتقادي إذا ساد هدوء على الجبهات المختلفة، فمن الواضح تماماً أن تتجه الأنظار إلى الفلسطينيين في الداخل باعتبارهم خطراً استراتيجيا.

نجاح المفاوضات، وعقد اتفاقية السلام بين دولتين، وإقامة دولة فلسطينية، كلها لن تحل مشكلة القلق الصهيوني، بل ستعمل على تعزيزه، وتكرسه في الأمد القصير على الأقل. وفي اعتقادي، على المستوى اليهودي داخل إسرائيل، سيفرض حل الدولتين على الحكومات الإسرائيلية القيام بتغييرات هامة، لتعزيز الاهتمام بالقضايا الداخلية. حتى بعد ٦٢ عاماً على وجود الدولة، ما تزال القضايا العرقية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية، تعصف بالمجتمع الإسرائيلي.

سياسة انصهار اليهود في بوتقة واحدة لم تُكلل بالنجاح التام. محاولة خلق شعب جديد لم تكتمل حتى الآن. أن تحضر يهوديا من الفلاشا، وآخر من روسيا، ومن أمريكا، ومن يهود البلدان العربية، ومن رومانيا، وأن تقول لهم أنتم الآن شعب واحد، هذه المسألة لم تكتمل بعد. يكفي أن تتجوّل في

مدينة كبئر السبع لترى، في شارع واحد، كنيساً لمهاجري العراق، وآخر لمهاجري تونس، اليمن، المغرب، وغيرها. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الفروقات الاجتماعية قائمة بين أفراد "الشعب" الواحد. وإذا كان هناك أي نجاح لما يسمى بشعب إسرائيل كشعب واحد، فهو يتجلى في الخطاب الأمني الإسرائيلي، والعدو الفلسطيني المشترك: "انتبه العدو في الطريق"، انتبه "العدو الفلسطيني ينتظرك"، وهذا عزز من تلاحم الشعب اليهودي في إسرائيل.

هل حل الدولتين يساعد على إنجاح صهر الإسرائيليين في شعب واحد، أم بالعكس؟

في حال الوصول الى حل الدولتين، سيكون لدى اسرائيل الوقت الكافي لمحاولة حل القضايا الاجتماعية، عندئذ ستبرز هذه القضية أكثر، سيتفقون على موضوع "من هو اليهودي". الكثير من القضايا: اجتماعية، وعرقية، واقتصادية، ستوضع على الطاولة. هذا هو الهم الأوّل للحكومة الإسرائيلية، طالما تم التوصل إلى سلام بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل.

أما على صعيدنا نحن، وعلاقتنا مع إخوتنا في الدولة الفلسطينية العتيدة، فأعتقد أن الأدوار ستتغير، سيكون فلسطينيو الداخل بحاجة لإخوانهم الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية للدفاع عنهم. نعم، نحن بحاجة لمن يدافع عنا، وبما أني ذكرت ذلك، نأمل ألا ينسى المفاوض الفلسطيني الحاجة إلى بند في اتفاقية سلام يلزم إسرائيل باحترام القانون الدولي، ويحمي الأقلية الفلسطينية في الدولة الإسرائيلية من الاضطهاد والعنصرية.

الغريب أن إسرائيل تطالب السلطة الفلسطينية بالاعتراف بيهودية الدولة، وأعتقد أن الحديث يجب أن يكون، بما أنه يوجد امتداد للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، فعلى السلطة الفلسطينية أن تطالب باحترام الأقلية الفلسطينية وحقوقها في إسرائيل، كأقلية تعيش في وطنها.

العلاقة مع الفلسطينيين، وامتدادهم داخل إسرائيل، ستتأثر بفعل الجغرافيا، جغرافية الوطن، ومسألة الحدود بين الدولتين. وهذا مرهون طبعًا بانفتاح

هذه الحدود ووظيفتها، وتبقى الحاجة الاجتماعية والاقتصادية، ليس فقط الارتباط الوظيفي، أي نحن نشتري من الضفة الغربية..الخ، وإنما الحاجة إلى مصدر إيحاء لفلسطينيي الداخل. نعم، نحن نحتاج ذلك. صحيح وضعنا الاقتصادي أفضل من إخوتنا الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية بشكل عام، ولكن في غياب المدينة العربية في الداخل، إذا استثنينا الناصرة، تبقى الجماهير الفلسطينية في الداخل بحاجة إلى الصرح الثقافي والمرجع الديني والاجتماعي، وما تشكله المدينة الفلسطينية، وخاصة القدس ورام الله، بالنسبة لنا كمصدر إيحاء. بمعنى أن مصدر الإيحاء لفلسطينيي الداخل، سيبقى وراء الحدود في مدن مثل القدس ورام الله.

ما دمنا نتكلم عن وضعنا في الداخل، فالشرخ بعد اتفاقية السلام لن يكون بين اليهود أنفسهم، في اعتقادي سيحدث شرخ سياسي أعمق بين مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني. وبسبب الصيرورة التاريخية منذ النكبة، والموقع السياسي لعرب الداخل، يمكن لهؤلاء أن يلعبوا دورا نشطاً في رأب الصدع الفلسطيني، باعتبارهم محايدين ولم يكونوا جزءا من العملية السياسية على الساحة الفلسطينية، بسبب الصيرورة التاريخية التي مرت عليهم.

نحن عرب الداخل لم نلعب لعبة فتح وحماس، كنا متفرجين، ولكن نحن جزء من الشعب الفلسطيني،. هذا الشرخ قائم الآن، وأعتقد بأنه سيتعمّق. يمكن أن يتعمّق داخل فتح ومنظمات فلسطينية محسوبة حتى على اليسار، وبما أننا كنّا محايدين، يمكن أن نلعب دوراً أفضل في رأب الصدع الفلسطيني بحكم ثقلنا ووزننا على المستوى السياسي.

لم يستطع الفلسطينيون في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ إحداث اختراق في بنية الدولة الإسرائيلية، وفي مؤسساتها، التي لم تسع من البداية لاستيعابهم، بل سعت إلى ترويض النخبة بينهم. والآن، بعد أكثر من ستين عاماً، لم يتغيّر الكثير، فإسرائيل ماضية في تعزيز إثنيتها، وإقصاء وتهميش المواطن الفلسطيني في الدولة الإسرائيلية، ومواطنة الفلسطينيين منقوصة سلفاً.

في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، كانت مشاكلنا مع المؤسسة الإسرائيلية، ونحن نرى في السنوات العشر الأخيرة،

ومنذ أحداث أكتوبر، أن مشاكلنا لم تعد مع المؤسسة الإسرائيلية وحسب، بل أصبحت مع اليهود أنفسهم، أي أصبحت صراعاً على مستوى الشارع (Grassroots Conflict).

ما حدث في عكا، وما حدث مع الحاخامات في صفد، يدل على أن المواجهة في المرة القادمة لن تكون بيننا وبين المؤسسة وحسب، ولكن بيننا وبين الجمهور اليهودي العادي في الشارع أيضاً. حدث في السنة الأخيرة تصعيد خطير لقوانين تحد من عملنا السياسي، وتحد من عمل مؤسسات المجتمع المدني. عدة اقتراحات قوانين مطروحة الآن على طاولة الكنيست، ليس فقط قضية تمويل منظمات غير حكومية، والمؤسسات والجمعيات، من الخارج، بل هناك اقتراح قانون ضد من يحاول المس بقضية الدولة اليهودية، وآخر يتعلق بمقاطعة إسرائيل ، تصوروا أنني أنا العربي الفلسطيني ممنوع أن أرفع صوتي ضد مقاطعة المنتجات التي مصدرها حتى من الضفة الغربية.

هذه القوانين كلها مطروحة على طاولة الكنيست. أعتقد أننا سنواجه تصعيدا خطيراً. ولكن مع كل هذا أعتقد على ضوء ما نسمع ونرى في مجتمعنا - مجتمعنا العربي الفلسطيني الذي تعصف به بعض الأزمات، خاصة قضية العنف، ونحن لسنا بصدد بحث هذه القضايا الآن - أعتقد أن مجتمعنا في السنوات العشر الأخيرة أحدث قفزة نوعية، وهذه القفزة النوعية انعكس جانب منها في تصورات وضعها أبناء المواطنين الفلسطينيين في الداخل.

هناك، كما تعلمون، "التصور المستقبلي"، "وثيقة حيفا"، "دستور عدالة"، كلها جانب من هذه القفزة النوعية. نحن ندرك ما نريد، وأصبحنا أكثر استعدادًا لتحقيق ما نريد أيضًا. ستبقى قضيتنا الأساسية داخل الدولة - في حال أبرمت إسرائيل اتفاقية سلام مع شعبنا - هي قضية المواطنة، مواطنتنا المنقوصة.

حدود المواطنة يجب أن تتطابق مع الحدود الجغرافية لدولة إسرائيل، وليس مع الحدود القومية لليهود أينما وجدوا. اليوم، يهاجر يهودي من نيويورك، أو روسيا إلى إسرائيل، ويصبح مواطناً إسرائيليا، وله من الحقوق أكثر مني، بسبب أثنية الدولة وقوانينها.

ما بين ١٢ و١٣ من أعضاء الكنيست يسكنون في مناطق محتلة، ما معنى ذلك؟ واضح جدًا أن المواطنة الإسرائيلية مخترقة، موجودة في كل مكان، ولكن لليهود وليس للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. دون تغيير جذري يضمن المواطنة الكاملة، والمتساوية، لن يتغير الكثير في مكانتنا حتى بعد اتفاقية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

عزمي الشعيبي:

أنا مضطر للعودة الى الحوار الذي دار بالأمس، حتى أربط مضمون ما جرى بين الأمس واليوم. واشير الى بعض الملاحظات، وأفتح بعض الأسئلة، التي اعتقد أنني لم أبلور إجابات عليها.

الملاحظة الأولى: ما قيل بالأمس من أن الفلسطينيين في منطقة ال٤٨ لم يشاركوا في الثورة الفلسطينية المعاصرة في إطار المنظمة والفصائل. وانصب النقد على أن ذلك كان تجاهلا من قبل م ت ف وانه خطأ، وله مساوئ. كما قيل إنهم لم يشاركوا في صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، وما لحقه من موضوع المفاوضات الذي قادته المنظمة.

لقد تم طرح موضوع المشاركة باشكال مختلفة. ولا أفهم ما المقصود بالمشاركة؟ أود التأكيد أن هذا الموضوع كان مدار نقاش داخلي في إطار قيادة منظمة التحرير. لم يكن الموضوع غائبًا أو منسيًا، ولكن كان موضوع نقاش داخلي.

كانت هناك دائرة في المنظمة مسؤولة عن هذا الموضوع، بغض النظر عن تسمياتها، أحيانًا كانت تسمى علاقات قومية، وبعد ذلك في داخلها كان الموضوع الإسرائيلي أيضًا، والذي كان يقود هذه الدائرة السيد محمود عباس "أبو مازن". وهي التي بلورت الموقف القيادي الفلسطيني تجاه كيفية التعامل مع موضوع فلسطينيي ال٤٨ في المفاوضات وفي غيرها.

آنذاك كنت في الداخل إلى أن أبعدت في ليلة الانتفاضة الأولى التي اندلعت في أواخر العام١٩٨٧، كنت أعمل في إطار المنظمة عندما أبعدت، في إطار وحدة متخصصة في موضوع الانتفاضة، وفي ذلك الوقت التقيت أبو مازن وقال لي أنا سمعت عنك، وأريدك ان تعمل معي، وشرح لي أن الدائرة التي يقودها مسؤولة عن متابعة الوضع داخل إسرائيل، مع اليهود، ومع فلسطينيي ال٤٨. ، شعر أن من الممكن أن أفيد في هذه الوحدة. شعرت أن عنده اهتمام بدور فلسطينيي ال٤٨.

أستطيع القول إن المنحى العام الذي فهمته من أبو مازن، أن هذا موضوع مهم جداً، ولكن ليس هذا وقته، وليس بالضرورة أن نتابع هذا الموضوع بالطريقة التي تدير بها المنظمة ملفاتها، حيث كل شيء معلن، وكل شيء للجدل..الخ. ، ولم يكن أبو مازن يريد أن يُدخل في هذه الدائرة لا فصائل، ولا فتح..الخ وانما خبراء.

من وجهة نظره كان ثمة خطورة في عملية الإعلان عن المشاركة، وإعلان إدخال الفلسطينيين في ال٤٨ كجزء من المفاوضات، بمعنى أن نضع قضاياهم للتفاوض. لماذا؟

لأن المنظمة عندما بدأت التفاوض، لم تكن مقتنعة بالحل النهائي، كانت مقتنعة بحل مرحلي. بمعنى أن فكرة الحل المرحلي التي كانت في ذهنها لم تكن تشمل الفلسطينيين في ال٤٨، فهذه تبقى للحل الاستراتيجي النهائي وليس المرحلي. أقول هذا للحقيقة والتاريخ حتى لا يقال إن الموضوع كان خارج فكر القيادة الفلسطينية. لقد فكروا في هذا الموضوع بطريقة وكيفية توظيف استخدام فلسطينيي ال٤٨ في إطار الصراع ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المدى البعيد وليس القريب

نديم روحانا:

للتوضيح فقط، عندما تستعمل كلمة خطورة، هل المقصود خطورة على الفلسطينيين في ال٤٨؟

عزمي الشعيبي:

القصد كان ثمة خطورة على الموضوع التفاوضي المرحلي وعلى البعد الاستراتيجي في الصراع. وله [أبو مازن] جملة شهيرة، هذه القضية المؤجلة قنبلة موقوتة علينا أن نحافظ عليها للمستقبل. هذه قنبلة موقوتة.

يجب أن تميزوا بين موقف القيادة بما فيهم أبو مازن قبل نشوء السلطة وبعد نشوء السلطة. في مرحلة اسمها مرحلة أبو عمار، أبو عمار أراد استخدام وتوظيف كل ما أتيح له من أدوات وأشخاص وتجمعات في الصراع، وهذا ينطبق على توظيفه لقيادة وممثلي التجمع الفلسطيني في ال ٤٨، فهو إنسان يستخدم كل شيء في إطار ما جاء إلى هنا من أجله، أما أبو مازن فهو القيادي الفلسطيني المهتم تاريخياً بتفاصيل الوضع اليهودي الداخلي إضافة إلى وضع فلسطين ال ٤٨ .

ولكن بعد مشاركة أبو مازن في السلطة وقدومه إلى المناطق المحتلة في فترة لاحقة قاد عملية التأثير على الانتخابات الإسرائيلية ، وحاول تشكيل كتلة عربية موّحدة لانتخابات الكنيست. وأظن، في ذلك الوقت، انجرف أبو مازن في موضوع التوظيف المباشر لفلسطينيي ال ٤٨، وهو الذي قاد اللقاءات مع معظم الأحزاب العربية في إسرائيل، لتشكيل كتلة واحدة.

على كل حال، في هذه الفترة بدا بأنه لا يحافظ على فكرته (أن هذه قنبلة موقوتة يجب المحافظة عليها) و تحولت بفعل الواقع على الأرض إلى أداة استخداميه مرة أخرى. وهنا أقول لقد دخلوا في موضوع التوظيف المباشر للتأثير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، لدعم الطرف الذي رغبوا أن يجلس أمامهم على طاولة المفاوضات.

الملاحظة الثانية: تتعلق بما وقع من خلط في منظمة التحرير، وعند الفلسطينيين. الخلط بين موضوع تقرير المصير والدولة. عندما كان الشعار واضحاً: العودة وتقرير المصير، لم يكن عندنا مشكلة، لأن تقرير المصير لكل الفلسطينيين، لم تكن هناك مشكلة، ولكن عندما أصبح يوضع بشكل أكثر تحديداً، خاصة بعد العام ١٩٨٧، أصبحت للشعار دلالة عملية، عندما اقترن تقرير المصير بإقامة الدولة المستقلة في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧.

وهذا تبنته، تقريبًا، معظم الفصائل. أصبح موضوع تقرير المصير محدداً، أي يعني أناساً محددين، أكثر مما يعني كل الشعب الفلسطيني. وهنا مرت هذه العملية عند كل الفصائل، وعند المنظمة. أنا أذكر الفريق الذي كان في ذلك الوقت يقود هذه الفكرة، نقل فكرة حق تقرير المصير المفتوح إلى فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان لموقف الاتحاد السوفياتي أثره الواضح على هذا الموقف. آخر واحد تم إقناعه بهذا الموضوع هو ياسر عرفات.

وبعد ذلك بدأ الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني، وكل ما جرى من فوضى بعد الانتفاضة الأولى، في النهاية أصبح شعار العودة وتقرير المصير موضوعاً للمساومة. أصبحت الدولة موضوع مساومة، استناداً إلى مبدأ قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. بمعنى أن حق تقرير المصير أصبح محدداً بالدولة في حدود العام ١٩٦٧، وأصبح لمعنى حق العودة دلالة أخرى، إذ يعني في الجوهر العودة إلى الدولة الفلسطينية أساساً، أما التفاسير الأخرى فهي شكلية ورمزية.

لذلك، جاء بعدها التطبيق العملي لهذا المعنى، عندما تم تطوير فكرة أن حل قضية اللاجئين صحيح، نحن نحافظ على الرمزية في قرار الأمم المتحدة هذا، نحافظ على الشيء الرمزي، ولكن في التطبيق العملي انتقلنا إلى فكرة حل متفق عليه لقضية اللاجئين بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

بمعنى أننا أعطينا للإسرائيليين حق الفيتو على أي حل لا يعجبهم في موضوع اللاجئين. ورغم أن موضوع اللاجئين، وحق العودة، معروف للداني والقاصي، للفلسطينيين وللعالم، يبقى أننا لخصنا شعار العودة، وحق تقرير المصير، في حق إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة الفلسطينيين إلى هذه الدولة، مع أمور رمزية تتعلق بموضوع العودة إلى الداخل، بغض النظر كيف نسميها: لم شمل نسميها، عودة إنسانية، أو طلبات فردية. المهم أنها رمزية، وتعني أخلاقياً أن على الإسرائيليين أن يتحملوا جزءاً من المسؤولية التاريخية عن النكبة ومسألة اللاجئين.

قصدت بهذه الملاحظة الإشارة إلى ما جرى من انعطاف في الحالة الفلسطينية. وأنا أقول إن هذا مر بسهولة هائلة، لم أتصورها. مر بسهولة في

إطار الحركة الوطنية الفلسطينية. ربما الاعتراضات كانت ضعيفة جدًا عليه. وظلت الدعاية أن حق العودة ما يزال موجوداً، ومطروحاً، على الطاولة.

الملاحظة الثالثة: مفهوم تقرير المصير، تكلمنا عنه باعتباره تقرير مصير للفلسطينيين، وليس للناس الخاضعين للاحتلال. أعرف أن أساس الصراع يتمثل في تصادم مشروعين: مشروع إسرائيلي– صهيوني، مشروع الحركة الصهيونية من جهة، والمشروع الفلسطيني من جهة أخرى. وبغض النظر عن الحقوق التاريخية، الصراع أفرز واقعاً على الأرض، يوجد إسرائيليون على هذه الأرض، ويوجد فلسطينيون في الوطن والشتات.

عندما نحكي عن تقرير المصير، نتكلم عن تقرير المصير للفلسطينيين، ولكن كيف يرى الفلسطينيون تقرير المصير لغير الفلسطينيين في هذه المنطقة. لذلك، لم نفكر في تقرير المصير لكل السكّان، بما فيهم الإسرائيليون. وفي هذا السياق لم نبلور رؤية فلسطينية لتقرير مصير الجانب الآخر.

لم يطلب الفلسطينيون، من حيث المبدأ، معالجة وجهة نظرهم الخاصة في تقرير الطرف الآخر لمصيره، إنما قبلوا مجاناً دون مفاوضات، ومساومات، بمجرد القبول بمبدأ الدولة إلى جانب إسرائيل، بأن للإسرائيليين الحق في تقرير مصيرهم في دولتهم في حدود العام ١٩٤٨.

هذه القضايا التي أعتقد بأنها لم تأخذ مكانة جدية في الحوار الداخلي الفلسطيني، وإنما قبلت بها القيادة السياسية في ظل ظروف بالغة السوء. في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، كانت المنظمة في أسوأ أوضاعها، تعاني من أزمة مالية هائلة، ومن حصار ومشاكل داخلية، ومشاكل مع السوريين، وتبعات حرب الخليج والغزو العراقي للكويت.

لذا، كان للبقاء، أو الحفاظ على الوجود، أولوية في كل شيء، وفي هذه المرحلة تمت المساومة، وقد تمت استناداً إلى مبدأ البقاء، وبالتالي تم الانتقال إلى طاولة المفاوضات كممثل للشعب الفلسطيني، ضمان البقاء تم قبضه مقابل القبول بفكرة التسوية..

سؤال: تقصد مدريد أم أوسلو؟

دعوني أقول إن فكرة التسوية، حقيقة، بدأت بعد مدريد. المفاوضات كانت تتم بين الفلسطينيين، والعالم الآخر بقيادة الأمريكان وأطرافهم من السويديين والنرويجيين. الأمريكان كانوا يقودون هذه العملية مع القيادة الفلسطينية نيابة عن الإسرائيليين، بأشكال مختلفة، بغض النظر عن موضوع مدريد ..الخ. الأمريكان أخذونا إلى واشنطن، وفي واشنطن أنا من الذين شاركوا في غرفة التفكير للمفاوضات، وكان أبو مازن المسؤول عنّا. هذا في عامي ١٩٩٠/ ١٩٩١.

كان الدكتور حيدر عبد الشافي يفاوض، ونحن كنا في غرفة التفكير، غرفة صغيرة خلفية، كان فيها نبيل شعث، وأكرم هنية، والدكتور حيدر، وفيصل الحسيني، وأنا وتيسير، وكان فيها مجموعة من الخبراء الفلسطينيين، أحمد الخالدي، ويزيد صايغ، وهذه المجموعة.. ولكن المسؤول عن هذه الغرفة كان أبو مازن نحن كنا نقدم تقاريرنا له..

في ذلك الوقت يستطيع الواحد أن يراجع الرسائل التي ذهبت وأتت، يرى ما هي احتياجات القيادة في ذلك الوقت. كانت الاحتياجات بقاء الشرعية، ومحافظة المنظمة على دورها التمثيلي والقيادي. فالأمريكان هم الذين كانوا يقودون هذه المساومة مع القيادة الفلسطينية. الإسرائيليون، في مرحلة ما، شعروا أن الوقت أصبح مناسبا لأن يدخلوا، دخلوا هم، وبدأت المفاوضات في أوسلو، مباشرة، بين القيادة وبين الإسرائيليين، وبعد ذلك أنتم تعرفون البقية..

أعود إلى موضوع العلاقة بين الدولة وبين فلسطينيي ال٤٨ يجب أن نميز بين دولة أتت في إطار سياسة تقرير المصير، وبين دولة تُخلق كتسوية. الدولة التي نتكلم عنها هل أتت فعلاً في إطار حق تقرير المصير للفلسطينيين أم أتت في إطار تسوية؟

أنا أرى أن الدولة ممكنة أولاً، ويمكن أن تكون. هناك الكثير ممن قالوا هذا غير ممكن، وهذا سؤال افتراضي، لماذا نتعب أنفسنا في سؤال افتراضي؟ كثيرون قالوا بالأمس لن تقوم دولة فلسطينية. أنا أقول في إطار التسوية

يجب أن نرى حقيقة ما حدث في الجانب الآخر، كيف سارت الأمور في المشروع الصهيوني.

المشروع الصهيوني، أيضا، واجه تحديات وإشكاليات، لن أقول أصعب من تحدياتنا، ولكنه واجه أحيانًا تحديات جوهرية في صميم المشروع، تحديات أساسية، في المشروع الصهيوني، وهذه التحديات اضطرت مجموعة من القيادات الإسرائيلية، في مرحلة تلو الأخرى، إلى التراجع عن مشروعها، في مجالات مختلفة. وأنا أعتقد أن الضربة النهائية القاصمة كانت على يد شارون، حيث قبل المشروع الإسرائيلي بحل وسط، أي أن تقوم دولة فلسطينية على الجانب الآخر.

ورغم أن الإسرائيليين قبلوا بهذا المبدأ، إلا أنهم اختلفوا في كيفية جعل هذه الدولة لا تشكل أي خطر عليهم، وتبقي الباب مفتوحًا للمشروع الصهيوني في المستقبل، بمعنى لا تغلق عليهم نهائيًا، ولكنها لا تهددهم، ولذلك قبلوا بموضوعة الدولة من حيث المبدأ، شكلاً، ولكن في المضمون لكل طرف تفاصيله.. هناك من لا يقبل.. طبعًا، واحد مثل ليبرمان لا يقبل بالفكرة.

سؤال: قبول شارون بفكرة التسوية.. هل هو ضربة قاسية للمشروع الصهيوني؟

شارون وجه للمشروع ضربة قاصمة، لمن كانوا حتى الآن يحلمون بفكرة أن ينجح المشروع الصهيوني، في دولة يهودية كاملة على الأراضي الفلسطينية، وفكرة تشتيت الفلسطينيين، وإذابة الهوية الوطنية الفلسطينية. الفكرة القديمة هي قيام دولة للإسرائيليين على فلسطين، وتذويب الفلسطينيين، هذه الفكرة الأساسية جوبهت بتحديات صعبة جداً، تراجع الإسرائيليون، وقبلوا بمبدأ أن هناك شعب فلسطيني، وهذا الشعب الفلسطيني سيكون له كيان، وهذا الشعب دولته ليست شرق الأردن..الخ.

هذا يعني حدوث تراجع في موضوع تذويب الهوية، وقد تم ذلك في إطار صفقة عقدها شارون مع الرئيس الأميركي جورج بوش، كان ملخصها، وأحد أبرز تجلياتها، الانسحاب من قطاع غزة، أي إعطاء غزة ليس

للمصريين، ولكن تركها لحالها، وموضوع بناء الجدار، وفكرة ما سيحدث وراء الجدار. لا يعني الإسرائيليين ماذا سيكون اسم المنطقة وراء الجدار.

قال شارون جملته الشهيرة: إن شاء الله يسمهوها إمبراطورية. لم يعد يعنيني ذلك، طالما عاملتها على طريقة الكانتونات، فهي لا تشكل قيمة في ذاتها.. ممكن ملاذهم الوحيد أن ينضموا للأردن، أو أن يتفقوا مع الأردنيين.. الخ.

على كل حال، أعود للقول إن فكرة الدولة الفلسطينية ستكون في هذه التسوية دولة ضعيفة، مقيدة إلى حد بعيد، ولا يشعر كل الفلسطينيين أنها مكان تقرير المصير، فهي لا تحل موضوع تقرير المصير، ولكنها ستقوم، هذا من وجهة نظري. هناك إمكانية لقيام مثل هذه الدولة. وبالتأكيد لن تقوم في إطار تسوية المفاوضات الحالية، يبدو أن الوقت لم يحن بعد.

تشعر إسرائيل أن لديها حتى الآن ما يكفي من الوقت لكسب المزيد، والحصول على مكاسب أخرى، على حساب هذه الدولة المهلهلة. وهذا واضح في سياسة نتنياهو لكسب الوقت، ومع ذلك فهو يقبل في عقله الباطن أن الكيان الفلسطيني سيقوم في المنطقة، التي سيحدد معالمها وشكلها.

فنحن عندنا مرحلة انتقالية حتى نصل إلى هذا الشيء، هذه المرحلة الانتقالية سينشب فيها صراع جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا الصراع الجديد، من وجهة نظري، سيتأثر بما يدور في العالم العربي اليوم، وسيتخذ طابعاً شعبياً، ستكون هناك حركة شعبية فلسطينية، هذه الحركة الشعبية الفلسطينية من الأسهل عليها أن توجه عملية التغيير الداخلية في الإطار الفلسطيني، ولكن الواقع الفلسطيني سيفرض عليها عنوة أن تصطدم مع الإسرائيليين أيضا.

والاصطدام مع الإسرائيليين يعني أن السؤال سيطرح للمرّة الثالثة: كيف سيكون شكل الصدام، وما هو دور الأطراف الفلسطينية، بما فيها الفلسطينيون في ال٤٨ في هذا الصدام القادم الذي لا مفر منه. أتمنى، وأدفع الأمور في هذا الاتجاه، أن يكون ميدان التحرير الفلسطيني ليس

في "المنارة"، بل في القدس، وعندما يكون في القدس غالبًا، فهذا سيفتح المجال لعلاقة جديدة بين الفلسطينيين في ال٤٨ لن تقتصر على دور رائد صلاح، يجب أن تكون هناك مشاركة حقيقية فلسطينية، في ما سيدور في القدس في الأشهر القادمة، والذي أعتقد بأنه سيفتح الطريق لعلاقات فلسطينية ما بين الدولة التي يحكي عنها سلام فياض، وما يقوله أبو مازن، يقول: في شهر ٩ [٢٠١١] سنواجه قرارات مصيرية، جوهرها بصورة أو أخرى أن المجتمع الدولي سيقرر بمفرده أن من حق الفلسطينيين إقامة دولة فلسطينية على حدود ٦٧ مع التبادل في الأراضي.

هذه هي الفكرة التي ينتظرها أبو مازن للقول: نعم سنعود إلى المفاوضات، ولكن عندما نصل في شهر أيلول (سبتمبر) لهذا الموضوع، يكون موضوع الصراع في القدس مفتوحا بين كل الأطراف، وبالتالي سيأتي قرار الأمم المتحدة متوجًا لحالة انتفاضة جديدة قائمة بالفعل.

بعد ذلك، ماذا ستكون العلاقة بين فلسطينيي ال٤٨ وبين القيادة في الداخل. كما قلت بالأمس، شخصيًا، أقبل فكرة حق تقرير المصير للتجمعات الفلسطينية، لأن الواقع أوجد هذه التجمعات، بما فيها تجمع غزة، التجمع الأردني وتجمع في داخل ال٤٨ هذه التجمعات يجب أن نحترم مركزية حقها في تحديد برنامجها، وأن يُحترم حقها في اختيار قياداتها وأطرها القيادية، ويجب أن تحترم آليات العمل التي ستختارها. فالبرامج ستكون مختلفة، أي برنامج وأولويات غزة، ليس برنامج وأولويات الفلسطينيين في الأردن، وليس برنامج وأولويات الفلسطينيين في ال٤٨.

إذا كانت البرامج والأولويات مختلفة، فمن الطبيعي أن آليات العمل يجب أن تكون مختلفة. طريقة العمل ستتكيف وفقًا لطبيعة الأهداف والبرامج، وستتوقف على طبيعة الأطراف الأخرى المؤثرة، وهنا نقول إن في الأردن طرف آخر مؤثر، ولذلك سيضطر الفلسطينيون في الأردن لوضع صيغ وآليات عمل وأشكال مختلفة، آخذين في الاعتبار أن هناك في الأردن غير الفلسطينيين أيضاً، وفي داخل ال٤٨ سيأخذ الفلسطينيون في الاعتبار أن هناك قوة كبيرة ومسيطرة، هي إسرائيل.

لذلك، آليات العمل والنضال الذي أسميه تقرير المصير المحلي مختلفة. يبقى عندنا المشروع الأساس، وهو حق تقرير المصير المركزي الذي قلت بأنه جرى تضييعه دون موافقة، ودون اتفاق، ودون توقيع، في إطار المساومة، والذي تكلمت عنه في موضوع العودة، وتقرير المصير في دولة ال٦٧.

السؤال: هل بالإمكان العودة إلى الموضوع الاستراتيجي، حق تقرير المصير للفلسطينيين ككل، وما هي آليات التعاون، وواقع التشتت القائم؟ وجود التجمعات له مضار ومنافع. وهنا آتي إلى موضوع القيادة التاريخية، التي تآكلت في إطار المنظمة، هل يستطيع الفلسطينيون إعادة بناء قيادة حديثة، لا تكون علاقتها محصورة فقط في موضوع الدولة، ولا يكون همها أن تذوب في إطار الدولة الفلسطينية، كما ذابت المنظمة، في إطار السلطة، وإنما أن تحافظ على نفسها باعتبار أن الفلسطينيين قد أقاموا مشروعاتهم المحلية، بما فيها في الضفة الغربية، أقاموا لهم دولة، ولكن هذه القيادة ليست للضفة، بل هي للفلسطينيين ككل، ومشروعها يقوم على أساس موضوعة النكبة، والذاكرة التاريخية والثقافة الموحدة، أي القضايا المشتركة للفلسطينيين. لن أقول على غرار الوكالة اليهودية، بل سأقول شيئاً يجب أن نخترعه كفلسطينيين، يمثلنا ويجيب على موضوع تقرير المصير الاستراتيجي.

تبقى عندي ملاحظة، أن تقرير المصير الاستراتيجي هنا، لن يكون فقط تقرير المصير الفلسطيني، وإنما تقرير المصير الجغرافي أيضاً، بمعنى يجب الأخذ بعين الاعتبار أننا أصبحنا نحكي عن فلسطين التاريخية، ونحكي عن الأردن، ما هو الشكل الذي يمكن أن نطرحه استراتيجيًا لتقرير مصير المنطقة ككل؟

هل هو على أساس كونفدرالي، فيدرالي؟ بما في ذلك وجود الإسرائيليين في هذه المنطقة. يجب أن نطرحه دون أن نتخوف من وجود إسرائيليين في هذه البقعة. نطرح شيئاً استراتيجياً. نقول: ما هي العلاقة التي ستكون بين الأردن، والدولة الفلسطينية، وبين الدولة الفلسطينية، والدولة الإسرائيلية، التي يعيش فيها التجمع الفلسطيني في الداخل، ومع قطاع غزة؟

يجب أن نطرح أفكاراً قد يصعب التفكير فيها، في المرحلة الحالية، ولكن عندما نتحدث عن شيء استراتيجي، أعتقد من مصلحتنا كفلسطينيين ألا

نخاف من هكذا أفكار. نعم في الضفة الشرقية فلسطينيون، وأردنيون، وفي غزة والضفة الغربية فلسطينيون. يمكن أن يبقى بعض المستوطنين، ففي إسرائيل يوجد يهود، ولكن توجد أيضا مجموعة فلسطينية كبيرة.

التفكير بصيغة جغرافية لكل هذه المنطقة، صيغة تنسجم مع التفكير الاستراتيجي في موضوع تقرير المصير، الذي نفكر به نحن، تقرير مصير للفلسطينيين يأخذ بعين الاعتبار تقرير مصير الآخرين في هذه المنطقة. بمعنى تقرير مصير استراتيجي يقوم على أساس تقرير مصير المنطقة، وليس فقط تقرير مصير جزء من المقيمين فيها، أي مصير الفلسطينيين دون أخذ الجانب الآخر الإسرائيلي في الاعتبار. هذه أول مرة أتكلم في هذا الموضوع، ولكن أتكلم في جلسة اعتقد أن عقل الحاضرين فيها يسمح بالتفكير. لا أقول إن عندي رؤية واضحة ومتكاملة..الخ، ولكن أفكر بعقل مفتوح. لا ينبغي القول إن المتغيرات في المنطقة ستأتي بجيل يجد الحلول، ونكتفي بالقول هرمنا ولم نجد الحل.

سؤال: شكرًا د. عزمي لكن عندي استيضاح صغير، هل تقصد أن تقول إن ميدان التحرير الفلسطيني في القدس، سيؤدي إلى دولة معازل، وكانتونات؟

– ليس بالضرورة، ولكن إلى دولة ضعيفة.

سؤال: هل سيكون ميدان التحرير في القدس هو المحفز في هذه الدولة؟

– لا.. لا، أنا قلت هذه هي الخطوة المتبقية حتى يقتنع الإسرائيليون بإقامة دولة.

باسم زبيدي:

تعقيبات سريعة: التعليق الأول على العلاقة بين الداخل والدولة الفلسطينية العتيدة كما تفضلت. أعطيت إضاءة ممتازة على قضية أن الدولة تغيرت معانيها والحدود..الخ، وأن الدولة التي يمكن أن تأتي ستكون ضعيفة بكل

المقاييس، وبحاجة دائمة للمساعدة الخارجية. الأمور تسير بهذا الاتجاه، على الأقل، في الأمد القصير والمتوسط إن لم يكن الطويل.

ربما تستطيع هذه الدولة مد يد العون للداخل، لكن فقط إذا ما جاءت بصيغة مختلفة جذريًا عن الصيغة الحالية. تقديري أنه عند مجيئها لن يختلف الحال كثيرا عما هو قائم الآن، من زاوية محدودية السيادة، ومن حيث طبيعة النخبة المسيطرة وتوجهات نظام الحكم القائم، ومن زاوية استعدادهما للارتباط بشروط الاتفاقيات مع اسرائيل والإخلاص اللامشروط للإلتزامات الخارجية.

تجنح السلطة الحالية الى المغالاة فيما هو مطلوب منها من ليونة، لتكسب مقبولية وشرعية، هذا من ناحية سياسية. ومن ناحية اقتصادية يسير النظام القائم وفق توجه منسجم مع البنك الدولي بكل ما يرافق ذلك من سلبيات، أكثر من كونه يخدم مواطنيه، ما يعني مزيدا من تغول السياسات الضريبية وارتهان الجمهور للقروض البنكية. من الصعب القول ان مثل هذا الكيان يجسّد التطلعات الفلسطينية التي يمكن تلمسها في الشارع.

لذلك يصبح السؤال: في ظل دولة بهذه المواصفات، ما الذي يمكن للداخل الفلسطيني أن يُقدمه لها من دعم ومساندة؟ ناهيك عن أن الداخل ذاته هو بأمس الحاجة للدعم والتثبيت.

الأمر الثاني، لا أتفق بأن شارون فشل، أو بادر لكسر الشعار الأيديولوجي، حيث أرى أن جزءا كبيرا من هذا المسعى قد تحقق. بالمعنى المادي نحن موجودون، ولكن طموحاتنا الوطنية باتت سقوفها منخفضة، والدليل على ذلك لقاء كهذا والذي هو محاولة للملمة بقايانا كفلسطينيين. صحيح لأننا لم ننته، ولم نذب تمامًا، لكننا في ذات الوقت لسنا متماسكين.

أعتقد أن مبادرة شارون كانت بمثابة مؤشر واضح على أن سياسة التذويب لم تفشل تماما وانها ما زالت نافذة. الفلسطيني اليوم أصبح يُملى عليه، وأصبح فاقد القدرة على قول لا، وأصبح اكثر استعدادا من قبل لقبول ما هو دون الحدود الدنيا. نقول اليوم لا للمفاوضات، لكننا نعود اليها غدا

بسقوف منخفض. كما نقول لا للاستيطان، لكننا لا نقوم بما هو لازم لوقفه، لا بل أصبح البعض يرى العمل في المستوطنات كمصدر رزق!

ثمة ما يستدعي التمييز بين الدولة والحقوق فالأمرين ليسا متطابقين. إن كان الهدف هو الدولة فالدولة فرصة عندما تكون لمواطنيها، وعندما تمتلك القدرة على الاستجابة لحقوقهم، وهي ستكون عكس ذلك إن كانت لغيرهم ولا تمتلك إرادتها في ما تفعل.

أتصور أن الجدل يجب ان يتجاوز مسألة حدود الدولة وجغرافيتها ليشمل هويتها ومواصفاتها البنيوية. بمعنى ان ينصب التركيز على ان تكون الدولة الفلسطينية رافعة حقيقية للحال الفلسطيني ككل وأداة من بين أدوات أخرى لغرض ترجمة وتجسيد حق تقرير المصير بدلا من أن تكون كيانا مسلوبا يستمد شرعيته من الخارج.

عادل منّاع:

بالنسبة لإمكانية حل الدولتين، وانعكاساته، وتبعاته على علاقتنا نحن الفلسطينيين من جانبي الخط الأخضر، في كثير من الأحيان نقرأ المستقبل حسب أعيننا. نظاراتنا من الماضي، وهذه مشكلة ديالكتيكية في فهمنا، ومحاولة تصورنا للمستقبل. سمعت ذلك في أكثر من جانب في المداخلتين، ومثلما تثبت لنا الأحداث الأخيرة، دائمًا توجد متغيرات، وتوجد أدوار، أحيانًا، للشعوب، وأحيانًا لجهات أخرى، لا نستطيع أصلاً أن نستشفها، أو نعرفها، ونأخذها بعين الاعتبار، في تفكيرنا للمستقبل.

الملاحظة الثانية: شعرت أن الكلام كان أكثر حول ما تريده إسرائيل، خاصة في مداخلة ثابت، ماذا تريد إسرائيل؟ نتصرف في كثير من الأحيان بردة الفعل: إذا إسرائيل أرادت كذا وكذا، ماذا سنعمل نحن؟ نحن ضحية، كأننا لا نملك دوراً، وما نزال نلعب دور الضحية، أيضاً في نظرتنا إلى المستقبل، وليس فقط بالنسبة للماضي في ال٤٨.

ولذلك لا نحكي أكثر كيف نعمل مشروعا ونتخطى ما يمكن أن تريد إسرائيل، ونستغل نقاط ضعفها. الكل يظن فقط نحن عندنا نقاط ضعف، لكن إسرائيل، أيضًا، عندها نقاط ضعف كثيرة، البعض تحدث عنها هنا، والبعض الآخر لم يتكلم.

قيلت هنا أمور كثيرة، قيلت فرضيات، وقيلت أيضا أشياء للتأمل، توجد مخاوف، أيضًا، ويوجد خلط هنا بالنسبة للمستقبل، يوجد خلط بين المخاوف والطموحات. ثابت أنت جغرافي، ولكن الحدود نعم تفرق بين الشعب الواحد، وعندنا نماذج مختلفة من التاريخ، أنا مؤرخ ولست جغرافياً، الحدود لا تفرق بين الشعب الواحد وحسب، بل وفرقتنا من ال٤٨ حتى اليوم، وأيضًا الحدود تنشئ وتشكل هويات مختلفة، وأجندات مختلفة..الخ ، ويمكن أن تفرق الشعب الواحد.

يجب أن لا نحكي بالشعارات، لنقول الحدود لا تفرق. الحدود تفرق، وعندنا أمثلة فلسطينية وعربية. الشعب العربي الواحد الذي يريد أن يقيم دولة واحدة، من بداية اليقظة العربية، أين وصلنا في الدولة العربية الواحدة؟ الحدود فرقت ومزقت.

بالنسبة لنقل بعض القرى العربية إلى الطرف الفلسطيني، هذه الفرضية يُفترض وجودها في مشروع إسرائيلي من هذا النوع، برأيي لا يوجد مشروع إسرائيلي من هذا النوع، ليبرمان وبعض الشخصيات الأخرى، فزاعة يرفعونها ضدنا، ولا يوجد قائد إسرائيلي يتنازل عن قرية عربية ضمن حدود ال٤٨، هناك قانون، وأمور كثيرة تؤخذ في الحسبان.

إذا قالوا لنا: حسنًا نريد نقل المثلث إلى الضفة الغربية يجب أن نوافق، إن لم تكن حدود ال٦٧ هي الأساس للدولة، ونريد فتح حدود ال٤٨ سنرجع إلى حدود ال٤٧، أريد أن يكون الجليل أيضاً جزءا من الدولة الفلسطينية. يافا كانت دائمًا كانتون داخل تل أبيب الكبيرة، حتى حسب حدود ال٤٧.

النقطة الأخيرة كما قلت بالأمس، لا توجد إمكانية اليوم لدولة فلسطينية، وأوضح، هنا، قصدت عدم وجود إمكانية ليس بسبب الحكومة الإسرائيلية الحالية وحسب، ولكن بسبب المجتمع الإسرائيلي، أيضاً، والطريق الذي يسير فيه. لا توجد إمكانية ليوافق هذا المجتمع على دولة فلسطينية.

الآن ما تقوله لنا يخيفني أنا على الأقل، تقول إن القيادة الفلسطينية، التي تعرفها أكثر مني بكثير، مستعدة لدولة مسخ، مستعدة لدويلة كانتونات.. الخ، أو كما قال شارون اسموها إمبراطورية، وليس فقط دولة. إذا كانت لدينا قيادة من هذا النوع، ومستعدة حتى الآن لتقديم تنازلات، وقبول دولة مسخ، ليست دولة، بلا سيادة فعلية، ولا تستطيع البقاء دون موافقة إسرائيل ورضاها عن هذه الدولة والقيادة، عندئذ وفي ظل قيادة من هذا النوع، عندنا مشكلة كبيرة.

كمؤرخ، في وضع العالم العربي اليوم، ومع التغيرات الجارية، حتى هذه القيادة لن تجرؤ على توقيع اتفاقية من هذا النوع في المستقبل. علينا أن نخرج فعلا خارج المربع، ونفكر قليلاً ونرى أنه يمكن أن تكون معطيات جديدة، تنتج أشياء مختلفة تمامًا لكن نحن يجب أن نكون حاضرين لها، أو على الأقل نحاول أن نحضر أنفسنا لإمكانية من هذا النوع، لكي لا نبقى فقط نبكي، ونقول ماذا يعملون لنا، وما تأثير هذا علينا..الخ.

بناء على هذا الحديث أعتقد يوجد مشروع من حيث الجوهر يسعى للتكيّف مع نتائج المشروع الإسرائيلي، ونتائج المشروع الصهيوني في نطاق جغرافي. لذلك نحن شهدنا عملية التكيّف. كلنا نذكر مشروع السلطة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره، والنقاط العشر، وبعد ذلك البرنامج المرحلي ما بعد حرب ال٧٣ حتى ال٨٨ ومحطة ال٨٨ في تقديري كانت فاصلة بالنسبة لقضية الدولة، وفيما يتعلق بمكانة الفلسطينيين في ال٤٨ في إطار ما يسمى المشروع الوطني الفلسطيني، حتى ال٨٨ البرنامج المرحلي كان موضوعا في أفق استراتيجي، كم انشغلت الفصائل، وحتى اليسار بسجال حول التكتيكي والاستراتيجي..الخ.

هذا يترتب عليه أمور كثيرة، حتى العام ١٩٨٨ كانت ما تزال نظرية الارتكاز مطروحة، الارتكاز إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم يستكمل النضال

بأفق الدولة الفلسطينية الكاملة. هذا ما كان في الخلفية، وكان يُنظر إلى ال٤٨ كاحتياط استراتيجي، يدعم بالمعنى التكتيكي قيام الدولة في أراضي ال٦٧ ولكن بالمعنى الاستراتيجي سنحتاجه كقنبلة كما قاله أبو مازن، لأنه حتى الآن عندنا مشروع استراتيجي هو الدولة الواحدة.

في العام ١٩٨٨، كان الفكر السياسي الفلسطيني يتجه نحو مرحلة جديدة، تحت عنوان ما سمي ولا يزال: نحن تنازلنا عن ٧٨٪ وقبلنا بال٢٢٪. كان هذا مفصلا مهما في العام ٨٨، قبل ذلك كان الفكر السياسي الفلسطيني يسعى لتصفية نتائج ال٤٨ ولكن ما بعد العام ١٩٨٨ انتقل إلى تصفية نتائج ال٦٧ فقط. لم تعد ال٤٨ موجودة في الفكر السياسي الفلسطيني.

ترجمة هذا الأمر في الممارسة السياسية اليومية نراها في المفاوضات، وما يتسرب عنها، إن لم نتحدث عن أشياء تحدث علناً. لا أحد يأتي ويقول نحن لم تعد لنا علاقة بموضوع ال٤٨ ولكن كلنا نعرف أن موضوع اللاجئين أصبح موضوع مساومة. برأيي انتقل التعامل مع ال٤٨ إلى طريقة مغايرة بعد ال٨٨ لم تعد ذخرا استراتيجيا للدولة الواحدة، بل لدعم مشروع الدولتين.

بمعنى آخر عندما نحكي عن تصفية نتائج ال٦٧ فنحن نتعامل مع ال٤٨ باعتبارهم شأنا إسرائيليا، تمامًا كما حق العودة من شؤون الدولة الفلسطينية. بهذا المعنى أعتقد أن خطاب ما بعد العام ١٩٨٨ بما في ذلك مدريد وأوسلو، يختلف عن خطاب سبقه كان مبنياً على الحقوق، وإن كان يؤمن بالمرحلية.

ولكن الخطاب الجديد لا يؤمن بحقوق، وليس مبنيًا على الحقوق الجمعية للشعب الفلسطيني. بعد ال٨٨ وبعد أوسلو، شهدنا ما يزيد من عملية التكيف، أنا هنا عندما أتكلم عن التكيف، أحكي عن مكونات تكيّف السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير والفصائل، لا أحكي فقط عن فتح بل أحكي عن كل الفصائل. تكيفت في الجغرافيا مع نتائج المشروع الإسرائيلي، وهذا مضمون ما فهمه شارون، في تقديري ميزة وقوة شارون أنه استطاع أن يقرأ قراءة جيدة هذه النتائج للتكيف، لم يقرأ نتائج التكيف الإيجابي، التكيف المقاوم لإيجاد آليات تحاول تخفيف وطأة الإجراءات الإسرائيلية وتعزيز الصمود، بل التكيف السلبي.

والتكيف السلبي كان هو الأخطر في هذا المسار، وهو ما قرأه شارون.. شارون كان يعتقد أن الفلسطينيين في ال٤٨ صاروا إسرائيليين، جزء من الفلسطينيين خضع في الضفة الغربية للقوانين الأردنية وتكيف، وجزء خضع للإدارة المصرية وتكيّف، وفي الشتات تكيفوا كلهم في أماكن إقامتهم.

جاءت إسرائيل في ال٦٧ احتلت الضفة الغربية وغزة، تكيف الفلسطينيون في الضفة وغزة مع الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وعاشوا لاجئين ومواطنين، وفي قطاع غزة والضفة حدث نفس الشيء، جاءت السلطة بعد ذلك تكيف الفلسطينيون مع نتائج هذا المشروع.

قال شارون: لماذا أنا لا أنسحب من قطاع غزة، وأفرض مشروعي عليهم، سيتكيفون رغماً عنهم. هذا هو الأخطر في فكر شارون، والأخطر عندنا، لأننا بدأنا نتكيّف مع هذا المشروع. إذا كانت هناك دولة، أعتقد لا توجد دولة بالمفهوم الذي تتحدث عنه إسرائيل. نعم ممكن أن يدعي البعض بأن الدولة ستقوم على مشروع ما يسمى المشروع الوطني ضمن الأركان الثلاثة: الدولة وتقرير المصير والعودة. الدولة على ما هو متاح جغرافيًا تتمثل في السلطة زائد بعض الإضافات، والعودة إلى الدولة وليس لكل اللاجئين، وتقرير المصير في الدولة.

وسيدعي كثيرون نحن حققنا المشروع بهذه الطريقة، هذا المشروع ليس مبنيا على تحقيق الحقوق، وسيثير تناقضات لا تتعلق في الداخل وحسب، بل سيؤدي إلى نشوء حركة فلسطينية معارضة، مبنية على الحقوق، نشهد الآن بداياتها في حركات لجان العودة في الخارج، وفي ال٤٨ وحتى هنا، وسيؤدي إلى صراع داخل ما يسمى الدولة وتناقضات وصراع في داخلها، وصراع بينها وبين الفلسطينيين في الخارج.

مطانس شحادة:

أريد العودة، قليلاً، للحديث عن قضية التصورات التي كانت للفلسطينيين في إسرائيل، إذا نظرنا للاحتمالات التي عندنا، نرى أنه إذا وضعنا الاحتمالات

على محور فعندنا بطرف واحد هو أن تنجح دولة إسرائيل أي خطاب ليفني يتحقق ويُفرض على الفلسطينيين في ال٤٨ عمليًا ونكون مجرد مقيمين في دولة إسرائيل، والتعبير القومي للفلسطينيين يكون في إقامة دولة فلسطينية.

حتى يكون أبعد من ذلك، أن نشارك عمليًا في التصويت للبرلمان الفلسطيني مثلاً الدولة الفلسطينية، بغض النظر عن صيغتها.. فهذا واحد من الاحتمالات الواردة أن تنجح دولة إسرائيل تنجح في فرض هذه المعادلة.

على الطرف الثاني من المحور، عندنا أن ننجح كفلسطينيين في فرض تغيير ما، يتناول مكانتنا كمجموعة داخل ال٤٨ لكن نحن أيضا غير متفقين اليوم على ما نريده. لا يوجد إجماع بين التيارات الفكرية والسياسية داخل ال٤٨ على ما نريده، وأي طابع لمكانتنا داخل ال٤٨.

كانت هناك ثلاثة تصورات مهمة جدًا: "وثيقة حيفا"، و"تصور مستقبلي"، و"وثيقة عدالة"، لكن هؤلاء أيضا توجد اختلافات معينة بينهم؛ اختلافات فكرية. هناك من يقول نريد دولة ثنائية القومية، أو ديمقراطية توافقية، أو من يقول عندنا دولة متعددة الثقافات، أيضًا ماذا نريد نحن هذا حتى الآن غير واضح ولا يوجد إتفاق، لا أعرف إن كان قد طرح ذات مرة حديث كهذا، البديل الذي نطرحه، ما مكانته من إجمالي المشروع الوطني الفلسطيني، ماذا يؤثر على نضال المجموعات الأخرى للشعب الفلسطيني وما علاقته مع ال٦٧ وما التأثير المتبادل؟ لم يكن عندنا لغاية الآن هذه النظرة. لا أظن أن غير وثيقة حيفا كان هناك تواصل مع الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين خارج ال٤٨ لم نرَ ولم نضع ولا مرة التصور ماذا يؤثر الخيار الذي نأخذه، في الداخل، على الحركة الوطنية الفلسطينية، على القضية الفلسطينية، والعكس لم يكن هذا التداخل ماذا يؤثر أي طرف فلسطيني على الخيارات في ال٤٨ غير هذه المبادرات الأولى.

بين هذين المحورين نحن غير متفقين، داخليًا، ما الذي نريده بين الطرفين. لا يوجد اتفاق داخلي حول ما الذي نريده، ولا يوجد اتفاق أو تصور لتأثيره ولنوعية هذا الحل أو الطرح المطلوب على مجمل القضية الفلسطينية وما التأثيرات المتبادلة.

أريج صباغ:

سؤال للدكتور ثابت، وآخر للدكتور عزمي. الأوّل: دكتور ثابت، لم يكن واضحا لي في إطار حال نجاح حل الدولتين، ماذا ستكون طبيعة الدولة في إسرائيل. أنت أشرت إلى أن الدولة الفلسطينية تساعد الفلسطينيين، كما في التفاوض جزء من المحافظة على حقوق الأقليات، ولكن كيف ترى أنت طبيعة دولة في حدود العام ٦٧ مع الإسرائيليين؟

وبالنسبة للدكتور عزمي: أريد أن أستوضح إن كنت قد فهمت جيدًا. أنت قلت إن الفلسطينيين في فلسطين ال٤٨ كانوا جزءا من التفكير الفلسطيني في منظمة التحرير حتى أقيمت السلطة، ثم بدأت الأمور تتغير. كانوا كل الوقت جزءا من التفكير، والمجموعات التي تحدثت عنها، والتي عُرض عليك أن تكون فيها. السؤال إذا كانت هناك أشياء مكتوبة، هل نستطيع الاطلاع عليها كباحثين، الرسائل التي تكلمت عنها، إذا تكلمت بشكل مباشر عن فلسطينيي ال٤٨ وكيف يمكن أن نراها؟

سلمان الناطور :

ما طرحه ثابت في هذا الموضوع يثير الاهتمام، طرح أمورا جديرة بالتفكير في حال إقامة دولتين لشعبين، أو دولة فلسطينية في الضفة هنا. وأسأل سؤالا ربما يكون غير سياسي: هل يمكن صياغة سلام بمفاهيم الحرب؟ أحيانًا يحيرني هذا السؤال. أعتقد قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، أو حل دولتين لشعبين، يعني السلام بمفاهيم الحرب، وهذا نتيجته أنك تتكلم عن كيانين لا يحلان ما بينهما من صراع، بالعكس يمكن أن يؤججا الصراع بينهما بسبب وجودنا نحن.

نحن سبب في تأجيج الصراع، بين هاتين الدولتين، وإذا فُرضت الدولة الفلسطينية، على إسرائيل، وكانت الظروف مواتية دوليًا للشعب الفلسطيني في إعلان دولة فلسطينية، لا أعرف إذا كان قوات الأمم المتحدة ستحافظ على هذه الدولة من اعتداءات يومية، ومن استيطان..الخ. لا أعرف كيف سيكون

شكلها. حقيقة ما ينجم عن وضع كهذا، أنك لم تحل، ولم تصنع سلاماً، وإنما بالعكس فرضت واقعاً يفيض بصراعات قد تكون اخطر وأصعب مما كان في الماضي.

من ناحية ثانية إذا نجح حل دولتين لشعبين نتيجة مفاوضات، واتفاق على التسوية، وفيها حل قضية اللاجئين، وحل قضية الاستيطان، وحل قضية حق العودة، وكل الأمور المتضمنة في المشروع الفلسطيني، فلن تعود لديك مشكلة مع المشروع الإسرائيلي، والمشروع اليهودي.

المشكلة الأساسية، التي كانت وما تزال حتى اليوم، وقد قالها الدكتور عزمي هي الصراع هنا بين مشروعين: بين المشروع الفلسطيني، والمشروع الإسرائيلي، لكن الفرق بين المشروعين أن المشروع الفلسطيني مشروع تحرر قومي، والمشروع الإسرائيلي مشروع كولونيالي إحلالي، ولا تستطيع أن تضع المشروعين على نفس المستوى، ولا بد أن تكون هناك حالة صراع، لا يمكن للمشروعين أن يصلا لمرحلة توافق بينهما، إلا بحل المشروع الكولونيالي.

أنت لا تستطيع أن تحقق المشروع الفلسطيني، القائم على تحرر وطني، مع وجود المشروع الإسرائيلي، لأنه مشروع كولونيالي وإحلالي على حساب المشروع الفلسطيني، ولذلك أقول إن بناء التفاوض، وبناء العلاقة، في حل هذا الصراع، على موضوع حق تقرير المصير، يثير التساؤل: تقرير المصير لمن، لفئة معيّنة، أم للجميع؟

فحق تقرير المصير كما أفهمه مصطلح من القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر، حل مشاكل أوروبية، وأفرز حربين عالميتين، وأنشأ القومية والدولة القومية، إذا طبقته هنا ستخلق نفس التعقيد، تقيم الدولة اليهودية بناء عليه، وبعد ذلك تبحث ما هو تقرير المصير لهذه المجموعة أو تلك؟ وفي اعتقادي أن هذا الصراع، الذي نشأ قبل أكثر من ستين سنة، بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، يُعالج من خلال تسوية تبنى على تصحيح الغبن التاريخي. فنحن في مواجهة الصهيونية لا نستطيع أن نحضر المفاهيم السياسية التي قد تكون صحيحة في محلات معينة، ولكن في ظروف مختلفة، ونطبقها هنا.

ما حدث في العام ٤٨ هو بداية سلسلة من الخطايا الإسرائيلية التي قام الشعب الفلسطيني بدفع ثمنها. أقل ما يمكن عندما تريد أن تتحدث عن المستقبل، وعن علاقات، وعن تسوية، أن تأخذ الجانب الأخلاقي في هذا الشأن، وأن تصححه.

لا أريد التعايش مع مجرم، ولا أريد أن أسلم عليه. وعلى القيادة الفلسطينية إذا أرادت أن تفتح أفقا أوسع، يجب أن تفتح هذه الأفق. ولكن في الأساس للشعب الإسرائيلي اليهودي، حتى يفكر بطريقة أخرى، يجب التأكيد على الجانب الأخلاقي في المسألة، الذي كان مغيّبا، جرى تغييبه في صيغ معيّنة في العالم لحلّ مشاكل أخرى، ولكن نحن إن غيبنا الجانب الأخلاقي، وبالذات قضية تصحيح الغبن التاريخي، فلن نتقدم بحل الدولتين، وطبعًا إذا صار تحرك في هذا الاتجاه، أرى أنه سيكون أقرب إلى حل الدولة الواحدة من حل الدولتين.

وديع عواودة:

في ما يتعلق بمكانة الفلسطينيين في إسرائيل، عندنا مجموعة من الباحثين والمراقبين، لديهم اجتهادات مفادها أنه في حال إقامة الدولة الفلسطينية، ستزداد علاقاتنا مع اليهود سوءا. وأنا أقول باختصار شديد أنه يمكن الشك بهذه الرواية، وربما يحدث العكس، لسببين: مجرد فكرة التصالح، وفكرة الدولة الفلسطينية في حالة أنها أقيمت، وكيفما اتفق، ربما يدفع إلى نوع من الاحتواء بإرادتنا، أي ربما نساعدهم حتى على احتوائنا مجددًا. وأنهم يعتمدون خطاب العقل، وليس خطاب المحقين، لذلك يمكن أن يبادروا للعودة من العداء إلى الاحتواء، لأنهم يدركون حقيقة القنبلة الموقوتة أيضاً، لذلك يسعون إلى تفكيكها، ومحاولة إرضائنا بمواطنة أكثر.

التأكيد في السنوات الأخيرة على قصة الوطن وليس المواطنة، مصدره أنهم أغلقوا الأبواب أمام الفلسطينيين في ال٤٨، وفي اللحظة التي يفتحونها، سنفرح ونعود للتمسك بالمواطنة، وهذا يبرر القول: في حال قيام دولة فلسطينية، لن تكون العلاقات بيننا وبين الإسرائيليين بالضرورة أسوأ مما كانت من قبل.

الملاحظة الأخيرة، أننا على طرفي "الخط الأخضر"، وفي كافة القضايا، من المفروض أن نتحرر من خطاب المحقين، علقنا ليس فقط في خطاب الضحية، والضحوية، بل في خطاب المحقين.

هل تتوفر عندنا مواصفات الجماعة القومية، بكل ما لها من استحقاقات سياسية، على أرض الواقع هذا غير موجود، حتى الآن توجد الكثير من النواقص، ولكن لا نفترض أننا هكذا. في تصوّري يجب أن نكون أذكياء في استخدام هذه القنبلة الموقوتة المؤجلة، بشكل ذكي، لأن الصدام معهم في هذه المرحلة لن يؤدي إلا إلى نتائج مدمرة.

بكلمة واحدة أقول لا يجب أن يُستنتج من كلامي أن إسرائيل دولة عظمى وقوية، هذه الدولة فيها ثغرات، ويمكن أن نحسن استغلالها، واستغلال نقاط ضعفها، في خدمة مشروعنا الوطني.

سامي أبو شحادة :

سأعود لموضوع التواصل، وهو مهم جدًا، وكلما تناقشنا أكثر أشعر بأهمية هذا الموضوع، وما تقوم به "مواطن" و"مدى". لكن أهميته تدل، بالضبط، على مدى سوء الوضع الراهن. نحن، هنا، في مساحة جغرافية ضيقة، رغم أن الناس، نظرياً، تستطيع أن تزور بعضها من مدينة إلى أخرى، حتى سيراً على الأقدام. من ناحية عملية، لا أحد يحب أن يقاطع يافا، لأن الوضع في يافا تغيّر بعد العام ١٩٤٨، بالعكس ربما نجد حلاً ما لتكون الجلسة القادمة، واللقاء في يافا، وبالنسبة لموضوع التصاريح ربما توجد حلول.

كما أطرح سؤالين: الدكتور ثابت تحدث عن موضوع هذا الشعب اليهودي الإسرائيلي. من هو الشعب الإسرائيلي؟ أو من هو الشعب اليهودي؟ وما أراه أننا نخترع شعبا جديدا، رغم أن هذا الشعب لا يرى نفسه هكذا، نشددُ كثيرًا على الهوية الإسرائيلية لليهود الموجودين على "أرض إسرائيل التاريخية"، ونريد اختراعهم كشعب إسرائيلي حتى نستطيع أن نجد لهم حلا.

نحن لا نريد أن نكون سيئين، ولا نريد أن نطردهم، ولكن هم لا يرون أنفسهم هكذا. الجماعة لا يرون أنفسهم كشعب إسرائيلي، بل يرون أنفسهم كشعب يهودي، لكل يهودي في العالم حق المواطنة في الدولة الإسرائيلية. فهل نضطر، ولأن الحل السياسي أسهل، لنقول لهم: يا جماعة "إحنا عاملين معروف معكم"، وسنعترف بكم كإسرائيليين، وتعالوا لنتفاهم؟ هم لا يرون أنفسهم هكذا. يجب أن نفكر بطريقة أخرى، أطرح السؤال، ولا يوجد عندي جواب.

بالنسبة للأمور التي طرحها الدكتور عزمي، لا أستطيع أن أفهم لماذا يوجد هذا الضعف، أو الشعور بالضعف، عند القيادة الفلسطينية؟ وما مصدره؟ الضغط وعامل الوقت، لذا يقولون نريد الحل، ولماذا العجلة؟ لا أفهم هذا، وأنا على يقين أن جزءاً كبيرا من النوايا لدى القيادة جيد، وهم مناضلون، ومنهم من خاطر بحياته، ولكن لماذا الإحساس بالضعف، ولماذا استعجال الحل؟

مسألة أخرى: إذا تناقضت برامج حقوق تقرير المصير المختلفة، لماذا توجد فرضية لدى الدكتور عزمي بأنها تكمل بعضها؟ إذا كانت البرامج متناقضة كيف ستخدم الإستراتيجية في نهاية الأمر؟

محمد دحلة:

رأب الصدع الفلسطيني عن طريق الفلسطينيين في ال٤٨ في الدولة المستقبلية، نحن اليوم لا نستطيع أن نقوم بهذا الدور. حاولنا، وحاولت بعض القيادات على الأقل، وتعاملنا مع الموضوع كصلحة عربية.

لا توجد عندنا أدوات كافية، وإذا كانت عندنا لم نستعملها. عندنا أوراق ضغط على مستوى القيادة، وحتى هناك أدوات سياسية. "الجبهة" واضح أنها متفقة مع خط السلطة الفلسطينية، "التجمع" غير متفق مع السلطة، "الحركة الإسلامية"، رائد صلاح كذلك. لذا، ليس من السهل لعب هذا الدور.

ما ذكر بالأمس عن استثناء الفلسطينيين في ال٤٨ في اتفاقية أوسلو، أو اتفاقيات سياسية بين المنظمة، وما بين السلطة وإسرائيل. يجب أن نتذكر

أننا ننسى الأساس فلسطينيًا، والأساس هو المنظمة، وليس السلطة، فالسلطة نتاج للاتفاقيات.

المضحك أن ما أنشئ بموجب اتفاقية فلسطينية يصبح مصدر الصلاحيات، يفاوض، وتتوقع منه الآن أن يضع شيئا يتعلق بال٤٨. وأقصى الطموح أن يُدمج في الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني بند يحترم حقوق الأقلية بموجب القانون الدولي.

هذا يعيدني إلى ما تحدثت عنه بالأمس في موضوع قبولنا نحن في ال٤٨ بالهامشية، هل أقصى طموحنا أن نتحدث عن القانون الدولي، القانون بحد ذاته موجود، هل احتاج لبند يقول إن إسرائيل تحترم حقوقنا، بموجب القانون الدولي؟ لكن القانون الدولي موجود، ماذا يفيد هذا البند عندما يكون أي بند في اتفاقية إسرائيلية ـ فلسطينية غير قابل للتطبيق أصلا في القانون الإسرائيلي، أو لا قيمة له في المحاكم الإسرائيلية.

أفهم لماذا يترك المفاوض الفلسطيني هذا الموضوع، لأنه لا يستطيع أن يحمل العنزة الأولى، وأنت تفرض عليه حمل عنزة أخرى! تريد تحميله قضية ال٤٨! وأفهم الخطر الذي لم يتكلم عنه الدكتور عزمي، الذي تكلّم عن خطر آخر، وأفهم الخطر أن هذا المفاوض الفلسطيني، أو هذه الجهة الفلسطينية، تفاوض فيما يتعلق بمصيري وقضاياي، وأفهم أن هذا خطر كبير بالنسبة لي: النتيجة النهائية ستكون هذا البند، لذا أقول للمفاوض: قل خيرًا أو فاصمت، واترك لي القضية.

ملاحظة للدكتور عزمي بما يتعلق بشارون ورؤيته، كأنني فهمت من كلامك وكأن شارون صار عنده قبول للدولة الفلسطينية، أنا لا أذكر ذلك، ولم يقله شارون. شارون انسحب انسحاباً أحادي الجانب من غزة، وبعض المناطق في الضفة الغربية، ولكنه لم ينطقها على لسانه ولا مرة، على الرغم من "خارطة الطريق"، وعلى الرغم من أن القيادة تغيرت، وتوفي عرفات، وجاء أبو مازن وكان شريكاً براغماتيا، ومع ذلك حتى غزة انسحب منها شارون، في وجود أبو مازن، ودون تنسيق معه.

كانوا يتكلمون عن نوع معين من الانسحاب، لم يكن انسحابا كاملا، وإنما إعادة انتشار، أو فك ارتباط، لذا لم يكن ثمة حديث لشارون عن دولة فلسطينية، تقام وراء الجدار، ولا كانت عنده نية. أشك في ذلك.

نديم روحانا:

نحن نميل للحكم على الماضي من منظور الحاضر. مثلاً، قضية التنازل عن حق العودة، البعض يعتقد أن التنازل لم يحصل. وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمة التحرير، واستثناء الفلسطينيين في ال٤٨. لا زلت أعتقد، رغم مداخلة الدكتور عزمي، أن هذا صحيح. هناك استثناء. يقول الدكتور عزمي إن هذا كان جزءا من تفكير منظمة التحرير. قال حتى لم يكن دورهم غائبا عن تفكيرها. السؤال ما مضمون ذلك الجزء من التفكير؟.

أتحدث عن فترة ما بعد سنوات السبعينيات، مع بروز حل الدولتين بشكل أوضح. ماذا كان التفكير عن الفلسطينيين في ال٤٨؟ التفكير أنهم كانوا في النقاش الداخلي قنبلة موقوتة؟ هذا التفكير يخيفني. أنا لست قنبلة، ولا قنبلة موقوتة، الإسرائيليون يتكلمون عن قنبلة موقوتة ديمغرافية.

القول إن هذه القنبلة موقوتة، ودعوها إلى النهاية، لتحقيق الهدف الاستراتيجي في نهاية الأمر، أعتقد أن هذا الكلام لا ينفي أننا لا نزال نفكر في إطار الحصول على حل منفرد، الحل الذي ذكرته أنت بشكل واضح جدًا. ودوري أصبح مضمراً في حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الدولة.

ولن نحصل على ذلك. لذا، في هذه المرحلة ثمة قناعة متزايدة بانهيار حل الدولتين. في الوقت الحاضر توجد حالة قلق وتغيير، هناك ثورات في العالم العربي. هذه حالة قلق وتغيير، ولكن فيها نوع من التفاؤل.

ما أقترحه هو التالي: أن نضع على الأجندة الفلسطينية حقيقة أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حتى إن كان في التجمعات المختلفة، مثلما اقترح الدكتور عزمي، يجب أن يكون بالتنسيق بين أجزاء الشعب الفلسطيني، يجب أن يكون على أجندة الفلسطينيين في الداخل أيضًا، وأن

يقرروا ماذا يريدون هم، وبالتالي يصبح التنسيق بينهم وبين الفلسطينيين الآخرين ضروريا، لتكون رؤيتهم شاملة.

ما قاله محمد بخصوص الفلسطينيين في الداخل.. أنا أثني عليه.. نحن لسنا طرفا محايداً ينظر إلى ما يجري في الضفة بين حماس وفتح، نحن جزء مستثنى من المعادلة، من المشروع الوطني، ويجب أن نكون جزءا من المشروع الوطني.

ثابت أبو راس:

سأعترف اعترافا كاملا: كان من الأسهل عليّ، في البداية، القول إنني لست موافقا على حل الدولتين، ستكون هناك دولة واحدة، من ناحية جغرافية على الأقل. ومع ذلك، بما أن هذا اللقاء للعصف الفكري، وتبادل الآراء، أردت في مداخلتي معالجة جوانب أخرى.

وبالنسبة للسؤال حول طبيعة الدولة في إسرائيل بعد اتفاقية السلام، قلت التالي: إسرائيل أصغر جغرافيًا ستكون دولة أكثر يهودية وأكثر عنصرية. إسرائيل بعد الانسحاب دولة أكثر عصبية، متوترة، وشبه ممزقة اجتماعيًا وسياسيًا، إسرائيل ستعوض شعبها عن الانسحاب من المناطق المحتلة بتشديد الخناق على الجماهير الفلسطينية في ال٤٨، هذا بالنسبة لطبيعة الدولة.

وبالنسبة لسؤال: من هو الشعب اليهودي؟ أعتقد أن أحد مصائبنا الكبيرة أن دولة إسرائيل أصبحت منفذ اليهود للعالم، ليس للخمسة ملايين بل لما بين ١٣ و١٤ مليون يهودي في العالم. ونحن نحتاج للمطالبة بحزم بتطابق حدود المواطنة مع الحدود الجغرافية لإسرائيل. لا يصح أن هذا اليهودي في نيويورك صاحب تأثير، وحقوق، أكثر مني. ولماذا يرى في بلادنا حلا لليهود في العالم.

وفي موضوع الحدود، نستشف المستقبل من الوضع القائم أولاً، ونبني مستقبل العلاقة بيننا وبين شعبنا، وبين دولة إسرائيل بناء على اتفاقية السلام قبل كل شيء.

الحدود مرة أخرى من أكثر سمات الدولة الحديثة، وجود حدود ثابتة ومعترف بها دوليًا، ولكن أضفت أن الحدود تنفتح في زمن العولمة، وربطتها بانتشار وسائل الإعلام، فلا يمكن تصور ما يحدث في الدول العربية دون الفضائيات ووسائل الاتصال، ودون الفيس بوك والتويتر، الثورة وشعارات الدولة لم تتوقف في مرسى مطروح على الحدود المصرية الليبية، اخترقتها، وهذا ما أردت التركيز عليه.

قضية نقل "المثلث" ليست اقتراح ليبرمان. اليوم يتم ترسيم حدود جديدة لإسرائيل، في مؤسسات مدنية ومؤسسات عسكرية، ونُشر عن بعض هذه الأمور، تسيبي ليفني اقترحت هذا الأمر مع أبو مازن في المفاوضات الأخيرة قبل سنة.

الصهيونية استطاعت تدمير وتجزئة الشعب الفلسطيني، عرب القدس أصبحوا وحدهم، ليس الضفة والقطاع وعرب ال٤٨ إنما عرب القدس والشتات، صرنا خمس مجموعات. أعتقد توجد حاجة لأن نفكر بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، في مجلس وطني فلسطيني ليجمع شملنا، هذا مجرد اقتراح.

أقترح أيضًا موضوعا لطاولة مستديرة قادمة: المبادرة للتفكير في كيفية تطوير آليات لخطاب الدولة الواحدة في المجتمع اليهودي.

عزمي الشعيبي:

بالنسبة لموضوع يهودية الدولة، أحكي لكم، وأربط بما دار للدفاع أحيانًا عن أناس غير موجودين على هذه الطاولة. توجد الكثير من الوثائق حول رفض حاسم للقيادة بشكل عام لهذه الفكرة. الطريقة التي استخدمها بعض الساسة الفلسطينيين في تناول هذا الموضوع، لا تعني التسليم به، وإنما تندرج في باب الاعتراض التكتيكي، كأن يقولوا لهم: هذا لا يخصنا، وهذا القول لا ينطوي على تسليم بيهودية الدولة، وإنما على رفض للمبدأ نفسه.

كذلك، يجب التمييز بين ما يقال في وسائل الإعلام، وما يقال في الأماكن التي تُناقش فيها هذه الأمور. في خطابه أمام المجلس المركزي، قال أبو مازن:

لن نقبل بفكرة يهودية الدولة، وربط هذا القول بما يلحق بالفلسطينيين في ال٤٨ من ضرر.ولكن ليس بالضرورة أن لدى القيادة رؤية واضحة حول كيفية معالجة هذا الموضوع.

وبالنسبة للكلام عن تعارض المشروعين الفلسطيني والإسرائيلي. المشروعان القوميان متعارضان بالتأكيد، ولكن يجب أن نرى ما حدث للمشروعين في السياق التاريخي. حصل تآكل لدينا فيما يعرف بالثوابت، وحصل أيضاً في المشروع الصهيوني. من يرى كيف بدأ المشروع الصهيوني، على أساس إقامة دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية، من أيام المفاوضات مع الإنجليز إلى الصراع الداخلي الإسرائيلي للموافقة على قرار التقسيم، إلى أدبيات ومواقف الأحزاب الإسرائيلية، يلمس التغيير التدريجي فيما يخص النظر إلى الموضوع الفلسطيني.

كانوا يريدون محو المشروع الفلسطيني، لم يعترفوا به وكافحوا الرواية الفلسطينية ، لم يوجد شيء في نظرهم اسمه فلسطين، والتآكل كان تدريجيا وشمل أولا الأحزاب العمالية وامتد إلى الليكود، حيث جاء مشروع شارون الحل أحادي الجانب .

يجب أن نقرأ صيغة التفاهم بين الأميركيين والإسرائيليين في حينه. الوثيقة التي تفاهم شارون مع بوش حولها، والتي من ضمنها، وفي جوهرها رؤية بوش بخصوص الدولة الفلسطينية. صيغة التفاهم كانت تحمل قبولاً ضمنيًا من قبل شارون بموضوعة الدولة في غزة وبقايا الضفة خلف الجدار، وسبق هذا الموقف التراجع عن المطالبة بأراض في شرق الأردن. ذهب شارون إلى الأردن وأعلن رسميًا أنه لم يعد يطرح أن الأردن هي الدولة الفلسطينية. أريد القول إن هذه مراحل تدل على تآكل المشروع الصهيوني.

تعقيب:

في العام١٩٤٧ وافقت القيادة اليهودية على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وفي العام ١٩٤٩ توسعت الحدود، وكذلك في العام ١٩٦٧، فغير صحيح أن النظرة تآكلت، الصحيح أنها تتوسع.

عزمي الشعيبي:

يجب أن نرى التطور في إسرائيل على الصعيد الأيديولوجي الحزبي، بين ما كان موضوع صراع داخلي في حزب العمل ومبام، وبن غوريون وصراعه مع ميناحيم بيغين، الذي كان ضد كل ما وافق عليه بن غوريون. في العام ١٩٧٧ حصلت ردة يمينية في إسرائيل، ذهب الحكم إلى الليكود، وكان أقصى ما قدمه بيغين مقابل الصلح مع أكبر دولة عربية، حكما ذاتيا شكليا للفلسطينيين في إطار دولة إسرائيل، ولم يكن صادقاً حتى في هذا الأمر. لذا، أتحدث عن فكرة بيغين، وما حدث من تحوّل في النظرة إلى الصراع مع المشروع الفلسطيني. وفي هذا الجانب حصل تراجع.

هل الزمن لصالح الفلسطينيين؟ هذا سؤال يحتاج لإجابة موضوعية. توجد وجهة نظر لبعض الناس تقول إن الزمن ليس بالضرورة لصالح الفلسطينيين، وأن الزمن يجب التعامل معه بحذر شديد، قد لا يمكننا في مرحلة ما أن نوقف التقدم الإسرائيلي إذا استمر في الضفة الغربية مشروع الاستيطان، وهذا يشكل خطرًا إضافيًا على الفلسطينيين.

نديم روحانا:

هذا نفس النقاش الذي جرى قبل أوسلو. أيامها قالوا: دعونا ننقذ ما يمكن إنقاذه. والآن بعد عشر سنوات أو ٢٠ سنة على أوسلو، ما حدث أن المشروع توسع.

عزمي الشعيبي:

من المنطقي أن نقارن الوضع الحالي لحجم الاستيطان بالوضع المتوقع لو أن أوسلو لم تحصل. ما اعنيه أن الزمن ليس لصالح المشروع الصهيوني كما عبر عنه قادة الحركة الصهيونية في حينه. يوجد تفكير لدى البعض أن الزمن ليس لصالحنا.

الفلسطينيون في القدس لا يمكن أن يتحولوا إلى تجمع فلسطيني قائم بذاته، فمثلا إذا ما ضمهم الإسرائيليون سيلتحق هؤلاء بتجمع الفلسطينيين في ال ٤٨، وإذا قذفوهم إلى خارج المدينة سيلتحقون بفلسطينيي ال ٦٧، وعموما المشروع الإسرائيلي في حيرة، بين ابتلاعهم وقذفهم، وفي الحالتين لن ينشأ تجمع مختلف عن التجمعات القائمة. الموضوع لا يتقرر من قبل طرف واحد حيث يوجد الطرف الثاني، وهم الفلسطينيون في القدس، ما هو خيارهم؟

نديم روحانا:

خيارهم، استطلاعات الرأي..

عزمي الشعيبي:

إذن هم اختاروا أن يكونوا عند ال٤٨..

تعقيب:

– للأسف أنا أعيش في القدس، توجد حالة أسرلة غريبة، في حالة السعي للحصول على جواز سفر إسرائيلي..الخ، هم يقولون نحن أهل القدس، يقولون عن غيرهم أهل الضفة.

عزمي الشعيبي:

ما زلت أقول إن مشروع الفلسطينيين في القدس هو إما أن يصبحوا جزءا من مشروع ال٤٨ خاصة أهل المدينة الذين يعيشون في مركز المدينة وداخل الجدار، وإما أن يصبحوا جزءا من الضفة الغربية وهم مجموع سكان القرى والمخيمات المحيطة بالجدار، حيث أن هؤلاء غير راغبين أن يبقوا معلقين لا هنا ولا هناك.

أعتقد أن الأغلبية اليوم راغبة بأن تكون جزءا من ال٤٨.. وفي النهاية ما يهمني اليوم هو دورهم في أي برنامج نضالي وطني. ثمة من يرى أن التحركات الوطنية التي تنجح في القدس، هي التي تجري بالتنسيق مع فلسطينيي ال٤٨، وليس مع نشطاء الضفة.

تعقيب:

نقطة أخيرة في موضوع الزمن، وما إذا كان في صالح الفلسطينيين أم لا. أحيانًا الصياغة تخلق نوعاً من الالتباس. وجهة النظر، التي تكلّم عنها الدكتور عزمي ربما تكون على النحو التالي:

في اعتقاده أن الزمن ليس في صالح الفلسطينيين، من ناحية إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن قد يكون في صالحهم بمعنى آخر، أو قد لا يكون. هذان أمران مستقلان. ما المقصود؟

موضوع الدولة، أم موضوع الفلسطينيين في المستقبل؟ أعتقد أن الالتباس وقع في هذه النقطة.

الجلسة الخامسة

تأثير إمكانية انهيار حل الدولتين، أو استمرار الوضع القائم على العلاقة بين الفلسطينيين.

محمد دحلة:

التقيت مع أبو عمار، في بداية مجيئه إلى غزة في العام ١٩٩٤، وكان عندي هاجس، وكنت وقتها شاباً صغير السن، ورأيت أن دولة فلسطينية ستنشأ، والجماعة نسونا ـ كنت وقتها قد أنهيت رسالة ماجستير في أمريكا عن المكانة القومية للعرب داخل إسرائيل، ابتداء من الحقوق الفردية، والحقوق الجماعية، والمساواة..الخ ـ كنا في مكتب أبو عمار وسألته:

أبو عمار في الأوراق التي وقعت عليها، لم أرَ أي تطرق لعرب ال٤٨، ماذا سيحل بنا؟ كنت كالشاب الخائف. فنظر إليّ أبو عمار، وكنت أتوقع أن عنده رؤية مستفيضة، أو أنه سيفجر أمامي قنبلة مؤجلة وما إلى ذلك.. نظر أبا عمار، وكان وراءه صورة للأقصى، التفت لي وقال: اليهود سيأخذون الأقصى، اليهود سيأخذون القدس يا محمد.

لم أفهم ما العلاقة بين الاثنين، ولكن بعد ذلك شُرح لي أن هذه كانت طريقة للتهرب من الإجابة على سؤالي. في لقاء آخر قبيل وفاته، وعندما كان محاصرًا، ذهبت إليه بسبب قضايا تخص الجدار والأراضي، كنّا وحدنا في مكتبه، عندها سألته:

يا أبو عمار لماذا لا تستغل أنت القنبلة النووية الفلسطينية، فرجع وأنزل النظارات، ظنًا منه أنه توجد قنبلة بالنقب أو مكان آخر، ونحن لم نضربها حتى الآن، فقال لي: ماذا تقصد؟ فشرحت له وقلت: لماذا لا نطرح بقوة موضوع الدولة الواحدة والدولة ثنائية القومية.. الخ.. وهكذا نستعمل احتياطي ال٤٨.

هذه المرة تفاعل مع الفكرة، وبدأ العد بالأرقام، قال لي: نعم صحيح وأخذ يعد بين النهر والبحر كم يوجد يهود ويختصر من اليهود الروس، بأن نصف مليون روسي غير يهود، ويعد الفلسطينيين في الداخل، وفي غزة وفي القدس والضفة.

طرحت تساؤلات عن تأثير إمكانية انهيار حل الدولتين، وعن أثر استمرار الوضع القائم، على العلاقة بين الفلسطينيين. الوضع القائم لا يعني انهيار حل الدولتين. لذا، هذان حلان منفصلان. سأبدأ بخيار استمرار الوضع القائم على العلاقة بين الفلسطينيين، وبعد ذلك أنتقل إلى الوضع في حال انهيار حل الدولتين.

لا أعرف كيف سنعرف أن الحل قد انهار، إلا إذا خرجوا على الملأ، وكلنا تكلمنا وقلنا أنه انهار، واتفقنا فلسطينياً على ذلك، فهناك من يقول اليوم أن هذا الحل قد انهار، حتى على مستوى القيادة الفلسطينية التي تفاوض، أي على مستوى المفاوضين.

إذا استمر الوضع القائم، لنفهم كيف ستكون العلاقة، علينا أن نعرف نوع العلاقة القائمة اليوم بين الفلسطينيين داخل ال٤٨ وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بشكل عام، وبالأساس في الضفة الغربية، بسبب الوضع الخاص بغزة.

كنت أتوقع بالأمس أن نسمع عرضاً أوسع للعلاقة من العام٤٨ وحتى اليوم. لم يجر عرض تاريخي لهذا الموضوع. وباختصار شديد:

العلاقة مرت من العام ٤٨ وحتى اليوم بتطورات كبيرة، ابتداء ربما من القطيعة من العام٤٨ وحتى ال٦٧، التخوين وليس قطيعة فقط، كان ينظر

إلى عرب ٤٨ على أنهم خونة، وعلى أن جزءاً منهم ينخرط في الجيش الإسرائيلي، والمؤسسات الإسرائيلية..الخ. بعد هذا جاء عقد السبعينيات، و"يوم الأرض"، وإعادة الاعتبار إلى عرب ال٤٨، من قبل فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعدها تأثيرات أوسلو على هذا الموضوع، وكانت له تأثيرات مختلفة، وحصل عندها نوع معين من التنسيق السياسي على المستوى القيادة الممثلة في الكنيست، والقيادة الفلسطينية، ولكن كان هناك تخوف كبير من قبل الفلسطينيين في ال٤٨ من القضاء أو الإجهاز على أي حل لمشكلتهم في إطار هذه التسوية.

اقتراب الحركة الوطنية الفلسطينية، أو رموز الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى الضفة، أي إلى الباب أو الساحة الخلفية لعرب ال٤٨، زاد في اعتقادي وقوّى مشاعر وطنية فلسطينية عند الفلسطينيين، لم يجرؤوا على المجاهرة بها من قبل أمام الشارع والمجتمع الإسرائيلي.

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، قدوم رموز منظمة التحرير الفلسطينية، إلى رام الله.. قوى الشعور الوطني عند الفلسطينيين في الداخل، وقوّى إمكانية القول جهارًا نحن فلسطينيون، ونحن جزء من الشعب الفلسطيني.

الهواجس إزاء إمكانية حل الدولتين، والاعتراف بيهودية الدولة، وبقاء الفلسطينيين في الداخل، كانت قائمة. إعادة جميع المستوطنين من كل المناطق المحتلة إلى داخل إسرائيل، وربما إسكانهم أو تثبيتهم في أراض مصادرة بالقرب من الأراضي العربية، هذا أيضًا كان هاجسا قويا عند الفَلسطينيين.

كيف ستكون العلاقة، وكيف سيكون وضع الفلسطينيين في الداخل بعد هذا الحل؟ وبعد ذلك العلاقة ما بين الفئتين ليس على المستوى السياسي، بل بين الجماهير داخل ال٤٨ والشعب الفلسطيني على كل المستويات.

بالأمس، تحدثنا وكأننا نقول نحن شعب واحد..الخ، ولكن على بعض المستويات العلاقة قوية، وعلى مستويات أخرى ضعيفة. وعلى مختلف المستويات العلاقة مشوّهة، تحتاج إلى إعادة تنظيم، وإعادة تفكير، وإلى بعث للحياة فيها من جديد.

إذا بدأنا، مثلاً، بالحالة الاقتصادية، لا توجد علاقة منظمة، وممنهجة، ولم يتم التفكير فيها. لا ينبغي أن ينحصر كل التفكير في العلاقة، في الكلام عن القنبلة الموقوتة من جانب القيادة الفلسطينية. ومن المؤسف عدم وجود أبحاث كافية عن الموضوع.

صحيح نقول لا نريد كلمة علاقة، لأننا شعب واحد، ويمكن أن نستعمل كلمات أخرى مثل تفاعل، ولكن هذا مهم بحثه بغض النظر عن الفلسطينيين خارج فلسطين، من المهم أن تبحث هذه العلاقة، هل توجد أبحاث؟ أنا بحثت قبل المحاضرة، وقبل هذا اللقاء، عن أبحاث مستفيضة في هذا الموضوع، وعن تطور العلاقة، وتأزمها، والصور النمطية، الموجودة لدى كل فئة عن الفئة الأخرى. لا توجد أبحاث، في حين عشرات، بل مئات الأبحاث عن العلاقة بين العرب واليهود في إسرائيل.

على المستوى الاقتصادي لا توجد علاقات اقتصادية متطورة، توجد بعض العمالة الفلسطينية التي تدخل للعمل في القرى العربية، وهذا يعيدنا إلى المفهوم الاستخدامي، أو الانتهازي إن شئت، لأنها عمالة رخيصة. وكذلك تبضّع الفلسطينيين من ال٤٨ في الأسواق الفلسطينية في الضفة، السبب نفسه لأنها بضاعة رخيصة.

الحاجة أم الاختراع. والحاجة هي التي تفرض هذه الأمور، وليس وجود البرنامج المنهجي. وبعد ١٧ عاماً على قدوم السلطة الفلسطينية، توجد بعض البوادر في الجانب الاقتصادي. فقد أقيم مؤتمر المال والأعمال في الداخل الفلسطيني، في الناصرة، وحضره رجال أعمال فلسطينيون، كما توجد الآن نواة مبادرة أولى للتفكير بإقامة جسم اقتصادي مشترك بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، على المستوى الاقتصادي.

موضوع المصالح يجب ألا يُهمل لأن المصالح لها دور كبير في تحريك كل الأمور حتى في هذا المجال. لم يكن عندنا غرفة تجارية مشتركة، ربما هناك غرفة تجارية مشتركة، ومؤسسات اقتصادية مشتركة بين فلسطين وكل دولة في العالم، ولكن لا وجود لجسم اقتصادي مشترك بين فلسطينيي ال٤٨ وفلسطينيي الضفة الغربية.

وإذا انتقلنا إلى الجوانب الاجتماعية، حتى في هذه العلاقات ما يبنى على المصلحة أو على نوع معيّن من الحاجة. انتقلنا للعلاقات الاجتماعية حتى في العلاقات الاجتماعية هنالك علاقات أيضا مبنية على نوع معين من الحاجة أو المصلحة، التي هي ليست علاقات اجتماعية قوية، بمعنى علاقات اجتماعية بين أبناء الشعب الواحد.

مثلاً، يوجد زواج ولكنه على الأغلب مبني على مصلحة، أي ابن الضفة يتزوج فتاة من ال٤٨ حتى يأخذ هوية.. نرجع لموضوع الامتيازات وبالعكس الكثير من الداخل يتزوجون امرأة ثانية، عجوز يتزوج واحدة من الضفة صغيرة في السن.. أمثلة كثيرة على الموضوع بأن العلاقة الاجتماعية أيضا مشوهة، وليست علاقة اجتماعية سليمة بما فيه الكفاية.. الموجودون هنا توجد بينهم علاقة قوية، ولكن كم توجد صداقات؟ على مستوى صداقات وروابط على جانبي "الخط الأخضر"، يوجد القليل.. على مستوى أن يدعوا الناس إلى حفلات ومناسبات.. الخ قليل جدًا وأكاد أجزم في ذلك وهذا موجود حتى من قبل الجدار..

على المستوى الثقافي أيضًا من المتوقع أن هذا أكبر مستوى ويجب أن يكون به نوع معين من اللحمة والوحدة الخ.. وحدة الحال أيضا في هذا المستوى، يوجد نقص كبير فيما يتعلق بوجود الفلسطينيين من داخل ال٤٨ في الجامعات الفلسطينية مثلاً.. ما هو العدد.. يعدون على أصابع اليد الواحدة.. أنا أتحدث عن انخراط الأكاديميين.. ربما عشرات أو أقل.. الموضوع هنا أنه بسبب عدم وجود هذه الوحدة واللحمة الاقتصادية التفكير الأصلي لفلسطيني ال٤٨ عندما يتعلم أو يتخرج أين حلمه في الشغل ؟ حتى المحاضر حلمه ليس في الجامعة الفلسطينية.

الأغلب يذهب إلى هذا الحل عندما لا يتمكن من إيجاد مكان له في المؤسسة التعليمية الإسرائيلية الأكاديمية ولفظه من هناك بسبب العنصرية...الخ. حتى الإعلام، في القدس أقرأ جريدة "القدس" وجريدة "الأيام" وأستمع إلى صوت فلسطين والخ.. عندما أذهب إلى الشمال أشعر بأني أغير ديسك.. أبدأ أقرأ الصحافة الداخلية "كل العرب" و"حديث الناس" و"فصل

المقال" واسمع "راديو الشمس".. الحديث ليس فقط عن الأسماء. الأخبار تختلف، طريقة تناول المعلومات تختلف، الهموم تختلف.. أين إمكانية العمل هنا وإيجاد شيء مشترك أكبر.

على المستوى السياسي طبعًا حدث ولا حرج. يوجد تنسيق بين القيادات في الداخل والقيادة الفلسطينية إن كان في ما يتعلق بحل الدولتين، دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلية. ولكن لا توجد أحزاب سياسية مشتركة، وحركات سياسية مشتركة بمعنى حركة سياسية مشتركة قوية.

انتقل إلى القطاع الثالث، والجمعيات الأهلية، في الجمعيات الأهلية أنا أذكر كنت عضوا في مجلس إدارة لمركز القدس أنا والدكتور جورج للمساعدة القانونية، وكان معنا الدكتور عزمي. وحتى الجمعيات الأهلية التي من المفروض أن هذا المجال متاح ومفتوح ولا توجد عليه تقييدات قانونية. كم يوجد تداخل ونشاط مشترك ليس على مستوى جمعية وجمعية أو مؤسسة ومؤسسة وإنما في نفس المؤسسة، كم مؤسسة أقيمت كان المؤسسون فيها من شقي "الخط الأخضر"؟ قليل جدًا إذا وجد. كم مؤسسة فيها على البورد من شقي "الخط الأخضر". نادرًا ما يحدث ذلك. وهذا أيضًا شيء مؤسف.

على مستوى النقابات العمالية وغيره لا يوجد، يوجد رفض ولفظ للأسف.. أنا محامي .. نحن تعلمنا في الجامعة العبرية في القدس، كان عندنا أمثلة مثل أهرون باراك.. ممكن أسماء لا تقول لكم الكثير ولكنكم تعرفون أهرون باراك كان رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، ومن الذين وضعوا القواعد وأرسوا الركائز للنظام القانوني في إسرائيل، لأنهم جاءوا دارسين للقانون وبدأوا مع إقامة الدولة.

عندما أقيمت السلطة الفلسطينية ورأيت أمام عيني دولة فلسطينية تبدأ بالنشوء، دولة شعبي تنشأ على بعد مترين مني، كان حلمي أن أكرر التجربة بمعنى أن أكون ممن يساعدون في إرساء القواعد القانونية للدولة الفلسطينية هذه، وقد حاولت أن أنتسب لنقابة المحامين الفلسطينيين، أن أكون عضوا في نقابة المحامين الفلسطينيين، ولكن جوبهت بالرفض، استلمت خطاباً من فريح أبو مدين، كان في حينها في منصب وزير العدل،

وكان السبب أنني لا أستوفي شرط ٢,٧ للقانون وهو أن تكون فلسطينيا، تم التعامل معي على أني غير فلسطيني، فأرسلت له رسالة بأن جدي شهيد استشهد في معركة الشجرة، وأمي من مواليد بيت لحم، واسمي محمد أحمد دحلة، هل يعقل أن أكون عضواً في نقابة المحامين في إسرائيل، وفي نقابة المحامين في نيويورك، وألا أكون في نقابة محامي فلسطين؟! والسبب أنني لست فلسطينيًا!!

مرة أخرى لو تحدثنا عن الشعب الواحد على مستوى العلاقات، هنا أيضًا توجد علاقات مشوهة، بعض الأطباء الذين حاولوا العمل في رام الله تمت مضايقتهم بسبب أنهم ليسوا أعضاء في النقابة الفلسطينية، (صحيح لا تقسم ومكسور لا تأكل وكل حتى تشبع) بمعنى أنه ممنوع تشتغل لأنك لست عضوا، وإن أردت أن تكون عضوا، يقولون لك ممنوع أن تكون عضواً، والجواب يكون أننا نريد تبادلية أي: إذا المحامي الفلسطيني يسمح له أن يكون عضو النقابة الإسرائيلية معناه أننا نسمح لكم وكأنني أنا إسرائيلي وأنا أمون وأقرر في النقابة الإسرائيلية.. هذا هو نوع التعامل.

هذا هو الوضع القائم برأيي اليوم وإذا كنا نتحدث عن استمرار الوضع القائم اليوم كيف ستكون العلاقة الفلسطينية أخشى أن تكون سلبية، إذا لم يكن هنالك عمل جدي لتغيير قواعد العلاقة، فالخوف هو أن نستمر على نفس النهج، ويجب أن نغير هذه العلاقات.. في الوضع القائم اليوم.. الوضع القائم اليوم هو لا دولة، ولا اعتراف بانهيار حل الدولتين لأنه على ما يبدو لن يسارع أحد للاعتراف بانهيار حل الدولتين. الاعتراف أن ينهار حل الدولتين هو سيء جدًا على القيادات في الطرفين وبالتالي لن يتم برأيي.. قد نستنتج ونستنبط ولكن ليس من السهولة أن تصدر القيادة الفلسطينية أو إسرائيل بيانا بهذا الشأن.

في حال انهار حل الدولتين نهائيًا وكان هناك اعتراف بهذا الانهيار، ما الذي سيحصل؟ الموضوع يتعلق بما هي الرؤية التي ستأتي بعد ذلك، وهنا الخيارات متعددة وكثيرة، ما الذي سيطرح، ومن سيكون الطارح؟ وماذا سيكون دور الفلسطينيين في ال٤٨ مقابل الفلسطينيين في الأراضي

المحتلة؟ هل سنستمر في سياسة الانجرار والتهميش، الذي نرضى به، أم سنأخذ زمام المبادرة، ولو لمرة واحدة فقط؟

وأنا أذكر محاولة لأخذ زمام المبادرة أثناء التباحث في "وثيقة حيفا"، عندما كانت حلقة من الفاعلين والناشطين والمثقفين في الداخل، وكنا نطرح هذا السؤال، وكنت من القائلين بقوة أن نقول في "وثيقة حيفا" أننا نرى في الرؤية المستقبلية دولة ثنائية القومية وكان التخوف كبيرا وكان الاعتراض كبيرا حتى من الداخل، ونحن لسنا حزبا سياسيا، ولا سقف لدينا، مثل الموجود لدى الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية الموجودة في الداخل لا يمكنها أن تطرح هذا الطرح، حتى لو آمنت به، وأعتقد الدكتور عزمي بشارة في مرحلة ما آمن بهذا الطرح، ولكن لم يكن بمقدوره أن يقوله جهارًا، لأن هذا معناه التأثير على إمكانية تسجيل الحزب أو مصادقة على القائمة في الانتخابات بسبب قانون أساسي في الكنيست يقول إن من لا يعترف بيهودية الدولة، لا يمكنه المشاركة في اللعبة السياسية والترشح إلى الكنيست، ولكن كان إدعائي على الأقل في تلك الحلقة أننا جمعينا غير مرشحين للكنيست وبإمكاننا على الأقل أن نقول هذا الأمر وأن نتحدى.

حتى تجاه القيادة الفلسطينية الموجودة يوجد خوف وتوجس عند العرب داخل ال٤٨.. كيف انكسر حاجز الخوف لدى الشباب في مصر؟ وكذلك، يمكن هذا الحاجز انكسر عندي شخصيًا لأني التقيت المفاوض الفلسطيني واحتككت به، وعرفت كيف يعمل، وكيف لا يعمل، وأصبحت أعرف كيف المفاوض الفلسطيني يجتهد، أنا لي الحق بالاجتهاد كما هو يجتهد لأني ابن فلسطين، وما زلت على أرض فلسطين صامدا فيها، وبالتالي لي دوري بالضبط كما له دوره، ولا يجب أن أنجر فقط وراء المقولة التي كانت تقال إن هذا الطرح معناه أن تضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، بمفهوم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

وهذا سمعته كثيرًا، قاله نبيل شعث أكثر من مرة وعفيف صافية، ويقال أن تقولوا أنتم هذا من داخل ال٤٨ هذا معناه أن تضربوا المشروع الوطني

الفلسطيني القائم على إقامة دولة، ويردده الحلفاء المؤمنون بهذه الفكرة في الداخل، لأن هذا معناه تخويف الإسرائيليين.

كما قلت الخيارات كثيرة في حال فشلت فكرة الدولتين. أول ما يُطرح هو موضوع دولة ثنائية القومية. هذا الموضوع أصبح يلاقي رواجاً في الداخل الفلسطيني. أكيد في الضفة وغزة يلاقي بعض الاستحسان والرواج. بعض الأكاديميين وغير الأكاديميين.

الساسة الإسرائيليون يذكرونه كفزاعة في الحقيقة. بعض الساسة الفلسطينيين ذكروا هذا الأمر. أبو العلاء تحدث عنه عندما كانت تتأزم المفاوضات، وصائب عريقات تحدث عنه، ويُجدّد الآن فلسطينيًا. هنالك قلة إسرائيلية تدعم هذا الموقف أمثال ميرون بنفنستي، وحاييم هنغبي وأمنون راز ..الخ.

توجد طبعًا إمكانيات أخرى مثل ديمقراطية علمانية، أو دولة ديمقراطية متعددة الثقافات، أو التقسيم الجديد، والدكتور عادل تكلم عنها، وفي رأيي لم يُعطَ حقه بالتفكير. موضوع التقسيم الجديد للبلاد. بالأمس تكلمت هنيدة وأثارت أسئلة مثل: لا أفهم لماذا أهل "المثلث" عندما يقولون لهم نغير الحدود، ونضمكم إلى السلطة يقولون لا، من منطلق الخوف.

أنا أفهم الأسباب الكثيرة، التي قد يطول شرحها، أولاً لأنهم ينتزعون من مجموعة أصبحت تختلف بعض الشيء، هي مجموعة فلسطينيي ال٤٨ ولهم علاقات وأواصر اجتماعية واقتصادية وغيره . ينتزعونهم من هنا ويضعونهم هناك.. هذا أولاً.

ثانيًا ينتزعون من مكانهم إلى شيء هلامي.. اليوم هم ينظرون أنه لا توجد هناك دولة، نحن لا نتحدث الآن عن تغيير حدود مع وجود دولة قائمة، إسرائيل تنقلهم من مكانهم إلى شيء من الفوضى أو قريب من الفوضى، لا هو دولة ولا دويلة ولا ربع دولة. فأنا أفهم عندما يقولون لا وطبعًا هناك امتيازات اقتصادية وغيره، وهي أن الفلسطينيين في إسرائيل يعيشون على هامش الديمقراطية الإسرائيلية، وعلى هامش الاقتصاد الإسرائيلي.

وهذا الهامش يعطي الكثير من الفتات وهذا الفتات، للأسف، في كثير من الأحيان أكثر بكثير مما يعطيه النظام الفلسطيني للمواطن الفلسطيني، الذي يملك جنسية فلسطينية. وهذا يجعل الفلسطيني يفكر، لماذا أريد هذا.

ولكن الأهم من هذا ما لا أفهمه هو تردد الفلسطينيين داخل ال٤٨ وخاصة في أوساط السياسيين، عندما يطرح هذا الموضوع، وتكون إجابتنا لا.. لا، ولكن نظهر وكأننا نتمسك بالهوية الإسرائيلية، والمواطنة الإسرائيلية والجواب برأيي دائمًا يجب أن يكون إن شئتم فلا مشكلة، تريدون دولة نادي حصرية لليهود فاذهبوا للجحيم.. أنا أول فلسطيني مستعد لتبادل سكاني، ولكن ما بين النهر والبحر يوجد اليوم تساوي في العدد بين الفلسطينيين والإسرائيليين فتعالوا لنقسم فلسطين ٥٠ – ٥٠.

السؤال الأخير الذي أطرحه: هل يمكن لفلسطينيي ال٤٨ أن يلعبوا دورا، وهل يمكن أن يجروا هذه القاطرة، والقاطرة في أي حال من هذه الأحوال، خاصة حل الدولة ثنائية القومية، ليست قاصرة على فلسطينيي ال٤٨ هل عليهم أن يجروا قاطرتين هي القاطرة الفلسطينية الرافضة لهذا الطرح، والقاطرة الإسرائيلية التي بها أيضًا رفض كامل على مستوى الأحزاب السياسية المعروفة لهذا الطرح، ولا أرى أن الفلسطينيين في إسرائيل في المدى القريب بإمكانهم أن يكونوا القطار الذي يجر القاطرات ويؤدي إلى تغيير المعادلة، وتغيير الأمور المطروحة على الطاولة، إلا إذا بدأنا بعمل العلاقة الفلسطينية ـ الفلسطينية من شقي "الخط الأخضر" على مستوى الشباب وغيره، وهذا أمر مهم جدًا في رأيي.

على مستوى الشباب: اعرف وطنك. الفلسطينيون لا يعرفون. الفلسطينيون هنا لا يعرفون. في الداخل أفهم ولكن الداخل لا يعرف هنا يا إخوان... لا يعرف.. هذا مؤسف.. لقاءات الطلاب اقتصرت على قافلة البيارق التي ينظمها الشيخ رائد صلاح، والباصات التي تأتي إلى الخليل، والى القدس، وهو الوحيد الذي يفعل.. نحن ننظر.. نحن ننظر.. لكن على أرض الواقع لا نفعل.. وحاولنا في الماضي على مستوى أحزاب وحركات غير دينية أن ننظم وكنا نفشل في ذلك وهذا مؤسف.. مجرد لقاء طلاب جامعيين من شقي "الخط الأخضر" له أثر كبير في الرؤية المستقبلية للعلاقة، وأيضًا حتى على الحل السياسي.

خليل شاهين:

نحن نتحدث عن مشروعين مختلفين تمامًا في هذه الجلسة المهمة جدًا، في حال غياب الدولة. عندما نتكلم عن الدولة توجد أسئلة عديدة، ولها علاقة بمصير منظمة التحرير، ليس فقط مصيرنا نحن ومصير ال٤٨ بل أيضًا منظمة التحرير ومشروعها الوطني.

سمعت بعض الأفكار في الماضي تقول ممكن نعمل منظمة التحرير كالوكالة اليهودية، أي يصبح دورها كدور الوكالة اليهودية. في غياب الدولة نحن نتحدث عن شيء آخر، عن مشروع آخر. في غياب الدولة سنتحدث عن ضرورة بناء مشروع جمعي لكل الفلسطينيين، عن مشروع يتجاوز "الخط الأخضر"، ويتجاوز الحدود في الشتات، وهو ما يجب أن نعمل عليه، حتى في ظل خيار بقاء الوضع الراهن.

دور الحركة الوطنية في الداخل مهم، بغض النظر عن أي سيناريو ممكن أن يتقدم. والمهم هنا علاقته بالرؤية، رؤية القيادة الفلسطينية للداخل. أنا أختلف مع الأخ عزمي بما يتعلق بهذا الموضوع، أعتقد أنه هنا أصبحت مقايضة كبرى فيما يتعلق بالداخل، باللاجئين عمومًا، وهم لا يتمسكون بحق العودة بالمناسبة إلا إلى الدولة، إلى مشروع الدولة.

وهذا ما يقولونه في الجلسات، ومن يقولون هذا هم القيادة الفلسطينية، ولكن أيضًا الرؤية في رأيي اختلفت بعد العام ٨٨ للداخل، واختلفت أكثر بعد أوسلو، وأنا سأعطي مثالا هنا لأنها محطة مهمة، باختلاف رؤيتهم إلى الداخل، هم ينظرون أولاً إلى ال٤٨ كلهم باعتبار أنهم خزان احتياطي لعملية انتخابية تؤثر في المعادلة الانتخابية الإسرائيلية، بما يدعم في الأخير مشروعهم هم، مشروع الدولة فقط. لا يوجد مشروع استراتيجي أبعد من ذلك.

وفي هذا السياق هناك نظرة أخرى، غير النظرة إلى كل الكتلة الفلسطينية في ال٤٨ .. هناك نظرة للقوى السياسية أيضا، القوى الأقرب لتحقيق الرؤية التي تريدها القيادة.

آمال بشارة:

أنا أتفق مع الكثير من الأمور التي تحدثت عنها وعندي سؤال بسيط: مسؤولية من أن نبني ارتباطات بين الفلسطينيين عبر "الخط الأخضر"؟

عادل مناع:

لنتذكر أن موضوعنا مرة أخرى هو فشل حل الدولتين.. حسب رأيي نحن لا نأخذ إمكانية لمتغيرات كثيرة لم تدخل في النقاش ولكن سأثيرها كمجرد عناوين، كان من الممكن أن نناقشها أكثر. مثلاً موضوع الديمغرافيا.. هذا يقلق إسرائيل جدًا. خلال ١٠ سنوات إذا استمر الوضع القائم، وأصبح الفلسطينيون ٤٩٪ أو ٥٠٪ هذا يغير صورة إسرائيل في العالم.

معنى ذلك أبارتهايد، أقلية تحكم أغلبية، وبهذا يتغيّر معنى كل البنية الهرمية القائمة، بالنسبة لحقوق الفلسطينيين، وخاصة الفلسطيني تحت الحكم العسكري من أسفل الهرم إلى أعلاه. هذا يغير موقف إسرائيل الأخلاقي في العالم. وفي أوروبا أكثر من أمريكا، لن تقبل أوروبا باحتلال دائم لا يظهر أن له نهاية. لذلك لنأخذ هذا الشيء بعين الاعتبار، وهذا بحسب رأيي يقوي موقفنا.

شيء آخر لم يذكر هنا، وحسب رأيي مهم جدًا، ما يجري في العالم العربي. إسرائيل كانت حتى اليوم الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والى حد كبير هذا كان صحيحا، صحيح أن إسرائيل هي ديمقراطية لليهود، ولكنها ديمقراطية، لليهود، ونحن نعيش على هامش هذه الديمقراطية.

اليوم، بينما العالم العربي يتغير، وفي المستقبل ستنشأ أنظمة ديمقراطية عربية. ولذلك هذا أيضًا سيغير موازين القوى الإقليمية، وموازين القوى العالمية بسبب الأخلاقيات، ومواضيع أخرى ستتغير ضد إسرائيل.

مسألة الديمغرافيا، حتى لو سارت ببطء تكون ضد إسرائيل. ولذلك، عدم قيام الدولة الفلسطينية خلال سنة أو سنتين، أو أكثر قليلا، مضر أكثر

بكثير لإسرائيل مما هو بالنسبة للفلسطينيين. لذلك يجب ألا نخاف من أن لا تقوم دولة.

لا أحد يعرف هل القيادة الفلسطينية ستوافق في مرحلة معينة، إذا جاء نتنياهو أو غيره وعرضوا دويلة مسخاً بشروط كذا وكذا. آمل ألا توافق القيادة الفلسطينية، وعندها أنا أعرف أن الوقت يعمل لصالحنا حتى على المدى القصير، وليس المدى البعيد فقط.

دولة واحدة لن تقوم بدل نظام الأبارتهايد خلال سنة أو سنتين أو عشر سنوات، ولكن موقفنا الأخلاقي والسياسي يكون أقوى وفي نهاية الأمر نحقق شيئاً أكبر بكثير من الدويلة المسخ إلى جانب إسرائيل..

إيناس حاج:

أنا عندي ملاحظة وسؤال على حديث محمد. أوافق أنه توجد مشكلة معينة في العلاقة بين الفلسطينيين ـ كما سميناها على جانبي "الخط الأخضر" ـ لكن عندي نوع من عدم الاتفاق مع التعميم بأن العلاقة في أساسها علاقة حاجة أو علاقة مصلحة، إذا حضر الفلسطينيون في الداخل إلى جنين أو إلى رام الله ليشتروا بضاعة أرخص وكذا.

توجد هنا بعض الأمور الصحيحة، ولكن لا أفكر أن هذا التعميم صحيح. حتى في حالات الزواج للحصول على هوية، كما يتزوج شخص بامرأة أمريكية حتى يأخذ (غرين كارد). توجد قوانين اليوم في إسرائيل تعرفونها، قانون منع لم الشمل وكل فترة يتجدد. ومع ذلك هذه الأمور ليست فقط لتحقيق مصلحة. توجد علاقة برأيي لا يمكن اختصارها مع الإشكاليات الموجودة فيها، لا يمكن اختصارها في علاقة حاجة أو مصلحة. توجد حالات أعمق من هذا الأمر.

عدم التواصل جزء من الضرب الذي ضربنا به المشروع الصهيوني، وأصر على كلمة ضرب. العلاقات الموجودة أيضاً ترجمة منهجية لتوجهات القيادة، التي تقول توجد تجمعات، وكل واحد منها له خصوصياته طبعًا كل واحد له

خصوصياته وتحدثنا عن هذا.. ولكن ما ينقص اليوم هو نظرة شمولية مع المحافظة على الخصوصيات.

سؤالي: عندما تقول أنا قدمت طلباً للانتساب لنقابة المحامين الفلسطينيين، وتلقيت جواباً من شخص مسؤول، هل يعرف باقي المحامين الفلسطينيين، أو الشعب الفلسطيني، بهذا الأمر، ولو كان مطلعاً عليه، هل سيكون الرد نفسه؟

عزمي الشعيبي:

باختصار شديد، موضوع السياق مهم. عندما نرى انهيار مشروع الدولتين، هذا لا يعني تلقائيًا التحول إلى الخيار الآخر(دولة واحدة للشعبين) ، القدرة على التحول من خيار إلى خيار تحتاج إلى قوة فلسطينية و ضعف إسرائيلي أي: لم نعد نقبل التسوية التي كنا نقبلها، والتي هي تسوية ظالمة قبلناها في ظروف تراجع الحركة الوطنية، أننا أقوياء ونريد التراجع عن هذه التسوية ونريد طرح مشروع وطني آخر ويتبدل شعارنا من إنهاء الاحتلال عن ارض ال ٦٧ إلى شعار آخر اسمه وقف الأبارتهايد في فلسطين التاريخية، بمعنى إنهاء الأبارتهايد بديلاً عن فكرة إنهاء الاحتلال.

فكرة الدولة الواحدة اليوم ليست فكرة للتسوية. التسوية معناها أن الطرف الثاني يمكن أن يقبل. لذلك إذا ما طرح هذا المشروع يجب أن يكون مشروعا للنضال وليس للحل على أساس التسوية (التفاوض).

كموضوع نضالي ممكن وبصراحة هذا يجب أن يأتي على قاعدة التفاعل الفلسطيني مع التغيير الذي يتم في العالم العربي بشرط أن يقرر الفلسطينيون مبرر تحركهم، تحميل القيادة التاريخية التي قادت المفاوضات المسؤولية عن ما آلت إليه الأمور، والمطالبة تصبح عند ذلك بناء قيادة جديدة للشعب الفلسطيني وإعادة صياغة المشروع الوطني وفقا للمشروع النضالي المذكور.

نصبح أمام بناء قيادة جديدة للشعب الفلسطيني، وهذه القيادة الجديدة من حقها أن تطرح مشروعها، وليس تعديل الدستور هنا وهناك.. الخ. نحن بصدد حالة جديدة، حينها نطرح مشروعًا نضاليًا مختلفا اسمه إنهاء الأبارتهايد في فلسطين. وهذا يتطلب السير في مرحلتين، الأولى التغيير الفلسطيني، والمرحلة الثانية أن نبدأ بإيجاد العلاقات التي توحد الفلسطينيين حول هذا النشاط..

حسب تجربتي في العلاقة مع الفلسطينيين في الداخل، نحن نجحنا في ال٧٦ – ٧٧ – ٧٨ حتى العام ١٩٨٣ أنا كنت في قيادة الجبهة الوطنية في الداخل، وبسبب النضال وحقيقة أن البرنامج التصادمي قائم مع الإسرائيليين، لم نجد صعوبة في عملية التنسيق مع الداخل في ال٧٦ ذهبنا إلى قبر راشد حسين، وكنا على المنصة نفسها أنا وحيدر عبد الشافي، وبسام الشكعة، ورامز جرايسي، وتوفيق زياد.

منصة واحدة للفلسطينيين ولكن كان يوجد برنامج نضالي حقيقي الناس تتجمع وتجد الوسائل.. لذلك أنا قلت القدس لأنني أشعر أن موضوع القدس، والنضال في القدس، سيفتح الموضوع نحو عودة إلى مشروع نضالي مشترك..

وديع عواودة:

كنت أريد التطرق لنقطتين. الأولى أن عملية التشخيص التي طرحها محمد بالنسبة لموضوع العلاقات بين أبناء الشعب الواحد، على طرفي الخط الأخضر ـ بصرف النظر عما إذا كانت تسوية دولتين ستنهار ـ أعتقد أنه تحدث بشكل صحيح.

العلاقات لم تكن سيئة في كافة الميادين، وما يجري يحدث بشكل ارتجالي وجزئي وغير كامل، وأنا أخشى، وهذا الأهم، أن استمرار الوضع الراهن ممكن أن ينشئ حالة ما بين الدولتين والدولة الواحدة، وأن يزيد من المخاطر أكثر وأكثر، لأن الدكتور عادل أيضًا قال نقطة وأيضًا خضر أن الشعوب كائن حي، ممكن أن يعيش، وممكن أن يفنى.

الجدران الافتراضية الموجودة نتيجة ضعف الهوية ممكن أن تعقّد الأمر عند الأجيال الشبابية والصاعدة عند الطرفين.

بالنسبة للسؤال حول موضوع: هل نحن عرب ال٤٨ قررنا ماذا نريد إن كنا نريد أن نكون جزءاً من مشروع - إعادة صياغة مشروع وطني - أو أننا جزء من المشروع الوطني الفلسطيني ولكني أقول، وهذا اجتهادي الشخصي، لم نقرر حتى الآن، وهناك أكثر من سبب، ممكن أهم سببين حتى الآن:

الأول سبب تاريخي، نحن تُركنا منذ ٦٠ سنة على طاولة اللئام، وعملية إعادة البناء من جديد استغرقت الكثير من الوقت والجهد وحتى الآن لم تكتمل الأمور، وخضعنا لعملية سيطرة بواسطة جهاز تعليمي صارم في التوظيف والمضامين وجهاز مخابرات، وكتبت عن ذلك دراسات عن النجاح في أسرلة قطاع كبير جدًا من المجتمع العربي داخل إسرائيل، وحتى الآن لم نتخلص من هذا التشويه القائم والموجود.

والسبب الثاني أنه في مرحلة تاريخية سيطرت علينا حركة أو فكر سياسي نتيجة أننا تُركنا، أعني الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ووضعنا في علبة مغلقة، ولم نستطع الخروج منها إلا في آخر ١٠ – ١٥ سنة. بدأنا نسمع أصواتا أخرى، ونرى أفقا جديداً، ولكن تورطنا في خلافات كانت تبدو تعددية، وتحولت إلى انقسامات، تكاد تكون في المظهر تعددية، ولكن في واقعها ربما لا تقل بشاعة عن تفتت حماس وفتح.

هناك نزاع مرير بين ثلاثة تيارات: الشيوعي، والقومي، والإسلامي. حتى الآن يسعى كل واحد منها لحسم المعركة إلى صالحه. ولذلك، هذا غيّب القيادة الجماعية، التي من الممكن أن تكون المسؤولة عن الرد على مثل هذا السؤال.

وأخيرًا الخلاصة: انهيار حل الدولتين، أو استمرار الوضع الراهن، ممكن رفع شعار أن المرحلة القادمة إنهاء الأبارتهايد، أو على الأقل نحن نستعد لأن الصراع تاريخي وطويل واتفق مما قاله سامي، نضع بذرة لمشروع مكافحة الأبارتهايد، بغض النظر عما يمكن أن ينجم في النهاية، عن دولتين

وتسوية حقيقية وعادلة ومقبولة، أو الرجوع إلى دولة واحدة وعلمانية، المهم تشبيك الشباب على طرفي "الخط الأخضر".

سلمى واكيم:

بالنسبة للعلاقة مع الداخل والخارج. أنا متفقة مع الاستعراض. لكن في هذا السياق كانت منظمة التحرير في الخارج تنظر للداخل كله: ٦٧ – ٤٨ على أنه تابع للخارج. مركز القرار السياسي كان لحملة البنادق. الذي يطلق النار هو الذي يقرر من وقتها. إلى أن بدأ التفكير السياسي يتبلور في البرنامج المرحلي، بدأ بعض العقلانيين السياسيين ثم تطور الأمر في العام٨٨، وضعف حملة البنادق بعد هزيمة ال٨٢.

أنا لم أكن بالمرة من جمهور حاملي البنادق. لكن قيادة "الديمقراطية" في الخارج هي التي كانت تقرر. عدم توازن في العلاقة مع الداخل.. نفس الشيء كان للشعبية ولفتح كله يجري بأوامر. الشيوعيون كانوا الطرف الوحيد الذي ثقله في الداخل، ولم يكونوا منقسمين لأن قسما منهم يوجد في الأردن، وآخر في غزة وفي الضفة.

بعد العام ١٩٨٢ ضعف الوضع وتشتت، وبدأت في الداخل انتفاضة أولى خرجت من الجماهير في الأساس وفرضت نفسها على القيادات. صارت في الانتفاضة الأولى القيادة الأساسية في الداخل أيضا رغم الضعف الذي تحدثنا عنه. لذلك كان إصرار أبو عمار عدم الإصغاء لاقتراح أن تبقى منظمة التحرير في الخارج، وتضع قيادة لسلطة وطنية لمنطقة ٦٧ أو لغزة وأريحا.

النقطة الثانية أريد أن أؤكد على ما تحدث عنه الدكتور عزمي عن قصة انهيار حل الدولتين، وأنا لا أرى أن حل الدولة الواحدة هو الخلاص أو العكس، ولا أرى أن ما يجري في الدول العربية يقود بطريقة أوتوماتيكية إلى حل دولة واحدة.

الجلسة السادسة
تلخيص وتوصيات

نديم روحانا:

لدينا الاستعداد لنضع في هذا المشروع الجهد المطلوب، وبعض الموازنات المطلوبة لاستمراره وتطويره، إذا رأيتم في أمر كهذا ما يستحق المتابعة. سنفكر في مأسسة هذا الجهد، لذلك الاقتراحات مهمة.

ما حدث في هذين اليومين فائق الأهمية. تبادلنا الكثير من الأفكار، وبالنسبة للأمور العملية فإن المسؤولية تقع على عاتق مؤسستي "مدى" و"مواطن". ثمة ضرورة لتشخيص الوضع القائم في الوقت الحاضر. أعرف عن مبادرات شبابية، وحركات للشبيبة في الضفة، والداخل، وفي غزة. وثمة أشياء في الجامعات، ومبادرات اقتصادية. لذا، ينبغي مسح الوضع القائم لنكون دقيقين في المرّة القادمة، ونعرف كيف نتصرّف.

لم أجد فكرة التواصل مفهومة، وأعتقد أن الوضع القائم يخلق الكثير من الأفكار الخاطئة، والأمور السيئة، ليس على مستوى الناس من ذوي الهوية الوطنية الواضحة، بل على مستوى الناس بشكل عام.

لذا، من المهم عقد لقاءات ليتعرّف الناس على بعضهم، ولإنشاء علاقات شخصية. الجماعة المرشحة لهذا العمل، ولا تحتاج إلى موازنات هي

الطلاّب. وفي هذا السياق يتعرّف الطلاب القادمون من مناطق مختلفة على بعضهم، ولنجرّب أن يكون اللقاء القادم في يافا.

جورج جقمان:

في النهاية سيكون عندنا برنامج من هذا النوع، أي لقاءات شبابية، ويمكن لبرنامج كهذا أن يكون مستمراً، وليس لمرة واحدة، ويشارك فيه أكثر من طرف، وأكثر من مؤسسة.

وأود الإشارة، أيضاً، أن في المؤسسة برنامج من هذا النوع، حيث يجتمع شباب من الداخل بشباب من الضفة، وهكذا دواليك. سنبدأ العمل بهذا البرنامج في هذه السنة، نعقد لمدة يومين لقاءات وندير نقاشات، للتعارف وتبادل المعلومات والخبرات. وقد كنّا على اتصال، على مدار سنوات، مع أكثر من مؤسسة، مع "مدى" ومؤسسات أخرى.

قبل عامين كانت لدينا تجربة مع "جمعية الثقافة العربية"، وبعد ذلك عملنا على أن يكون البرنامج مستمراً ومفتوحاً على عدة أطراف. ستكون هناك مجموعات ما بين ٢٠ إلى ٣٠ شخصاً، إذ لا يمكن أن نجمع ١٠٠ أو ٢٠٠ شخص دفعة واحدة، وذلك لاعتبارات عملية، في حالة العدد الصغير يكون النقاش والتعارف أسهل.

خليل شاهين:

تتم معظم اللقاءات بين الباحثين والأكاديميين، ويمكن أن تجرى لقاءات بين مختصين في الشأن الاقتصادي أو الثقافي. استناداً إلى كل هذه المجالات يمكن أن نصل إلى النتيجة التي نريدها من وراء لقاءات كهذه.

المهم أن نضع برنامج عمل. هناك، أيضاً، مسألة المخيمات التي يشارك فيها شباب، وقد شاركت في مثل هذه المخيمات وكان الحديث يدور حول هويتنا. المهم التركيز على اللقاءات القطاعية بين باحثين وأكاديميين،

وضرورة إشراك سياسيين من الجانبين، لخلق طريقة تفكير موحدة، والتقدّم بعناصر المشروع الوطني خطوة إلى الأمام، دون إلغاء خصائص كل تجمع من التجمعات الفلسطينية، بل العمل على تعزيز كفاحها ضمن مشروع وطني جمعي.

نديم روحانا:

هذه أفكار هامة، ولنضع في الحسبان، عند تقديم الأفكار والتوصيات، ما نستطيع القيام به، بالنسبة لمؤسستي "مدى" و"مواطن"، والحاضرين هنا في هذا اللقاء، كيف نطوّر هذه الأمور.

أريج صباغ:

اقتراحي هو نشر المداخلات، لكي لا تبقى هذه اللقاءات لتبادل الآراء، بل لنتعلّم من بعضنا، ونخرج بأفكار مشتركة. أما الاقتراح الثاني فيتمثل في العمل على إخراج وثيقة تمثل تطلعات الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وعلينا كمجموعة التفكير في هذا الاتجاه. كانت هناك وثائق مختلفة نشرت في مناطق ١٩٤٨ والتي تمثل رؤية الفلسطينيين في اسرائيل للمشروع الفلسطيني، والمطلوب وثيقة تعبّر عن الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، هذا يتطلب الكثير من الجهد والموازنات والتنسيق، ولكن الفكرة تستحق الطرح.

وديع عواودة:

بقطع النظر عن احتمال حل الدولتين، أو الدولة الواحدة، وما بينهما، أود التأكيد على ما جاء في مداخلة محمد دحلة. لو قارنا الوضع القائم بين ما هو موجود وما هو منشود، فإن الوضع غير مرض، وربما يكون مرشحاً للأسوأ بالنسبة للأجيال القادمة لأسباب مختلفة.

وعندما نتحدث عن الاقتراحات أتصوّر أن أنواعاً مختلفة من الفعاليات والحراك، يمكن أن تكون غير مكلفة، وثمة الكثير من النشاط لم نستنفده، ويمكن الاستفادة منه، وهذا يحتاج مزيداً من التشبيك والأفكار، واستغلال وسائل الإعلام، وثورة المعلومات..الخ لصيانة الهوية الموّحدة، الحاضنة والحامية لمضامين كثيرة ومهمة لنا في المستقبل.

ملاحظة أخيرة، جئت من بيت لاجئين، واهتممت بالرواية الشفوية، وأنشأت موقعاً على الإنترنت وضعت فيه صور القرى المهجرة، عملت ذلك بجهود ذاتية، وأصبحت تأتيني ردود من أميركا وأستراليا من شبّان يريدون المزيد من المعلومات، ثمة العشرات من القصص، وهي موجودة وأنا أقوم بنشرها. وهذا نموذج لما يمكن القيام به في مجالات مختلفة.

من ناحية ثانية، الأمور تتجه إلى انهيار حل الدولتين، وأعتقد أننا كشعب أصبحنا مقبلين على مرحلة الأبارتهايد، وفي الإمكان أن نعمل على الوعي، ومعركة الوعي، علينا بذر البذور لإعادة إنتاج هذا الوعي.

ثابت أبو راس:

أود إضافة بعض الاقتراحات. ثمة ضرورة لتنويع مواضيع اللقاءات، لتكون انعكاساً لما يحدث على الأرض، وبالروح التي تكلّم عنها وديع. كنّا في جنوب أفريقيا، عملنا ورشة حول تجربة الأبارتهايد هناك، يمكن أن نستفيد من هذه التجربة.

موضوع حل الدولة أو الدولتين هام جداً، ولكن يجب تجاوزه والنظر إلى المستقبل وتنويع الموضوعات المطروحة للنقاش. ثمة، أيضاً مكان عقد هذه اللقاءات، يجب أن تكون في اتجاهين لا في اتجاه واحد.

من المؤلم أن الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية ما بين ٢٠ و٣٠ عاماً لا يعرف الوطن، لا يعرف الداخل، ولا حيفا ويافا. لا أملك حلاً سحرياً للقول تعالوا نعقد اللقاء في حيفا أو يافا، ولكن فلنفكر ماذا يمكن أن نفعل من أجل اللقاء التالي الذي يمكن أن يكون في حيفا أو يافا، ويتخلل اللقاء جولات، جغرافية الوطن مهمة. الجولات الميدانية مهمة.

من ناحية أخرى، من المهم سماع رأي الأحزاب السياسية، فلنخصص ساعة أو ساعتين خلال لقاءات وورشات كهذه للاستماع لما يقوله السياسيون. الأحزاب، أيضاً، ستستفيد منّا. فلنفكر في إمكانية أن تبادر "مدى" أو "مواطن" في إنشاء خلية تفكير، لنجلس ونفكّر في القضايا. وأقولها صراحة: لا يوجد من يفكر كفاية هذه الأيام. توجد اجتهادات، وكفاءات، ولكن ثمة حاجة لخلية تفكير، للجلوس مرّة في الشهر وطرح قضايا للتفكير.

عادل منّاع:

نحن، هنا، أو على الأقل إذا تحدثت عن نفسي، لدينا الكثير من المشاغل، وليس من السهل عمل لقاءات من هذا النوع نتيجة التزامات العمل. من الطبيعي أن نطرح المشاريع والاقتراحات، ولكن يجب أن نبقى متواضعين.

تكلمنا عن الهاي تيك، والفيس بوك، ويمكن عمل الكثير من الأشياء دون الحاجة إلى لقاءات مباشرة، ومع ذلك لا أنفي حقيقة أن هذه اللقاءات مهمة. يمكن تسميتها خلية تفكير، وإن كنت أميل إلى تسمية مجموعة دراسية، بمعنى أن تُنشئ "مدى" مجموعة، وكذلك "مواطن"، وتلتقي كل مجموعة على حده، ثم تلتقيان سوياً بعد تحضير أفكار في حلقة دراسية أو ما شابه. المهم أن نتقدّم ونبلور المشروع وننتقل من التصوّر إلى التنفيذ، لا يجب أن نبقى في مرحلة التشخيص والعصف الذهني.

مطانس شحادة:

تكلمنا اليوم عن نقص التواصل في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع ذلك لا توجد لدينا معطيات، ولا نعتمد على أبحاث ودراسات في النقاش، وأقترح أن نبدأ من هذه النقطة، أي أن تكون لدينا دراسات عن العلاقات الاقتصادية ما بين الداخل وال٦٧، وعن العلاقات المتبادلة.

لا يُعقل أن يرتكز الجهد على اجتهادات وتحليلات دون معطيات، وهذا ما يمكن عمله بشكل مشترك بين "مدى"، و"مواطن"، ومؤسسات أخرى،

للتعاون في وضع هذه المعطيات. ومن المهم، أيضاً، التنسيق، بمعنى أن ثمة مؤسسات تقوم بعمل مشابه، ولا يجب تكرار العمل نفسه، بل يجب توحيد وتضافر الجهود.

سهى البرغوثي:

توجد إمكانية لتطوير الأداء والتنسيق، على سبيل المثال "شبكة المنظمات الأهلية" في الضفة الغربية بادرت إلى عمل تنسيق قطاعي في ما يتعلّق بالمرأة والتعليم..الخ وينبغي أن ندفع في اتجاه التنسيق القطاعي في ال٤٨. ثمة إمكانية لعمل دليل معلومات، والتشبيك ما بين الناس والمؤسسات.

لمى حوراني:

كل منّا يعرف المشروع الوطني بطريقة مختلفة، لذا دعونا نعمل لوضع مسوّدة وطنية عامة، مسوّدة مشروع تطرحه جماعة على مستوى أكبر. فهناك الكثير من التساؤلات حول الميثاق الوطني، هل ألغي، أم سيعدّل، أم سنبحث عن ميثاق جديد، وعن حامل جديد، هل الحامل منظمة التحرير؟

حامل المشروع ينبغي أن يكون جبهة وطنية عريضة تضم الجميع، وكثير من هذا الجميع غير موجود هنا على هذه الطاولة، كيف سنصل إليه ونتواصل معه. المقصود أن نفكر على مستوى أكبر، وإذا وجدنا الجامع، أو الفكرة الموّحدة سيصبح في الإمكان عمل الكثير.

حسن خضر:

ننطلق، عادة، إذا أردنا الكلام عن موضوع ما من مفهوم، وهذا المفهوم يتحكم بطريقة تفكيرنا في الموضوع، وفي الكلام عنه. وبقدر ما أرى الموضوع فإن العامل الحاسم في الصراع على فلسطين ديمغرافي في المقام الأوّل.

وعلى خلفية هذا العامل يمكن تحويل مفردات من نوع الاستقلال وحق تقرير المصير إلى سياسة. توجد ثلاث كتل فلسطينية في قطاع غزة، والضفة الغربية، ومنطقة ال٤٨، وكلما طرح حل في الأفق فلنفكر فيه من زاوية الحفاظ على حالة الاتصال بالمعنى الجغرافي والسياسي والاقتصادي للكلمة بين هذه الكتل الثلاث. المهم أن تبقى هذه الكتل موّحدة.

الكلام عن كيف نزيد وطنية الفلسطينيين كلام فارغ. المسألة ليست في زيادة الوطنية أو الوعي، بل في بلورة حلول تضمن بقاء هذه الكتل الثلاث موّحدة.

سلمان ناطور:

انطلق من نقطة أن لقاءات هذه المجموعة لن تتوقف. لقد مارسنا في هذين اليومين عملية تشخيص للوضع الفلسطيني الراهن، الذي نتفق أنه سيئ، ويحدونا أمل أن نخرج بتصوّر للخروج من هذا الوضع. وهذا يعني أن التفاعل يقتضي إشراك الشتات أيضاً في وضع مثل هذا التصوّر. ثمة ثلاثة ثوابت تختلف عن الثوابت التي نتحدث عنها طوال الوقت. وهي الأساس لبناء هذه الرؤية وهذا التصوّر.

إسرائيل وأميركا والقيادات العربية أخذت من الفلسطيني أشياء كثيرة، ولكن هناك ثلاثة أشياء لا تستطيع أخذها. المسألة الأولى هي عدالة القضية الفلسطينية، لا أحد يستطيع المزايدة علينا، أو إنكار أن هناك قضية عادلة نشأت في العام ١٩٤٨. هذه قضية أخلاقية ولا أحد يستطيع أخذها منّا.

المسألة الثانية هي قضية الثقافة الفلسطينية، فعلى الرغم من كل ما جرى، ورغم واقع الشتات والتشتيت يوجد للشعب الفلسطيني نتاج ثقافي مشترك، ورغم خصوصيات الواقع الفلسطيني بقي شيء اسمه الثقافة الفلسطينية في كافة مجالات الإبداع، وهي ثقافة رفيعة. وهذا ما لا يستطيع أحد أخذه منّا.

المسالة الثالثة وهنا أتحدث من خلال نموذجين فعندما شب حريق الكرمل قبل أشهر، وبينما النار مشتعلة، تصفحت المواقع العربية على الإنترنت، وقال

البعض عندنا فلتشتعل وكأن في الأمر شماتة، ولكن نحن كنّا نتألم فهذا الشجر شجرنا، وهذه الأرض أرضنا، لذا نتألم لاحتراق شجرة في الكرمل.

الشماتة تدل على تشويه أصاب العلاقة بالمكان، وهذا الموضوع يستحق الاهتمام. والأمر الثاني: يشعر العربي الفلسطيني إذا كان موجوداً في حيفا، سواء أكان زائراً أو مقيماً، يشعر في وادي النسناس بأنه فلسطيني وعربي، ولكن إذا صعد إلى مركز الكرمل حيث يسكن اليهود يشعر بأنه غريب، رغم أن المركز له، وكريات شمونه له، وفي اعتقادي أن ثمة ضرورة لوضع مسألة المكان الفلسطيني، وعلاقة الفلسطيني بفلسطين كجغرافيا من النهر إلى البحر، باعتبارها وطنه، بعين الاعتبار.

عزمي الشعيبي:

أريد التحدث عن فكرة عملية صغيرة لأنني استفدت من هذا اللقاء، وأحب أن يستفيد غيري من هذه الفكرة. أريد التفكير بشيء له علاقة بالمساءلة، والمساءلة ليست للمحاسبة فقط، وإنما هي للمشاركة في وضع إجابات على أسئلة مفتوحة.

أتصوّر أن يتم هذا اللقاء بصفة دورية، يستضيف هذا اللقاء مرّة "مواطن"، ومرّة "مدى الكرمل". وبالنسبة لتصاريح الدخول أعتقد لا توجد مشكلة صعبة إذا بُذلت جهود جدية. ربما لا يوافق الإسرائيليون على البعض، ولكنهم سيوافقون على منح البعض أيضاً تصاريح دخول، وليس من الضروري أن يحضر الجميع.

نتحدث عن ٢٠ شخصاً من كل جانب، وقد ينجح ١٢ أو ١٣ شخصاً في الحضور. التنويع مهم أيضاً، علينا إحضار أشخاص كمجموعة من غزة للمشاركة. والمساءلة التي اقترحها هي عبارة عن ٣ أوراق، مرّة تطرح ورقة هنا (رام الله) ومرّة في غزة، ومرّة في الداخل. وفي كل من هذه الأوراق سؤال حول البرنامج الوطني للناس في الضفة الغربية في الوقت الحاضر، وما هو البرنامج الذي يجمع عليه الناس في ال٤٨، وما هو في

قطاع غزة. هل المصير المحلي، و الهم المحلي يحظى بالأولوية، ويشغل الناس؟ هذه هي الورقة الأولى.

نتحدث، هنا، عن لقاءات كل شهرين على الأقل، والورقة الثانية حول: كيف نرى العلاقة بين مختلف الأطراف، والرابعة حول: كيف نرى المشروع الوطني لتقرير مصير الشعب الفلسطيني ككل.

هذه الأوراق تحتاج إلى ثمانية أو تسعة أشهر لنكون قد تفحصنا كل هذه الأفكار، ثم تتوج في نهاية العام بمؤتمر تُطرح فيه الأوراق الثلاث الأساسية، حتى نصل بعد فترة من الوقت إل مؤتمر يُتوّج بورقة مثل ورقة حيفا، ورقة نقول أنها نجمت عن حوار بين هذه المجموعات الثلاث تمت خلاله بلورة أفكار، أو ورقة، أو مبادئ قد تكون مساهمة في التفكير الأوسع لصياغة المشروع الوطني الفلسطيني.

آمال بشارة:

عندي فكرة، بعد اللقاءات نستخدم الفيس بوك، أو الملتيميديا.. نطرح أسئلة مفتوحة، ونستخدم المؤسسات ومراكز ثقافية، ونقول للناس أن يدخلوا إلى الصفحة الإلكترونية، ويضعوا المعلومات، بهذه الطريقة يفكر الناس في الموضوع، ونجمع المعلومات بطريقة عملية.

إيناس حاج:

كيف يمكن لأثر هذا اللقاء ألا ينتهي بعد أن نعود إلى بيوتنا. يمكن توسيع الدائرة عن طريق النشر، وعندها ممكن إنشاء جماعات أخرى، وعقد لقاءات أخرى لتبني على أمور موجودة، لا أن تبدأ كل مرّة من الصفر. وأرى أن نضع في "مدى الكرمل" كمؤسسة هذا الموضوع على جدول الأعمال، وأن نُوجد منبراً لمناقشة هذه الأمور. وكلما كانت المجموعة أصغر تكون إمكانية النقاش أكبر. ويمكن تنويع المشاركين، وطرح لقاءات مع سياسيين من أحزاب وفصائل لا لنسمع منهم فقط، ولكن ليسمعوا منّا أيضاً. على

أن تُنشر هذه المداخلات، وعندها تصل إلى غير المشاركين في مثل هذه اللقاءات، وتحقق أثراً تراكمياً.

جورج جقمان:

يجب التأكد أن الأشخاص الذين شاركوا مشكورين لديهم الاستعداد لكتابة ما تكلموا عنه. وقد جرى نقاش في "مواطن" لعل هذه الفكرة تصلح للمؤتمر السنوي للمؤسسة. في "مواطن" نعقد مؤتمرا سنويا منذ ١٦ عاماً، وقد طرح الدكتور عزمي فكرة الحاجة لمزيد من التحضير، لذا قد لا يكون هذا موضوع المؤتمر السنوي الحالي، لأن الوقت لا يكفي للتحضير. ولكن في المؤتمر القادم، وبالاشتراك مع "مدى" يمكن العودة إلى هذا الموضوع.

نديم روحانا:

سنأخذ كل هذه الاقتراحات في الحسبان، وقد طرحت هنا أفكار ممتازة، سنتابعها بالتنسيق مع "مواطن"، في محاولة لبناء مشروع مشترك ومتابعته وربما التحضير لمؤتمر آخر.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

دراسات في الثقافة والتراث والهوية
شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
(طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولينداطبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر ، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين

خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة
(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)
تحرير: حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين
تحرير: خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح : في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية ، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين الكتلة الإسلامية . . نموذجاً
دلال باجس

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

ثَمَنَاً للشَّمْس
عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجس : مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة
تقديم وتحرير هَيفاء أسعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز
مازن قمصية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى : حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة : قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض